وزارة التـعليـم العـالي و البحث العـلمي
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسم علم الإجتماع

رسـالـة مـاجسـتيـر

تـخـصـص مـنـهـجـيـة

تحت عنوان :

العنف الجسدي ضد المرأة في المجال الأسري
دراسة حالة لعينة من النساء المتوجهات لمصلحة الطب الشرعي (مستشفى مصطفى باشا)
في منطقة الجزائر العاصمة

من إعداد الطالبة :
بوجمعة دليلة

تحت إشراف :
د. عبد الرحمان بوزيدة

السنة الجامعية 2009/2008

الـفـهـرس

المقدمة :

تعتبر قضية المرأة قضية المجتمع ككل في القديم و الحديث، خاصة و أننا نعلم الدورالكبير الذي تلعبه المرأة في بناء الأسرة، التي تعتبر القاعدة التي يتأسس عليها البناء الاجتماعي. فإذا كانت الأسرة متينة و متماسكة، كان المجتمع بدوره قادر على مواجهة ظروف الحياة و ضغوطاتها، و العكس صحيح أيضا، فإن كانت الأسرة مفككة و متصارعة كان المجتمع ضعيفا و غير متجانسا.

و لكن بالرغم من الدور المهم و الكبير الذي تلعبه المرأة، إلا أن هناك بعض المجتمعات التي قد يستصغرونها و قد يتجاهلونها في بعض الأحيان. و يبقى الرجل عماد هذا المجتمع و ركيزته. فهو يظهر دائما بصورة المتفوق و المسيطر على كل الأشياء، و خاصة على المرأة، فهو يريد دائما إبراز قوته و رجولته من خلال ممارسته العنف ضدها.

فالعنف ضد المرأة كان و ما زال من الظواهر الشائعة جدا، و هي ظاهرة من أشد الظواهر إيذاء للمرأة، ذلك أنها تحط من كرامتها و تلحق بها الأذى النفسي و الجسدي معا، و غالبا ما تؤدي إلى تفسخ العلاقة الإنسانية بين الرجل و المرأة.

حتى الأمس القريب كان الحديث عن العنف ضد المرأة لا يزال في حيز الممنوع و المحضور، و لم تكن قضايا الاعتداء على المرأة بالضرب أو التشويه أو حتى القتل تهز ضمائر المجتمع.

و الدراسات و الإحصائيات تؤكد أن العنف موجود في مجتمعنا و في كل مجتمعات العالم، إذ أن امرأة من كل أربع نساء في العالم تتعرض للعنف بشكل يومي، و هذا الرقم هو في تزايد مستمر[1].

فمن هنا ارتأينا طرح موضوع العنف ضد المرأة، لأهميته و خطورته في نفس الوقت، إذ أصبح يخلف نتائج خطيرة، ليس فقط على المرأة فحسب و إنما على استقرار و تماسك الأسرة بكاملها التي تعتبر عماد هذا المجتمع.

و كذلك لرفع اللبس عن بعض الحقائق المخيفة التي قد يجهلها الناس أو قد يتناسونها، باعتبار أن افشاء الأسرار العائلية يدخل ضمن المحظور و الممنوع.

و لقد تضمنت هذه الدراسة على تسعة فصول هي كالتالي :

<u>الفصل الأول</u> : شمل على إشكالية و منهجية البحث و التي تتمثل في الإشكالية، الفرضيات، تحديد المفاهيم و المنهجية المتبعة و التقنيات المستعملة.

<u>الفصل الثاني</u> : يحتوي على لمحة تاريخية و على مقاربات فكرية حول ظاهرة العنف حسب مختلف المدارس التي تطرقت لموضوع العنف (علم النفس، علم الإجتماع ...).

<u>الفصل الثالث</u> : تضمن الدراسات السابقة حول ظاهرة العنف لكل من هيئة الأمم المتحدة و المنظمات الدولية، و كذا الدراسات التي أنجزت في البلدان الغربية و العربية عامة و الجزائر بصفة خاصة.

---

[1] من إحصائيات الأمم المتحدة

الفصل الرابع : شمل على وضعية المرأة في المجتمع في كل من البلدان الغربية و البلدان العربية في ظل الإسلام، و ركزنا على وضعيتها في المجتمع الجزائري، محور دراستنا، و تطرقنا للعوامل التي أدت إلى تغير وضعية المرأة الجزائرية.

الفصل الخامس : تمثل في دراسة حالة الأسرة الجزائرية و التغيرات التي طرأت عليها، و ربط عملية التنشئة الإجتماعية في الأسرة الجزائرية بالعنف الجسدي.

الفصل السادس : حاولنا فيه وضع آراء و تفسيرات لظاهرة العنف حسب كل من الدين، القانون، الجمعيات و المنظمات الدولية و كذا رأي الطب.

الفصل السابع : هو تحليل للفرضية الأولى التي تتمثل في ربط العنف الجسدي المسلط ضد المرأة الجزائرية من طرف الرجل بالتنشئة الإجتماعية داخل الأسرة الجزائرية التي تفضل الذكر على الأنثى.

الفصل الثامن : هو تحليل للفرضية الثانية التي تعطينا فكرة عن رد فعل المرأة المضروبة اتجاه العنف المسلط عليها و ذلك حسب مستواها التعليمي، و هل هو يعتبر كدافع لتصديها لذاك العنف.

الفصل التاسع : هو تحليل للفرضية الثالثة التي حاولنا من خلالها تبيان أن المرأة المتزوجة التي تتعرض للعنف الجسدي من طرف الزوج هي أكثر رفض و تصدي للعنف من المرأة العازبة، و محاولة تفسير سبب ذلك.

و أملنا أن نكون قد وفقنا في اختيارنا للموضوع و أن ترقى هذه الدراسة المتواضعة لظاهرة اجتماعية استفحلت في مجتمعنا الجزائري إلى مستوى البحث السوسيولوجي الناجح.

الفصل الأول

إشكالية و منهجية البحث

1- الإشكالية

2- الفرضيات

3- تحديد المفاهيم و المصطلحات

4- المنهجية المتبعة و التقنيات المستعملة

الإشكالية :

عرف المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات تغيرات في نظمه و اتجاهاته و تصرفاته، و الأسرة التي هي النواة الأساسية في المجتمع عرفت هي الأخرى تغيرا في شكلها، حيث انتقلت من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية و لكن ليس بشكل نهائي[1].

إذ رغم تلك التغيرات التي طرأت على الأسرة في المجتمعات الحديثة، و التي أثرت على شكلها و دورها و وظائفها الاجتماعية و الثقافية، إلا أن العلاقات القائمة داخل الأسرة ما تزال قائمة على القوة[2].

و لازالت هذه الأسر بنوعيها (الممتدة و النووية) متمسكة بعاداتها و تقاليدها التي تعتبر من مميزات المجتمع الجزائري، فالفرد لا يشعر بشخصيته أو بهويته إلا ضمن الجماعة، و هذا ما يؤدي به إلى اتباع نمط حياتي معين محدد وفق معايير و مقاييس و ضعت من قبل الجماعة.

و تلعب هنا العادات دورا هاما، فكل تصرفات الفرد هي نابعة بالضرورة من مجموعة من التصرفات التي يؤمن بها الفرد و التي تعود في الأصل إلى عادات و تقاليد المجتمع الجزائري، و التي ترتكز على فكرة أساسية ألا و هي تفوق الرجال على النساء في كل النواحي.

---

[1] Mostefa boutefnouchet : la famille Algérienne, évolution et caractéristiques récentes, SNED, Alger, 1982, p 249.

[2] فهيمة شرف الدين : أصل واحد و صور كثيرة، ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان، ط 1، دار الفرابي، بيروت، 2002، ص 12.

إذ أن القيم و المعايير في المجتمع هي التي تحدد أدوار الذكور و الاناث. و تفضل الذكور على الاناث و تعظم من سلطتهم العائلية و الإجتماعية على حساب التقليل من شأن الاناث و تكريس تبعيتهن و طاعتهن للذكور.

و تستمد هذه القيم و المعايير شرعيتها من روافد و مصادر مختلفة أهمها الثقافة الاجتماعية السائدة، العادات و التقاليد، القوانين، المؤسسات الاعلامية و الدين المحرف ...

فالمرأة في مفهوم الرجل هي كائن ضعيف، و تنشأ هذه النظرة و تنمو أثناء التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، فالضرب كعقاب أو كتأديب هو سلوك إجتماعي يعتبر بـ ـمثابة متغير مهيكل لسيرورة التنشئة الإجتماعية على مستوى الأسرة و الـ ـمجتمع، و هذا باعتبار أنّ الضرب موجّه للقيام بوظيفة إيـ ـجابية تتمثّل في التطبيع و التثقيف وفقا لتصورات و مواقف موروثة إجتماعيا.

لذا فإن مبدأ الاعتداء على المرأة هو تحصيل حاصل لمجموعة من الأعراف و القيم التي توارثها الأبناء عن الأجداد. فمنذ الصغر يعتبر الصبي هو المسؤول على شؤون أخواته البنات و بالتالي يصبح الآمر الناهي، و من هنا تتكون لديه العدوانية و الجبروت.

و من هنا تصبح الأنثى مجرد وسيلة لتلبية رغباته دون أي ممانعة، و يظهر العنف رويدا رويدا كلما تشابكت العلاقة بين الرجل و المرأة. فالرجل يأمر و المرأة تنفذ و إذا ما أرادت التكلم يكون السوط الوسيلة لإعادتها إلى مكانها المفروض عليها من قبل المجتمع، بحيث أصبح العنف – الضرب – و سيلة من وسائل الضبط الاجتماعي.

إذ العلاقات الاجتماعية في مجتمعنا يغلب عليها طابع العنف بحيث تتسم العلاقة بين الرجل و المرأة بكونها علاقة قائمة على أساس رفع السوط.

و لكن على غرار كل ذلك، تغيرت وضعية المرأة نوعا ما و ذلك بخروجها للعمل و للتعلم، حيث بدأت المرأة تعي شيئا فشيئا أنه ليس لها مكانة في هذا المجتمع.

فمن هنا بدأت تطالب بتحسين وضعيتها و بالاعتراف بشخصها و بحقوقها شأنها شأن الرجل.

فثمة عدة عناصر تشكلت أدت إلى تفطن المرأة لوضعيتها إذ أن المرأة سواء كانت بنت، أخت، زوجة أو أم تعاني من هذه المشاكل. فالمرأة على اختلاف مكانتها الاجتماعية فهي تعيش تحت ضغط سواء الإبن، الأخ، الزوج أو الأب.

و من المعروف أن الرجل الجزائري لا يمكنه أن يتخلص أو يبتعد عن العادات من جهة و من جهة أخرى يطمح إلى التغير و التجديد، و ذلك لاحتكاكه بالمجتمع الغربي و بتأثره بوسائل الاعلام و ما تبثه هذه الأخيرة، فهو بين موقفين اثنين لا يستطيع التفريط في أحد منهما. فهو يعيش في صراع دائم و هذا يظهر جليا في حياته اليومية التي هي مرآة صادقة للصراع الذي يعيشه الجزائري بصفة عامة و الجزائرية بصفة خاصة و ينعكس بشكل مباشر على الأسرة و على العلاقات داخل الأسرة[1].

و لم تستطيع هذه التغيرات أن تؤدي إلى تحول نوعي في وضع الأسرة و نمط العلاقات داخلها. فالجزائر اليوم هي حقيقة عصرية بالنسبة لمجموعة كبيرة من بنياتها الإقتصادية، و هي تقليدية إذا نظرنا إلى حقيقتها اليومية، أي إلى معيشة أغلبية أفراد المجتمع[2].

---

[1] محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 42.

[2] Souad Khodja : Les Algériennes du quotidien, édition ENAL, Alger, 1985, p11.

فيوجد لدى الـجزائريين موقفا مزدوجا أو متناقضا نحو ثقافتهم، فالشّخصية الـجزائرية متمزّقة بين اتّجاهين متصارعين : الرّغبة في التوافق مع نظام القيم الـمتوارثة الذي يرمز إلى هوية الـمجتمع، و في نفس الوقت الرغبة في التّخلي عن تـحدي ما يطلق عليه الثقافة الـحديثة. هذه الثنائية القيمية بين الـمعاصر و الـمتوارث انعكست بشكل مباشر على الأسرة و العلاقات الأسرية[1].

و ظل وضع المرأة متدنيا يشير إلى تبعيتها و خضوعها للرجل و كأنها لا تزال محكومة ببقايا علاقات العبودية التي تأسست تاريخيا مع نشأة الملكية الخاصة و سيطرة الحضارة الذكورية في ظل سيادة النظام الأبوي، ذلك النظام الذي يعطي سلطة مطلقة للرجل و يفرض على المرأة الخضوع المطلق لسلطته.

و من هنا جاء طرحنا لموضوع العنف ضد المرأة على أساس أنها ظاهرة اجتماعية تمس كيان المجتمع ككل، فالأسرة هي الوحدة الأساسية في بناء المجتمع، و المجتمع هو مجموعة من الأسر التي تضم أفراد المجتمع، حيث يستمد المجتمع استقراره و تقدمه من استقرار و تقدم الأسرة التي تعد العمود الفقري في جسم المجتمع[2].

و المجتمع يسير وفق معايير، أعراف و قوانين تعمل على حفاظ، استقرار و دوام ذلك المجتمع من خلال ضبط أفعاله وفق ما تمليه معايير الجماعة.

---

[1] محمد السويدي، المرجع السابق، ص 42.

[2] جميل سعيد : دراسات في المجتمع العربي، دار الخليج للصحافة و الطباعة و النشر، الشارقة، 1987، ص 183.

فثمة عدة مقاربات سوسيولوجية تدخل في طرحنا لهذا الموضوع و أهمها و أبرزها المقاربات السوسيولوجية للتنشئة الإجتماعية و التربية الأسرية و الأطوار المختلفة التي مرت بها الأسرة الجزائرية وظيفيا و بنائيا، و كذا مقاربات للتطور و التغير في السلوكات الاجتماعية و مقاربات للعنف الأسري.

فهناك ترابط و تداخل بين كل من علم اجتماع العنف و علم اجتماع الأسرة و العائلة بصفة عامة.

و العنف الذي نحن بصدد دراسته هو ذلك العنف المتمثل في العنف الجسدي أو الضرب و المتسبب فيه هو الرجل سواء كان الأب، الأخ، الزوج أو الإبن.

و هذا العنف يدخل في نطاق العنف الأسري الذي يحدث ما بين أفراد أسرة واحدة و الضحية فيه هي المرأة سواء كانت أم، أخت، زوجة أو بنت.

فالملفت للإنتباه هو أن الروابط أو العلاقات الأسرية التي كان من المفروض أن يسودها جو من المودة و الرأفة و الرحمة، أصبحت اليوم عرضة لمشاكل عدة لا تحصى و لا تعد.

و من هنا فإن السؤال الرئيسي و الهام الذي يطرح نفسه هو لماذا هناك تصاعد من حدة العنف في الآونة الأخيرة و بالأخص بين أفراد أسرة واحدة التي من المفروض أن تكون الواقي و الحامي و مصدر أمان خاصة للمرأة التي هي دائما بحاجة إلى من يحيطها بالعطف و الحنان.

فهذه الظاهرة الخطيرة و الدخيلة على مجتمعاتنا العربية، قد أثارت انتباهنا و كانت بمثابة الدافع و الحافز لقيامنا بهذه الدراسة للكشف عن خباياها و أسرارها.

إذ أننا نلاحظ أيضا تغيرات في الذهنيات حيث أصبحت المشكلات الناتـجة عن الـمبالغة في مـمارسة العنف تعالـج خارج الاطار العائلي أي على مستوى الـمؤسسات الصّـحية و القانونية و الأمنية و التي أصبحت تعاقب الجاني على هاته السلوكات إذا ما ثبت ذلك طبـيا، و بالتّالي أصبحت الظاهرة في حدّ ذاتها مرتسمة في الـمجال العمومي(مصالح الطّب الشرعي، الشرطة، القضاء) بينما كانت في الـماضي القريب تقتصر على الـمجال الخاص الـمحصور في العائلة الضّيّقة أو الواسعة في أغلب الأحيان.

و من هنا يتبادر إلى أذهاننا عدة أسئلة أهمها :

لماذا هذا العنف ضد المرأة ؟

و كيف تعيش المرأة تلك المأساة ؟

و هل تعتبر المرأة اليوم أكثر وعيا من قبل ؟

و هل هي حقيقة ترفض سيطرة الرجل عليها ؟

و هل المرأة الآن تضرب أقل من قبل ؟

و ما هي الوسيلة التي تستعملها المرأة لمواجهة هذه الظاهرة ؟

و هل تغيرت هذه الوسيلة بين الماضي و الحاضر ؟

و إذا كان الأمر كذلك ما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك ؟

و ما موقف الأسرة و المجتمع ككل من هذه الظاهرة ؟

و بما أن المجتمع الجزائري مجتمع إسلامي بالدرجة الأولى، فذلك من شأنه أن يعمل على تحسين العلاقة بين أفراد المجتمع لأن "الدين معاملة". فما موقف الإسلام من هذه الظاهرة ؟

وما أثر هذه الظاهرة على التوازن الأسري و على المجتمع ككل ؟

2- الفرضيات :

الفرضية الأولى :

العنف الجسدي الموجه ضد المرأة الجزائرية هو نتاج عملية التنشئة الاجتماعية من خلال تفضيل الولد عن البنت.

الفرضية الثانية :

المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية له تأثير على رد فعلها اتجاه العنف الجسدي المسلط عليها.

الفرضية الثالثة :

النساء المتزوجات في المجتمع الجزائري هن أكثر رفض و مقاومة للعنف الجسدي من النساء العازبات.

3- تحديد المفاهيم و المصطلحات :

1- العنف :

يعتبر مفهوم العنف من المفاهيم التي يصعب تحديدها و يعتبر عامة مرفوضا و محتقرا، نعتبره كفعل طبيعي و نتحاشى التكلم عنه، و إنما هو متكرر و نخشى أن نكون ضحاياه أو فاعليه.

و يعتبر العنف جزءا من مفهوم العدوان، حيث أنّ العدوان هو صفة لعنف غير محدود[1]، و العنف هو فعل خشن (فظ) يهدف إلى إرغام الآخرين، و هو القوّة العنيفة التي لا تحترم قواعد النظام[2]، و نجد للعنف شكلا خاصا يظهر في القوة الإندفاعية و الجسدية، كذلك يظهر في كل مجالات الحياة : في الحوار، الفن، السنما، الموسيقى، الرقص، الرياضة،... التربية... [3]، و لهذا فإنّ للعنف أشكالا منها ما هو مادي وآخر معنوي.

حسب علماء الاجتماع فإن كلمة عنف يمكن تفسيرها بأنها كل سلوك يهدف من ورائه إصابة الآخرين بالأذى الجسدي أو المعنوي. فالقتل و الهجوم الجسدي هما بالطبع أمثلة حية عن العنف، لكن الكلام أيضا يمكن أن يكون سلاح خطير، إذ أن عبارة لغة الأفعى « lange de vipère » تبين ذلك جيدا[4].

إذن العنف هو الإيذاء باليد أو اللسان، بالفعل أو الكلمة، أي هو مادي و معنوي.

---

[1] Gustave Nicolas Fisher : La dynamique du social, violence, pouvoir, changement, Ed DUNOD, Paris, 1992, p 10.

[2] Yves Michaud : La violence, 2ème ed, Ed que sais-je?, col PUF, Paris, 1988, P 3.

[3] Jean Claude Chesnais : Histoire de la violence, Ed Laffont, Paris, 1982, P 10.

[4] Ronald H.Bailey : Violence et agression, édition Time Life, Paris, 1977, p 10.

كذلك فهو سلوك متبادل يبدأه الفاعل و يواجهه المقابل، و قوامه إنكار الآخر كقيمة مماثلة للأنا أو للنحن أو كقيمة تستحق الحياة و الاحترام.

و هو ظاهرة إجتماعية واقعة تجد تفسيرها في التاريخ الإنساني، و مما لا ريب فيه أن الفرد و الجماعة يكتسبان السلوك العنفي أو اللاعنفي من خلال الثقافة التي توجه المجتمع من خلال أدوات الضبط و معايير السلوك و القيم السياسية.[1]

و يمكن تصنيف العنف إلى الأنواع التالية :

I- العنف الخاص أو الفردي :

1- العنف الإجرامي :

أ- المميت : القتل، الإغتيال، التسميم، الإعدام ...

ب- الجسدي : الضرب و الجرح العمدي.

ج- الجنسي : الإغتصاب أو هتك العرض.

2- العنف اللاجرامي :

أ- الإنتحار و محاولة الإنتحار.

ب- حادثة (حوادث السيارات).

II- العنف الجماعي :

1- عنف المواطنين ضد السلطة :

أ- الإرهاب.

---

[1] خليل أحمد خليل : المفاهيم الأساسية في علم الإجتماع، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1984، ص 38.

ب- الإضرابات و الإنقلابات.

2- عنف السلطة على المواطنين :

أ- إرهاب الدولة.

ب- العنف الصناعي.

3- العنف الشديد أو بالشدة : الحرب[1]

أما نوع العنف الذي يتماشى مع موضوع دراستنا فهو العنف الجسدي الذي يقصد به الضرب الموجه ضد المرأة في الإطار الأسري.

<u>2- الأسرة :</u>

لا يوجد مجتمع قائم بالفعل و لا يشمل على بناءات، على أية صورة من الصور، بحيث أن جميع الناس في المجتمعات، في الماضي و الحاضر، ولدوا و تربوا في أسرة.[2]

لقد تطوّر مفهوم الأسرة في الزمان و المكان و من مجتمع لآخر و من حقبة إلى أخرى.

فالأسرة نظام إجتماعي يمليه عقل المجتمع و تتحكم فيه إرادته كما أنّ نظامها يرتبط إرتباطا وثيقا بمعتقدات المجتمع و تقاليده و تاريخه و عرفه الخلقي و ما يسير عليه من نظم في شؤون السياسة و الإقتصاد و التربية و القضاء، و بذلك كانت الأسرة نتاجا إجتماعيا يعكس صورة المجتمع الذي توجد فيه، فإذا إتصف المجتمع بالثبات

---

[1] Jean Claude Chesnais : <u>Histoire de la violence</u>, Ed Lafont, Paris, 1982, P 13.

[2] مصطفى الخشاب : <u>الاجتماع العائلي</u>، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1985، ص 44.

إتصفت الأسرة بالثبات، وإذا إتصفت بالحراك و التطور تغيرت الأسرة بتغير ظروف تطور هذا المجتمع.[1]

و رغم كل إختلاف العلماء الـمختصين في مـحاولة إعطاء تعريف شامل للأسرة، إلاّ أنّهم يشتركون في أنّ جميع الناس في كل الـمجتمعات في الماضي و الحاضر ولدوا وتربوا في أســرة تتكون كل منها في مجموعها من ثلاثة أعضاء على الأقل ينتمون إلى جيلين فقط (جيل الآباء و الأبناء).[2]

و الأسرة في الجزائر كما هو الشأن بالنسبة لكل المغرب العربي كانت أسرة ممتدة، حيث كان يعيش عدد كبير من الأزواج و الأسر مع أولادهم في نفس البيت. فيمكننا في بعض الأحيان أن نجد أربع أو خمس أسر صغيرة، لكل واحدة منها ثمانية أو عشرة أطفال يعيشون معا.

فهكذا هناك بعض الأسر الممتدة التي قد تتكون من أربعين إلى ستين فرد. فالأب هنا يلعب الدور الأساسي في تسيير البيت العائلي، و الأبناء الذكور و الكبار سنا يساعدونه في ذلك.

الأسرة الممتدة هي أشبه بالمجتمع الصغير الذي يتبع نفس النموذج الإجتماعي السائد أنذاك، هذه الأسرة كانت توجد بصفة دائمة لكن الآن أصبحت قليلة.[3]

---

[1] Mostefa Boutefnouchet, Op.cit, P 19.

[2] سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1984، ص 51.

[3] Mostefa Boutefnouchet : Système social et changement social en Algérie, édition OPU, Alger, 1986, p 157.

و يؤكد دوركايم و مارسل موس على أن الأسرة هي فعل إجتماعي و ليس فقط فعل بيولوجي.[1]

إذ أن لها عدة نشاطات كالنشاط الاقتصادي و الضبط الاجتماعي و التربية و الدين و التقاليد وغيرها من الأنماط الخاصة بالسلوك الاجتماعي، فهي الهيئة الأساسية التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للجيل الجديد، حيث يقوم الأولياء بغرس العادات و التقاليد و القيم الأخلاقية في الأبناء، و هذه التنشئة ضرورية لمساعدة الأبناء في القيام بدورهم الاجتماعي.

3- التنشئة الإجتماعية :

التشارك الإجتماعي، الدخول في علاقة اجتماعية، التأهيل، كلها مفاهيم ترشدنا إلى مصطلح التنشئة الإجتماعي.[2]

الذي يعني عملية تلقين الفرد قيم و مقاييس و مفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه بحيث يصبح متدربا على إشغال مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي.[3]

تعد التنشئة الإجتماعية من أولى العمليات الاجتماعية و من أهمها شأنا في حياة الفرد، لأنها الدعامة الأولى التي ترتكز عليها مقومات الشخصية و هي أيضا مظهر من مظاهر التفاعل الاجتماعي المقصود و المقنن.[4]

---

[1] Madeleine Grawitz : Lexique des sciences sociales, Ed Dalloz, Paris, 1983, p 154.

[2] خليل أحمد خليل : المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1984، ص 49.

[3] ميتشيل دينكن : معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، ط 2، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1986، ص 225.

[4] عمر أحمد همشري : التنشئة الاجتماعية للطفل، ط 1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص 19.

أما في علم الاجتماع حسب ما يرى إميل دوركايم فهي أن الإنسان خلق ليحيا في بيئة لها حدود و قيود مهما كان اتساعها، و أن هدف مجموع الأفعال التي تكون الحياة هو أن تجعلنا ننسجم مع هذه البيئة.[1]

و بصفة عامة هي عملية اجتماعية أساسية التي يصبح الفرد عن طريقها مندمجا في جماعة من خلال تعلم ثقافتها و معرفة دوره فيها، و بهذا تكون التنشئة الاجتماعية مستمرة على مدى الحياة.[2]

4- الضبط الإجتماعي :

علم الاجتماع الأمريكي هو مصدر اللفظة و مفهومها و هو مخالف لمفهوم الإكراه لدوركايم.[3]

و يستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي للإشارة إلى أن سلوك الفرد و أفعاله محدود بالجماعات و المجتمع المحلي و المجتمع الكبير الذي يعد عضو فيه، أما الوسائل التي تحقق امتثال الأفراد لقواعد المجتمع فهي ميكانيزمات ذات طبيعة اجتماعية.[4]

فهي جملة الموارد المادية و الرمزية التي يمتلكها مجتمع ما لتأمين توافق سلوك أعضائه مع مجموعة قواعد و أحكام مبدئية مسجلة و يعاقب الخارج عليها.[5]

---

[1] أحمد بوكابوس : إنحراف الأحداث و الإدماج الإجتماعي لهم، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، 1986-1987، ص 152.

[2] محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989، ص 450.

[3] خليل أحمد خليل : المرجع السابق، ص 127.

[4] المرجع السابق، ص 418.

[5] المرجع السابق، ص 127.

و هذه القواعد و الأحكام يعمل دائما المجتمع أو النظام على مراجعتها و تدعيمها لكي لا يكون تطور الأحداث سببا في إخلال النظام الإجتماعي.[1]

و الضبط الاجتماعي وسيلة اجتماعية أو ثقافية تفرض عن طريقها قيود منظمة و منسقة على الفرد بهدف التوصل إلى مسايرة الفعل للتقاليد و أنماط السلوك، و بناء على ذلك فإن عملية التنشئة الإجتماعية و اتباع معايير اجتماعية و قيم توفر المصدر اللازم للضبط الإجتماعي.[2]

5- العادات و التقاليد :

هي مجموعة القيم و العادات المحافظ عليها و المتنقلة عبر الأجيال.[3]

و السلوك التقليدي يحيلنا إلى كونه مألوف، معروف من قبل و هو خاضع لسلطان الماضي.[4]

و خصوصيات التقاليد تظهر في تفوقها عن القانون، حيث أن أصلها هو محدد و معروف و قوانينها مكتوبة.[5]

و التقاليد هي عدد كبير من التصرفات الإجتماعية المختلفة جدا و القابلة لأن تحصل في المجتمعات الأكثر تنوعا و ربما الأكثر حداثة، ففي كل مرة نتمسك أو نراعي طريقة

---

[1] François Gresle et all : Dictionnaire des sciences humaines, Ed Nathan, paris, 1990, p 68.

[2] خليل أحمد خليل : المرجع السابق، ص 418.

[3] Madeleine Grawitz : Lexique des sciences sociales, ed Dalloz, Paris, 1983, p 88.

[4] المرجع السابق، ص 77.

[5] Op.cit, p 88.

للحياة أو للعمل أو الشعور، بحجة أنه هكذا تم التصرف دوما، حيث أنه يتخذ في الأغلب شكل القبول الضمني و السابق للتأمل تقريبا.[1]

6- الرجولة :

اسم من الرجل، كمال الرجل، حيث يقال هو أرجلهم أي أشدهم و أكملهم في الرجولة.[2]

الرجولة هي مجموعة الخصال و الصفات الجسدية و الجنسية لدى الرجل، و هي الاستعداد للفعل الجنسي، و القوة الجنسية عند الرجل.[3]

هناك دائما تداخل بين العدوانية و الرجولة، لهذا فالإحساس بالرجولة يوجب دائما عرض للقوة و الرغبة الجنسية، أكثر من البحث عن التمتع الجنسي البسيط. فهذه الرغبة الذكرية تؤول نهايتها إلى التضخيم و التوجيه في معنى الرجولة.

فالرجولة مصبوغة دائما بالعنف حيث أن الرجولي يؤكد على رجولته باللجوء إلى القوة البدنية.[4]

و من خصائص الرجولة أنها تجعل من الرجل الشخص الوحيد الذي يستطيع التعبير و إعطاء الأوامر، و بأن يستمع إليه الغير.[5]

---

[1] ر. بودون و ف. بوريكو : المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 195.

[2] فؤاد إفرام البستاني: منجد الطلاب، ط 4، دار المشرق، بيروت، 1997، ص 233.

[3] Petit Robert : Dictionnaire le Robert alphabétique et analogique de la langue française, Société du nouveau livre (S.N.L), Paris, 1978, pp 20 &22.

[4] Alain Laurent : Féminin-masculin, le nouvel équilibre, édition du Seuil, Paris, 1975, p 110.

[5] Sonia Ramzi-Abadir : La femme arabe au maghreb et au machrek, édition E.N.A.L, Alger, 1986, p 107.

و أهم ميزة التي تتسم بها الرجولة هو كونها لا تحتاج إلى برهان و لا حتى إلى مناقشة، و الرجل دائما مكاف بحماية تلك الامتيازات التي يخص بها.[1]

7- التغير الاجتماعي :

يقصد بالتغير الاجتماعي الأشياء التي تحدث تأثيرا في النظام الإجتماعي، أي التي تؤثر في بناء المجتمع و وظائفه.[2]

و قد شغلت حقيقة التغير الاجتماعي عقول الكثير من علماء الاجتماع، فبالنسبة للماركسيين ينجم التغير عن التناقضات.[3]

و لقد صورها كونت في قانون الأحوال الثلاث، و عبر عنها دوركايم في نظريته بالانتقال من حالة التضامن الآلي إلى حالة التضامن العضوي، و ميز أوجبرن بين العناصر المادية للثقافة و العناصر المعنوية.

و يمثل أوجبرن موقف الذين يرون أن الثقافة المادية أو التكنولوجيا هي السبب الأول في كل التغيرات الاجتماعية على الرغم من أنه يعترف بأثر العوامل الأخرى و تفاعلها و تساندها.[4]

---

[1] Ibid, P 105.

[2] ابراهيم مذكـور : معجم العلـوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 165.

[3] ر. بودون و ف. بوريكو : المرجع السابق، ص 167.

[4] المرجع السابق، ص 166.

و يعتبر التغير صفة أساسية من صفات المجتمع، و لا يخضع هذا التغير لإرادة معينة بل إنه نتيجة لتيارات و عوامل ثقافية و اقتصادية و سياسية يتداخل بعضها في بعض و يؤثر بعضها في بعض.[1]

4- المنهجية المتبعة و التقنيات المستعملة :

لقد لجأنا في إطار دراستنا لموضوع العنف الجسدي ضد المرأة إلى عدة خطوات منهجية المتمثلة في المرحلة الأولى في جمع المراجع، الوثائق، البيانات و المعلومات التي تمس موضوعنا، بالإظافة إلى تنقلنا لبعض أقسام الشرطة، المحاكم و كذا بعض الوزارات و الجمعيات.

هذه المراجع و هذه الإتصالات سمحت لنا بالحصول على معلومات كافية لتحديد موضوعنا و الإلمام به و خاصة مكنتنا من تحديد المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع و ساعدتنا في بناء الإشكالية و طرح التساؤلات و كذا صياغة الفروض.

و في المرحلة الثانية قمنا بجولة استطلاعية إلى مختلف المستشفيات المتواجدة على مستوى العاصمة و بالتحديد مصلحة الطب الشرعي لمستشفى مصطفى باشا التي كانت ميدانا لبحثنا، حيث كانت لنا مقابلات مع بعض الأطباء و مجموعة من الفريق الشبه الطبي بالإضافة إلى مجموعة من النساء المضروبات التي كانت عينة لبحثنا. هؤلاء النساء كن يترددن إلى هذه المصلحة بغية الحصول على شهادة تثبت تعرضهن لعملية ضرب من طرف شخص ما.

[1] نفس المرجع، ص 165.

إن طبيعة موضوعنا جعلتنا نعتمد على منهجية دراسة حالة و التي تعتبر أكثر تلاءما مع هذه الدراسة، حيث أردنا دراسة تلك الحالات دراسة وافية و معمقة لأسباب و ظروف انتشار ظاهرة العنف الجسدي لدى الرجل الجزائري و لماذا بالأخص ضد المرأة التي تعد محور بحثنا و التي عن طريقها سوف نجري مقابلات تشتمل على عدة محاور ذات الصلة بالإشكالية و الفرضيات و من ثم سوف نقوم بتحليل محتوى تلك المقابلات.

و اختيارنا لمنهجية دراسة حالة و تقنية المقابلة النصف الموجهة لم يكن اعتباطي بل كان متعمد، ذلك أن موضوع دراستنا موضوع شائك و حساس و بالتالي التطرق إليه ليس بالأمر الهين لأنه يدخل ضمن حلقة الممنوعات و الطابوهات، إذ أن البوح بالأسرار العائلية أمر مرفوض و منبوذ، و كل من يريد الخوض فيه يتلقى رفضا تاما سواء من طرف الضارب أو المضروب و حتى من أفراد العائلة.

فهذه الأمور تحضى بنوع من السياج الذي يكاد أن يكون صعب الاختراق، لهذا كان لجوءنا لهذه المنهجية دون المناهج الكمية التي تستعمل فيها عادة الإستمارة، لأن حسب رأينا فإن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تعطينا الإجابات الشافية للإلمام بكل جوانب الموضوع فهي قد تعطينا أرقام و إحصائيات عن ظاهرة بدون التطرق الأسباب الخفية التي يمكن أن نتحصل عليها من خلال دراسة محتوى المقابلات التي أجريناها مع المضروبات أنفسهن و التي قد تبوح لنا بأشياء لا يمكن للإستمارة أو الاستبيان أن يكشف عنها.

فمن خلال هذه المقابلات تمكنا من إبرام شبه عقد معنوي بيننا نحن كباحثين و بين المبحوثات. حيث أغلبية المبحوثات أبدينا إرتياح إتجاهنا و هذا ما مكننا من الحصول على قدر كبير من المعلومات لا يمكن لتقنية أخرى أن تسمح بها.

فالمقابلة سمحت للمبحوثات أن يخرجن عن إطار الأسئلة المطروحة حيث فضفضن عن أشياء كثيرة و عديدة لم تكن في الحسبان.

و تقنية المقابلة النصف موجهة دعمناها بتقنية الملاحظة المباشرة التي تعتبر ذات أهمية في البحوث السوسيولوجية.

بالإضافة إلى هذا كله قمنا بمسح شامل للإحصائيات و الأرقام التي تحصلنا عليها عن طريق أقسام الشرطة و الدرك الوطني، بالإضافة إلى ذلك إتصلنا ببعض الوزارات المعنية بشؤون المرأة و الصحة و كذا ببعض الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة و خاصة الجمعيات التي تحمي النساء المضروبات و كذلك المرصد الوطني لحقوق الإنسان.

الفصل الثاني

مقاربات فكرية حول ظاهرة العنف

1- لمحة تاريخية عن ظاهرة العنف

2- نظريات العنف في علم النفس.

3- نظريات العنف في علم الإجتماع.

1- لمحة تاريخية عن ظاهرة العنف :

إنّ العنف ليس بظاهرة جديدة[1]، فبعض الباحثين الأوربيين يربطوه مع بداية التاريخ الإنساني، و مع "ماكيفال" أصبح يعرّف العنف على أنه آداة حقيقية للأمم كما قارنه الباحثون بالحروب و الثورات التي كانت تقوم بين الشعوب، و هذا من أجل البقاء و الإستلاء و الدفاع و السيطرة.

و في القرون الوسطى لم يتحسن الحال كثيرا و خاصة حال النساء، فكانت مخالفة الزوجة لزوجها في أي شيء يعتبر نوعا من الجنون أو السحر أو الإتصال بالشياطين، و كانت النساء أو الساحرات الشريرات يسقن للسجن أو المستشفى العقلي أو يكون مصيرهن التعذيب أو الحرق حتى الموت.[2]

ففي أمريكا الشمالية و إنكلترا مثلا و حتى القرن التاسع عشر، لما كانت الزوجة تموت نتيجة عنف جسدي في الأسرة لا يعاقب الزوج من طرف العدالة و المجتمع.[3]

كما أنه قبيل القرن التاسع عاشر لم يكن يسمح للمرأة المتزوجة بحق الإنفصال عن الزوج الذي يمارس عليها شتى ألوان العذاب.

و كان المشرع الفرنسي سباقا إلى تفهم هذه الوضعية حيث صدرت في عام 1878 مواد قانونية لجهاز القضاء تنص على الحكم بالانفصال عندما تتوفر الأدلة على سوء معاملة

---

[1] Encyclopédie *Universalis*, corpus 23, Editeur à Paris, France, 1990, P.669

[2] نوال السعداوي : دراسات عن الرجل و المراة في المجتمع العربي ، ط 2، المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، 1990، ص 95.

[3] ONU, 1989, p 21.

الزوج لزوجته أما فيما يخص المواد نفسها لبعض القوانين الأوربية الأخرى فلم تصدر إلا في السبعينات من القرن الأخير.[1]

أمّا في القرن العشرين فقد عرف العنف خاصية جديدة تـميّز بظلم شديد و هذا بظهور التكنولوجيا الـمتطورة.[2] و قد تـجاوز العنف ظلم الغرباء إلى التعدي على ما هو أقرب من الإنسان مثل الأب مع الإبن ، الأخ مع الأخت.... و يكثر هذا النوع من العنف في فرنسا و أمريكا[3]، مثال على ذالك تـمرّد الشباب في جامعات فرنسا في ماي 1968 و إستعمالهم القوة و العنف لتغيير النّظام القائم.

فالعنف إذن موجود منذ زمن بعيد و كانت له خاصية سياسية، لـهذا فقد كان موضوع إهتمام العديد من الباحثين، لكن يـختلف مفهوم العنف من علم إلى آخر.

و من خلال هذا البحث سوف نتطرق إلى مفهوم العنف في علم النفس و في علم الإجتماع و علم النفس الإجتماعي و أهمّ نظريات العنف.

---

[1] جليل وديع شكور : العنف و الجريمة، دار العربية للعلوم، 1997، ص ص 119-120.

[2] Economie et humanisme, *Violence et société*, Ed les ouvrières, Paris, 1969, P 5.

[3] Dogramaci , « *Enfant battu et maltraité en orient et en occident* », bulletin de l'association internationale de pédiatrie, 1988, n°4, P 346.

2- نظريات العنف في علم النفس :

2-1- النظرية البيولوجية :

عند ذكر النظرية البيولوجية، لا بد من الإشارة إلى فرويد، فهو الذي وضع أسس هذه النظرية. و يعتبر العدوان أحد أهم جوانب نظريته لتفسير السلوك البشري، و لأنه تأثر كثيرا بالنظريات التي كانت تسيطر على التفكير العلمي في عصره فإن الداروينية بارزة في أعماله. غلب فرويد العوامل البيولوجية الوراثية في شكل سيطرة الغرائز و الدوافع و الحاجات.[1]

فحسب فرويد البشر مثل الحيوانات لديهم غريزة العدوان، حيث تسيطر على الإنسان بعض الغرائز الفطرية تدفعه إلى أن يسلك سلوك معين إلى أن يشبع تلك الغرائز.

فالعنف سلوك غريزي هدفه تصريف الطاقة العدوانية، فالفرد من وجهة نظر فرويد مزود بطاقة هائلة توجه للهدم و الدمار و إنه في حالة كبتها فإنها تظهر في صورة عدوان خارجي، حيث أن البشر لديهم رغبة للقتال تلك التي تقودهم إلى الاستمتاع بإلحاق الأذى و الضرر بل و قتل الآخرين.[2]

2-2- نظرية عدوان الإحباط :

توضح هذه النظرية أن العنف يعد بمثابة أسلوب للتخلص من القلق الناتج عن موقف محبط، و لقد ظهرت هذه النظرية من فكرة الإحساس العام بأن الشخص المحبط غالبا ما

---

[1] مصطفى عمر التير : العنف العائلي، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 1997، ص 30.

[2] السيد عوض : جرائم العنف الأسري بين الريف و الحضر، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2004، ص 15.

يتورط في فعل عدواني، فالشخص المحبط ربما يرتبط بمصدر الإحباط، أو يحل محل الإحباط شيء آخر، فالمراهق الذي يسخر منه الآخرون ربما يتأثر و ينتقم من هؤلاء بشكل عدواني، و الزوج العاطل الذي لا يجد عمل ربما يقوم بضرب زوجته و أطفاله.

الإحباط يؤدي إلى خلق شكل من العدوان تجاه الآخرين و تجاه المجتمع. و عندما يتأكد الناس أنه ليست لديهم القدرة على تحقيق احتياجاتهم فسوف يحبطون و يفجرون إحباطهم في شكل عدوان.[1]

3- نظريات العنف في علم الاجتماع :

3-1- أطروحات "بورديو"الثلاثة حول العنف :

طرح "بورديو" ثلاث أطروحات حول العنف :

أ - الأطروحة الأولى : "نظرية الحاجات" :

طرح العنف كنتيجة طبيعية، فالضرب بالسكين، بالبندقية، الشغب، ....

تظهر كلها حتمية لعدم إشباع حاجيات الإنسان منها السكن، الإنفجار الديمغرافي، العمران اللاإنساني، الفشل المدرسي، البطالة،....إلى آخره من الظواهر الإجتماعية و الإقتصادية التي تدفع بالفرد إلى ممارسة العنف.[2]

فهو يرى أن العنف نتيجة طبيعية لنظرية الحاجيات و تـجد حلولها بوضع سياسة خاصة بالنقص و الإنعدام لحاجيات الفرد، لهذا فحلّها يتطلب توفير العوامل و الشروط

---

[1] نفس المرجع، ص 15.

[2] Pierre Bourdieu : Le sens pratique , Ed, Minuit, Paris, 1980, P. 212

الإجتماعية المعيشية الموضوعية كمناصب الشغل المزيد من الثقافة و الجمعيات.....إلخ.

ب - الأطروحة الثانية :

إعتمد في هذه النظرية على التحليل من خلال الإعتماد على المفاهيم التالية :

- الطبقات الإجتماعية.
- السيطرة.

فالعنف الذي يقوم به سكان المدينة تجاه المجتمع أو حتى ضدّ أنفسهم ما هو إلا الوجه المزدوج للعنف المستخدم من طرف الدولة و المجتمع ككل الحضر (سكان المدينة).

ويمكن إستخدام المفاهيم المقترحة من طرف "بورديو"، حيث يعرّف : "الذين يمارسون العنف هم أفراد ضائعون داخل النسق المسيطر عليهم وهو ما يسمى بالعنف الرمزي".[1]

العنف الرمزي الخاص بالثقة، الواجب و الوفاء الشخصي و الضيافة و الهبة و الفرص و الإعتراف بالشفقة وكل فضيلة جديرة بأخلاق الإنسان تفرض نفسها كأسلوب لسيطرة الأكثر إقتصادياً لأنه الأكثر تماشياً مع الإقتصاد النسقي.[2]

---

[1] Idem, P 24.
[2] Idem, P 24.

ج - الأطـروحة الثالثـة :

هنا يتحدث عن العنف الجسمي الذي يسمح للأفراد الوصول إلى السلّم الإجتماعي الذي مازال غير محدداً، حيث تتعايش النخبة فيما بينها على أساس الـمناصب التي تشغلها.

وإستنتاجا للأطروحات الثلاثة التي قدمها "بورديو" يـمكننا القول بأنّ هناك عدة عوامل وميكانيزمات تتحكم في ظاهرة العنف وأنه لا يـمكن تفسير هذه الظاهرة بعامل واحد أو عاملين وكذلك يستحيل التعميم.

3-2- نظرية التنشئة الاجتماعية :

يؤكد أصحاب هذا النظرية أن الثقافة بكل عناصرها ومضامينها تحدد السمات الأساسية لأي مجتمع والثقافة السائدة في المجتمع المعاصر تتسم بالتسلط والعنف. وهذه الثقافة تنتقل إلى الأفراد، وإلى طريقة تفكيرهم، فيكتسبونها عن طريق مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام المختلفة. ويأتي على رأس هذه المؤسسات الأسرة، فالمدرسة ثم المجتمع الكبير. وتعد الأسرة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية أول بيئة تستقبل الطفل، وأقوى بيئة في التأثير على حياته، وفي بناء وتكوين شخصيته وتشكيلها. وإذا كانت الأسرة تقوم بعملية الإعداد والتهيئة للحياة الاجتماعية ، فهي المسؤولة عن عمليات التلقين والتطبيع الاجتماعي للفرد، وهي المسؤولة كذلك عن نقل ثقافة العنف للأطفال. في هذا الصدد يرى تالكوت بارسونز أن الوالدين أثناء تفاعلهما مع الطفل لا يقومان بأدوارهما الشخصية، بل يؤديان أدوارا ينظمها المجتمع، كما لا يحكم سلوكهما قيم

شخصية، بل يمثلان قيم المجتمع السائدة أثناء تفاعلهما مع الطفل.[1] فإذا كان المجتمع يؤمن باختلاف أساليب التربية الموجهة للذكور، وأساليب التربية الموجهة للأناث، فإن عملية التنشئة الاجتماعية في هذه الحالة تتم وفق نمطين اجتماعيين مختلفين كثيرا ما تنظر للذكر بأنه الأقوى، وله حق التسلط، في حين أن الأنثى ينظر إليها على أنها الأقل شأنا، ومن ثم ينطبع سلوك كل منهما بطابع خاص. من هنا فإن استعمال العنف ضد المرأة يكمن في انتشار ثقافة العنف وقبولها من طرف المجتمع بمختلف مؤسساته، الأمر الذي يترتب عنه إعطاء حد أدنى من الشرعية لاستخدام العنف، وخاصة العنف ضد المرأة. في هذا السياق يذهب ستروس إلى القول أنه يصبح هناك حدا أدنى من الاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع على تأييد استخدام الأزواج للعنف مع زوجاتهم.[2] وفي هذه الحالة يكون المجتمع أكثر تسامحا مع الذكر، الأمر الذي يرسخ هذا النمط في أذهان الناس ، وفي معتقداتهم وتصوراتهم.

3-3- النظرية البنائية الوظيفية :

ينظر أصحاب هذه النظرية إلى المجتمع باعتباره يمثل كلا مؤلفا من أجزاء مترابطة يؤدي كل منها وظيفة لخدمة أهداف الكل، فالمجتمع ما هو إلا نسق يضم مجموعة من العناصر المتساندة التي تسهم في تحقيق تكامله، إلا أن هذا التكامل لا يتم بصورة مثالية، فمن المتوقع حدوث بعض الانحرافات في النسق تحول دون آداء وظائفه على النحو الكامل.

---

[1] فاروق محمد العادلي : التنشئة الاجتماعية الأسرية للطفل، حولية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 7، 1984، ص 30.

[2] عبد الرحمن عيسوي : سيكولوجية الجنوح، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 79.

و ينظر الاتجاه الوظيفي للعنف على أساس أن له دلالة داخل السياق الاجتماعي فهو إما أن يكون نتاجا لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم و توجه السلوك، و إما أنه يكون نتاجا للامعيارية و فقدان التوجيه و الضبط الاجتماعي الصحيح.[1]

و من رواد هذه النظرية نجد كل من تالكوت بارسونز و روبرت ميرتون، حيث وضح هذا الأخير على سبيل المثال مدى ارتباط العنف بعدم القدرة على تحقيق الأهداف الثقافية من خلال الوسائل التي يقرها المجتمع.[2]

فالعنف في ضوء التحليل الوظيفي المعاصر يمثل شكلا من أشكال الصراع الدائم داخل النسق، فالنسق هو بناء في حالة تغير و أن النسق يطور دائما ميكانزمات مضادة لكافة الصور العنيفة، و قد يتمكن من إيقافها أو التقليل من آثارها، و لكنه إذا فشل فإن العنف ينتج آثارا سلبية على بناء النسق.[3]

4-3- نظرية الصراع :

تعد الأسرة في ضوء هذه النظرية بمثابة تنظيم اجتماعي يحقق فائدة لبعض الناس أكثر من غيرهم، حيث نظر كل من ماركس و انجلز إلى الأسرة باعتبارها مجتمع طبقي مصغر تقوم فيه طبقة الرجال بقمع طبقة أخرى و هي النساء، فالزواج هو أول أشكال

---

[1] إجلال إسماعيل : العنف الأسري، دار قباء للطباعة و النشر، القاهرة، 1999، ص 24.

[2] احمد زايد و آخرون : العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، القاهرة، 2002، ص 52.

[3] نفس المرجع، ص 54.

الصدام الطبقي، حيث يتم فيه تأسيس سعادة أحد الجماعات على بؤس و قمع الطبقة الأخرى.[1]

و يتم تفسير العنف الأسري في ضوء هذه النظرية في إطار مفاهيم و مصطلحات السيطرة و الضبط، فالرجال أكثر قوة من النساء و من هنا فهم يفرضون سيطرتهم على النساء.

3-5- نظرية مصادر القوة :

تفترض هذه النظرية أن كافة النظم الاجتماعية، بما فيها الأسرة، تعتمد إلى حد ما على القوة أو التهديد بالقوة، و كلما ازداد تحكم الشخص في موارده سواء كانت اجتماعية أو شخصية أو اقتصادية كلما ازدادت قوته. ومع ذلك فإنه كلما ازدادت موارد الشخص كلما قل استخدامه للقوة بشكل صريح، لذلك فإن الزوج الذي يريد أن يكون الشخص المهيمن في الأسرة لكنه غير متعلم جيدا، أو يشغل وظيفة متواضعة و ذو دخل قليل و يفتقر إلى المهارات الشخصية، قد يلجأ إلى استخدام العنف للحفاظ على هيمنته داخل الأسرة. فالعنف يعد المصدر النهائي، بمعنى أنه يستخدم عندما يدرك الفرد أن مصادره الأخرى غير كافية أو أنها فشلت في الحصول على الاستجابة المرغوبة، و بذلك يمكن النظر إلى العنف على أنه وسيلة لممارسة الضبط الاجتماعي من جانب الأزواج على الزوجات.[2]

---

[1] علي عبد الرازق جلبي : أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 234.
[2] إجلال إسماعيل : المرجع السابق، ص 37.

3-6- النظرية الراديكالية النسوية :

اتخذ هذا الاتجاه من مقولات النموذج الماركسي أساسا له، إلا أنه جرده من صفته المادية و منحه معنى أكثر اتساعا و عمومية من خلال مفهوم صراع كل الأنواع التي تعاني من الاستغلال. و أن نقطة البداية في هذا الاتجاه هي علاقة المرأة بالرجل، و إن تفسير تبعية المرأة يجب أن تكون في ضوء العلاقة التي تؤكد سيطرة الرجل على المرأة بدلا من سيطرة الرأسمالية. فالعلاقات الاجتماعية في كافة المجتمعات قائمة على سيطرة الرجل، و أن الأسرة تتشكل بناء على أوامر أبوية. و من ممثلي الاتجاه الراديكالي في دراسة الأسرة نذكر دلفي التي ترى أن الأبوة نسق من العلاقات المادية الاقتصادية و جرير التي ترى أن الأبوة تتمثل في عدم المساواة بين الرجل و المرأة في مجال الحب.[1]

إن الاختلاف في التنشئة الاجتماعية يؤدي إلى خلق رجل يتسم بالعدوانية، الاستقلالية و الايجابية، في حين يجعل المرأة أكثر ميلا إلى التقليدية و الاتكالية. فالتنشئة الاجتماعية للنساء تعد سببا أساسيا فيما يتعرض إليه النساء من معاملة سيئة.[2]

و يقترح أصحاب هذا الاتجاه أن الحل يتوقف على تحولات هيكلية في مجال العمل و الأسرة و الدولة و ذلك بما يحقق من مساواة بين الرجل و المرأة و القضاء على تبعية المرأة للرجل، و تبعية الأطفال للآباء و تحرير المرأة من رباط الحياة الزوجية و أن تكون تربية الأطفال تربية جماعية أو في مؤسسات رعاية بديلة غير مرتبطين بأم معينة

---

[1] نفس المرجع، ص ص 65-66.

[2] حسن محمد حسن : العنف الأسري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 452.

أو أب معين حتى لا يكونوا امتداد لأبويهم، و تتجمع النساء في منظمات بهدف إحداث تغير ثوري هجومي.[1]

[1] المرجع السابق، ص 67.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة حول ظاهرة العنف

1- الدراسات السابقة لهيئة الأمم المتحدة و المنظمات الدولية
2- الدراسات السابقة في البلدان الغربية
3- الدراسات السابقة في البلدان العربية
4- الدراسات السابقة في الجزائر

1- الدراسات السابقة لهيئة الأمم المتحدة و المنظمات الدولية : *

جاء تقرير الأمم المتحدة الصادر سنة 2007 عن أشكال العنف المختلفة ضد المرأة حول العالم مثيرا و كاشفا عن حجم الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة. هذا التقرير جاء عبر مسح عالمي شامل و عبر مساهمة خبيرات دوليات في شؤون المرأة حول العالم إضافة إلى مساهمة المؤسسات الحكومية و غير الحكومية بما في ذلك العديد من المنظمات الدولية. و قد شمل التقرير أشكال العنف ضد المرأة على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي.

و رغم هذا المسح الشامل، فإن التقرير يؤكد على ضعف الحصول على البيانات الخاصة بالعنف الموجه ضد المرأة، و يؤكد على أهمية و ضرورة توفير قاعدة بيانات عالمية تمكن من الوقوف على كل صغيرة و كبيرة فيما يتعلق بهذا الموضوع.

إن الحصر الشامل و الكلي لمختلف أشكال العنف المرتكب يساعد على كشف الأشكال الخفية غير المعلنة من العنف، الأمر الذي يساعد فيما بعد على محاربة هذه الانتهاكات و إمكان مواجهتها قانونيا و اجتماعيا.

كما يرى نفس التقرير أن العنف الموجه ضد المرأة هو عنف قائم على أساس نوع الجنس و هو العنف ضد المرأة بسبب كونها امرأة و يمسها على نحو جائر، حيث يشمل الأعمال التي تلحق ضررا أو ألما جسديا أو عقليا أو جنسيا بها و التهديد بهذه الأعمال و الإكراه و سائر أشكال الحرمان من الحرية.

* تقرير الأمم المتحدة لعام 2007 حول ظاهرة العنف ضد المرأة.

كما أن العنف ضد المرأة لا يقتصر على ثقافة معينة أو إقليم معين أو بلد معين بل هو موجود في كل مكان تقريبا، لكن درجة شدته و مدى قبوله تختلف من مجتمع لآخر و من سياق اجتماعي لآخر.

كما يتأثر بدرجة تقدم السياق الاجتماعي الذي توجد فيه المرأة و يرتبط بشبكة من العوامل الاجتماعية و الثقافية و الدينية، هذه الشبكة التي يجب الكشف عنها من خلال الدراسات و البحوث.

الأرقام و الاحصائيات المعلن عليها من طرف منظمة الأمم المتحدة :

في بقاع العالم تتعرض واحدة من كل ثلاث نساء في حياتها لإساءة معاملة سواء كانت بالضرب أو التهديد أو الاعتداء أو الإيذاء أو التحرش و غيره. و حسب المنظمة العالمية للصحة فإن حالات قتل النساء كانت تتم على أيدي الأزواج أو الرفاق خاصة في أستراليا و جنوب إفريقيا و كندا و الولايات المتحدة.

ما بين 40 إلى 68 % من حالات العنف ضد النساء في أمريكا اللاتينية يكون المعتدون رفاق الضحايا أو رفاق سابقون لهم.

31 % من الفتيات و الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 16 و 19 عاما في أوربا الشرقية يخضعون للعنف الجنسي.

6 من بين كل 10 نساء في افريقيا الجنوبية هن ضحايا العنف العائلي.

في الإتحاد السوفياتي 1 من بين كل 5 نساء تعرضن للاعتداء الجسدي أو الجنسي في الحياة الزوجية، و 2 من بين كل 5 نساء تعرضن للعنف النفسي.

في الولايات المتحدة الأمريكية يوجد معدل امرأة معنفة كل 12 ثانية و امرأة مغتصبة كل دقيقة و نصف.

3 نساء يموتون كل 15 يوم بسبب العنف العائلي الذكوري في فرنسا و 30 من النساء العاملات يتعرضن للتحرش الجنسي.

70 % من ضحايا العنف في السويد يعايشن بعض أشكال العنف أو التحرش الجنسي.

200 ألف امرأة في هولندا يتعرضن سنويا للعنف على أيدي أزواجهن.

8 من بين كل 10 نساء في الهند هن ضحايا العنف الزوجي.

2- الدراسات السابقة في البلدان الغربية:

هذا الموضوع متناول بكثرة في الغرب من طرف العلماء و الأطباء، وعلماء الإجتماع وخاصة علماء النفس.

2-1- الدراسات الفرنسية حول ظاهرة العنف:

جـمع الدكتور "روزنفيغ"، وهو طبيب مـختص في طب الأطفال ورئيس معهد الطفولة و العائلة بفرنسا (I.D.E.F) عددا من هذه الدراسات التي أجريت خلال فترة عشر سنوات (1974-1984) في ملف وثائقي.[1]

و من بين هذه الدراسات نشير إلى دراسة سوسيولوجية قامت بها السيدة "ميلر" بعنوان "C'EST POUR TON BIEN" حيث ترى هذه الباحثة أن جذور العنف تعود إلى العنف التربوي الذي تلقاه الآباء وتذكر مثال حول "هتلر" الذي كان طفلاً مضروبـاً.

---

[1] Jean Pierre Rosenczveig : La maltraitance traitée par les professionnels, <u>dossier documentaire,</u> France, 1984, P 52.

و بناء على طلب من وزير الدولة لشؤون الصحة الفرنسية ، قامت مجموعة من الخبراء برئاسة البروفسور روجر Henrion في عام 2001 تقريرا عن العنف المنزلي. هذا التقرير لا زال حديث الساعة و يستحق التمعن في نتائجه.

كان غرض الخبراء هو تحديد البيانات الموجودة على العنف ضد المرأة ، وتقييم أثر العنف على الصحة البدنية والنفسية للضحايا ، وتقديم اقتراحات لتحسين المعلومات وتدريب الأطباء على هذه المشكلة ، وكيفية التعامل معها.

والواقع أن هذه الدراسة تعد بمثابة مرجع ونقطة انطلاق للعديد من الحكومات، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية في فرنسا ، وبلجيكا ، وأماكن أخرى في أوروبا.

وخلصت الدراسة إلى أن إمرأة من بين عشر نساء هي ضحية للعنف العائلي في فرنسا.

و أن كل ثلاثة أيام تموت إمرأة تحت تأثير ضربات الزوج أو الشريك.

و في بلجيكا رصدت 3700 قضية لأعمال العنف العائلي، و ذلك خلال عام واحد.

2-2- الدراسات الأمريكية حول ظاهرة العنف :

لقد أولى الباحثون الأمريكيون في السنوات الأخيرة إهتماماً كبيراً بـمواضيع العنف و أصدروا عدّة مـقالات حول هذا الموضوع من أهمّها الـمقال الذي صدر من جامعة شيكاغو في الـمـجلة السوسيولوجية الأمريكية بعنوان "نـحو ظاهرة مـنزلية، العنـف العائلي".[1]

[1] K. Denzin Norman :Toward a phenomology of domestic family violence, Illinois at Urbana- Champain, American journal of sociology, University of Chicago, 1985, p 42.

هذا المقال يُحلل ظاهرة العنف العائلي خاصة عنف الأزواج تجاه الزوجات و الأطفال و يتطرق إلى الناحية الداخلية للعنف في البيت : الإنفعالية و الفرد، حيث يعتبرهما قلب العنف العائلي و قد بنى تحليله على العناصر التالية :

- الإنفعالية و التصرف العنيف.
- SCHISMOGENIS و السلبية.
- بنيات الإنفعالات العنيفة.
- الفعل الإنفعالي العنيف.
- تفاهم ظاهر يخفيه عنف حقيقي.
- سيطرة العنف العائلي، و هذا يتطلب نظرية جديدة ناقدة في هذا المجال.

أراد الباحث أن يبحث في العلاقة الظواهرتية الجدلية بين العنف و الإنفعالات و الحياة الخاصة للعائلة في الأسرة الأمريكية و جاءت طريقته في البحث جدلية، اعتمد على أبحاث "فيرارو و جونسون 1983 [1] و " دوباش و دوباش " 1979 [2] إنطلق من نفسه حيث اعتبر أن العنف العائلي تجربة معاشة و انعكاس لعلاقة من التناقضات بين المجالات الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية و الشرعية و العقائدية و ضغوطات المجتمع.

فالإنسان يعيش في نسق من القواعد و المواضيع و العقائد الدّينية و هو أيضا مقيّد بالقيام و الإستجابة إلى قواعد وضعية مفروضة من طرف المجتمع الذي يعيش فيه

---

[1] K.J. Ferraro & JM Johson : How Women experience battering, the processus of victimisation Social problem, USA,1983, P 39.
[2] R.E. Dobash : Violence against wives, New York, free press, cité par NORMAN . K. DENZIN.

كإستعمال الوقت، أفعال منزلية يومية من تحضير الطعام ، النوم، العلاقات الجنسية و الإهتمام بالعائلة و الأطفال.

ففي هذه البنية توضع الـممارسات الثقافية و الإجتماعية و الشرعية و الإقتصادية في موضع ساطوي مسيطر تـحوّل الرجل إلى ضيف، كل طلباته مـجابة و بهذا تصبح الزوجة خادمة له و يصبح البيت بالنسبة له كنزل، وإذا نقص عنصر من هذه العناصر يظهر العنف و ينعكس على باقي أفراد العائلة.

و يضيف أنّ ظاهرة العنف يـجب أن تبحث من الداخل. فالعنف داخل في الحياة الإنسانية، كما أنّ القوة و التناقضات و العقائد نتائج تاريـخية[1] "العنف نتاج لتجارب و مواقف أعطيت و أوصلت إليهم ... من طرف...أجيال متعددة ماتت، كذلك ضحايا ماض عنيف ورثوه" "ماركس 1852".[2]

و يتحدث الكاتب عن الـمجتمع الأمريكي الأبوي و الرأسمالي الذي يسمح لأي إنسان امتلاك الأسلحة بالإضافة إلى أفلام العنف فلا يـمكنه الإندهاش على حدوث عنف في العائلة و المجتمع.

و بهذا فالإنسان العنيف سيحطم الضمير و يـميز تصرفه خارج البيت و تعامله مع زوجته التي يفرض عليها عقوبات لفظية و جسدية، و يرى أنّ مابين يديه شيء لا يريد

---

[1] Jean Paul Sartre : The family Idiot, Vol 1, Chicago, University of Chicago Press, 1971, P 99, cité par NORMAN . K.DENZIN.
[2] Karl Marx : The eighteenth brumaire of Louis Bonaparte, ed by E.kamenka, New York, 1983, P 287, cité par NORMAN . K. DENZIN.

أخذه "سارتر 1943"[1]، و له روح الغير في يده إذا غابت إرادة و حرية الآخر عن مراقبته يدخل في حلقة من العنف و لا يستطيع تـحقيق مراقبة و سيطرة على إرادة الغير.

و عندما تغيب معايير الـمراقبة في العائلة يصبح العنف يـميز تصرفات أفرادها و تتفرق العائلة و يصبح أفرادها غرباء عن بعضهم يعيشون في جوّ إنفعالي عنيف و يـمر العنف بـمراحل :

- تكذيب العنف
- الرغبة في الإبتعاد عن العنف
- بناء العدوانية الـمتبادلة بين الأزواج و الأعضاء الآخرين في العائلة
- تطوّر عدم التفاهم
- الغيرة: خاصة الجنسية
- زيادة العنف
- إنهيار النسق
- تـحول العنف إلى حالة غير مستقرة أي إعادة العنف

و حسب "دوباش" و "دوباش"، الزوجة هي التي تتحمّل عنف الزوج، و بعد ظهور العنف مبدئيا يـمكن للزوج أن يراقب نفسه.

---

[1] Jean Paul Sartre : Being and nothingness, Phylosophical Library, New York, 1956, P.53, cité par NORMAN . K. DENZIN.

فالإنسان العنيف هو دائما أمام نفسه أو وراءها يسكن في فعل عنيف موجود أو سوف يكون في نسق من العنف يربط الفاعل العنيف ضحيته بعالـم عنيف.[1]

و هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بمسألة تأثير العنف الأسري على الأبناء أثناء حدوث الأعمال العنيفة و بعدها. و في هذا الاطار قام روس Ross عام 1996 بفحص المقابلات التي أجريت مع الأزواج الأمريكيين في إطار " المسح القومي للعنف العائلي" لمعرفة مدى تأثير العنف بين الوالدين على الأولاد. أظهرت النتائج أن العنف بين الزوجين منبأ دال للعنف البدني الموجه نحو الأطفال، حيث ازدادت احتمالية تعرض الابن للعنف البدني من قبل الشريك العدواني بازدياد مقدار العنف الذي أظهره هذا الشريك نحو الطرف الآخر. و تنطبق هذه النتيجة بشكل أكبر على الأزواج أكثر من انطباقها على الزوجات.

و لم تختلف الصورة كثيرا في دراسة عن العدوان بين الزوجين و ارتباطه بإيذاء الأبناء لمارجولين و جورديز Margolin & Gordis عام 2003، حيث بينت النتائج أن العدوان الموجه من الأزواج ضد الزوجات يرتبط بسوء معاملة كل من الأب و الأم للأولاد.

و في بحث آخر أجرته مارجولين Margolin عام 2004، أظهرت النتائج أن الأزواج الذين أساءوا معاملة زوجاتهم كانوا أقل تعاطفا نحو أبنائهم. كما تأثرت الأمهات المعنفات أيضا حيث أظهرت عواطف سلبية تجاه أولادهم. و بصفة عامة تظهر الدراسة تأثير التعرض

---

[1] K. Denzin Norman, op cit, 1985, P.488.

للعدوان الزواجي على البيئة الأسرية مما يخلق العديد من عوامل الخطر التي تهدد الأبناء.

و اهتمت دراسات أخرى بشكل مباشر بعوامل الخطر التي تعد منبئات بإمكانية التورط في العنف العائلي. من هذه الدراسات دراسة فيلدبو و آخرون Feldbau & all عام 1998 التي أظهرت نتائجها وجود علاقة دالة بين الأعراض الاكتئابية المتزايدة و بين تكرار العدوان البدني الموجه من الأزواج ضد الزوجات.

و بينت دراسة موفت و كاسبي Moffitt & CASPI عام 1999 أن الفقر و المستوى التعليمي المنخفض خلال الطفولة و المراهقة تعتبر من عوامل الخطر التي قد تؤدي إلى ممارسة الذكور للعنف ضد الزوجات. كما بينت أن الأزواج و الزوجات الذين مارسوا العنف ضد قرنائهم قد مارسوا السلوك العدواني في فترات سابقة من حياتهم.

و في دراسة أخرى لتحديد عوامل الخطر التي قد تؤدي لحدوث العنف العائلي لوايت و سميث White & Smith عام 2004، كشفت النتائج عن دور الإيذاء الجنسي أو البدني في الطفولة و المراهقة في جعل الفرد ضحية للعنف العائلي في المستقبل. كما كشفت أيضا عن الوضع الخطير للنساء اللاتي قمن بأفعال عدوانية – بوصفهم جناة – بسبب الخطر المتزايد لتعرضهم للإيذاء الشديد من قبل أزواجهن.

ظهرت محاولات لوضع أنماط لضحايا العنف العائلي أو الأشخاص المعتدين في اطار العنف العائلي، منها دراسة شاز و آخرون Chase & all عام 2001، التي قدمت نموذج يصنف الأزواج العنيفين إلى فئتين : النمط التفاعلي و النمط المبادر.

و أظهرت النتائج أن النمط المبادر كان أكثر سيطرة و أقل غضبا أثناء التفاعل مع الزوجة خلال العشرة دقائق الأولى، أكثر عدوانية سيكوباتية و أقل اعتمادية.

و بعد مراجعة المحاولات السابقة لتنميط الأزواج الذين يوجهون العنف ضد زوجاتهم، توصلت آمي هولزورث Amy Holtzworth عام 2000 إلى ثلاث أنماط هي :

- نمط المعتدين في نطاق الأسرة فقط.
- نمط المعتدين بوجه عام.
- نمط المعتدين الذين يعانون من اضطرابات في الشخصية.

كما أجريت عدة دراسات تتبعية، منها الدراسة التي أجراها كويجلي و ليونارد Quigley & Leonard عام 1996 لفحص معدلات ترك الأزواج العدوانيين للسلوك العدواني على مدى الثلاث سنوات الأولى من الزواج. أظهرت النتائج أن ربع هؤلاء الأزواج العدوانيين توقفوا عن هذا السلوك خلال العامين الثاني و الثالث من الزواج. اختلفت معدلات التوقف عن العدوان تبعا لاختلاف نمط العدوان، حيث توقف الذين قاموا باعتداءات بسيطة أو نادرة في السنة الأولى عن العدوان في السنتين التاليتين، في حين استمر أغلب الذين قاموا بأفعال عدوانية شديدة في السنة الأولى بالاستمرار في نفس السلوك خلال السنتين التاليتين.

و في دراسة قام بها فريتز و أولياري Fritz & O'Leary لم توجد تغيرات دالة في أنماط العدوان النفسي، في حين توجد دلائل على تناقص معدل العدوان البدني مع تقدم العمر.

3- الدراسات السابقة في البلدان العربية :

أثناء انعقاد مؤتمر نيروبي سنة 1995 حول المرأة، خرج المهتمون و الباحثون بخصوص شؤون المرأة العربية بالتوصيات التالية :

- إن انتهاك حقوق الإنسان للمرأة من عنف مادي و رمزي داخل الأسرة لا سيما اتجاه الزوجة هي جرائم موجهة ضد المجتمع لا ضد المعتدي عليها فقط.

و كان لذلك صدى، فقد سن بتونس تشريع من أجل مناهضة العنف المسلط اتجاه الزوجة. كما أنه أثناء العمل على ترقية حقوق الإنسان تم بالجزائر الشروع بتعديل القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 جوان 1984 المتعلق بقانون الأسرة أثار خاصة مسألة العنف و سوء المعاملة العائلية للمرأة و وضع الزوجة داخل أسرتها و أشكال العنف الموجه ضدها خاصة الجسدي.[1]

و في المغرب العربي (تونس، الجزائر و المغرب) ظهرت سنة 1993 فكرة بدت مستحيلة التحقيق في مجتمعات يحكمها الصمت، فقد بادرت العديد من النساء إلى تدشين مبادرة أولى، و هي خلق مركز الاستماع و التوجيه القانوني و النفسي لفائدة النساء المعتدى عليهن. و قد أفتتح المركز رسميا في 03 أفريل 1995.

مع أنه كان من الصعب إقناع النساء باختراق حاجز الصمت إلا أن هذا المركز و بعد إنشائه مباشرة استقبل لغاية سنة 2000 (1141) مكالمة هاتفية، (2489) زيارة، كما تم تقديم

---

[1] تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان، 1997، ص 120.

(3575) توجيه قانوني، و انعقدت (2489) جلسة استماع، بينما قدم الدعم النفسي لـ 808 امرأة.

و قد وصل العدد في السنوات الأخيرة إلى 28000 حالة عنف ضد النساء نصفها تم ببيت الزوجية، و لعل السؤال المطروح هنا هو ما حجم حالات العنف غير المعلن عنها في كل سنة و في كل بلد.

العديد من الدراسات تبين أن العائلات العربية و إلى وقتنا الحاضر لا تزال تفرض قيودا على النساء بتقييد حريتهن كالمنع من التعليم و العمل و الحق من اختيار شريك الحياة و الزواج الاجباري. العنف لا يقتصر على هذا فقط بل يتعدى لحالات الضرب المبرح الذي تتلقاه الفتاة على يد والدها و إخوانها بسبب و بدون سبب، الضرب الذي يخلف في بعض الحالات عاهات مستديمة و في حالات أخرى يفضي إلى الموت، دون أن ننسى جرائم الشرف التي لا تعاقب عليها القوانين في بعض الدول العربية. فقد تقتل الفتاة فقط لمجرد الشك في سلوكها و تعتبر بذلك جريمة شرف في حق ضحية قد تكون بريئة، كما حدث ذلك في الأردن في صائفة 2007 حيث قتل أب ابنته بعد هروبها من المنزل مبررا ذلك بأنها كانت منحرفة السلوك وأنها هربت مع صديق لها. و بعد التحقيق في القضية أثبتت مصالح الأمن أن الفتاة هربت من منزلها بسبب التعذيب الذي كانت تتلقاه على يد والدها الذي منعها من الدراسة بشهادة من الأهل و الجيران و أن صديقة لها آوتها بمنزلها العائلي بعد هروبها كما أثبت الطب الشرعي أن الفتاة لا تزال عذراء.

و قد أثبتت بعض الدراسات الميدانية في الدول العربية عن مدى خطورة الوضع.

في قطر أجريت دراسة كشفت أن 41 % من النساء يعانين من العنف العائلي.

و في الأردن توصلت الأرقام إلى أن 81 % من رجال و نساء يقبلون بضرب الزوج لزوجته بذريعة تأديبها.

دراسة سورية أثبتت أن 70 % من مرتكبي العنف ضد المرأة هم من رجال العائلة و خصوصا الزوج.

أما في مصر فنجد أن إحصائيات الأمن العام لسنة 1999 تؤكد أن 24,8 % من حالات الانتحار كان بسبب المنازعات الأسرية.[1]

أقام المعهد الدولي لتضامن النساء بالأردن ببحث من إعداد مهند صلاحات تحت عنوان " دور العادات و التقاليد في تكريس العنف ضد المرأة".

تحدث فيه عن ماهية العنف ضد المرأة و أنواعه سواء العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي أو المالي و الذي يتمثل في كونه أي فعل يضر من قبل الذكر ضد الأنثى. يؤدي أو قد يؤدي إلى إيذائها ماديا أو اقتصاديا.

و أن العنف النفسي يمارس على المرأة العربية من خلال الممارسات اليومية الاجتماعية، و تطرق لأسباب الظاهرة كونها ظاهرة مرضية يستعصي حلها لأن الكثير من العادات و التقاليد تقف عائقا أمام الحلول القانونية و العقلية للتصدي لهذه الظاهرة. و من ثم تحدث حول دور المتغيرات الاجتماعية في انخفاض و ارتفاع مستوى العنف ضد المرأة و دور المتغيرات السياسية و الاقتصادية.

---

[1] السيد عوض : جرائم العنف الأسري بين الريف و الحضر، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2004، ص 31.

دراسة عن العنف ضد المرأة في السودان تقول أن العنف الأسري ينتشر بنسبة كبيرة وسط جميع الأسر و في جميع الطبقات غنيها و فقيرها و وسط المتعلمين و الأميين.

فحوالي ثلث النساء اللائي حضرن لتلقي العلاج في المؤسسات الصحية كن ضحايا بصورة أو بأخرى لممارسات العنف الأسري.

توصلت الدراسة إلى أن العنف ضد المرأة هو محصلة نهائية لتفاعل عوامل عديدة على مستوى الفرد و الأسرة و المجتمع و الجماعة.

على مستوى الفرد فإن تلك العوامل تشمل التعرض للعنف في الطفولة أو مشاهدة ممارسته على نطاق الأسرة، كما تشمل أيضا غياب أو إهمال الآباء لدورهم في التنشئة أو إدمانهم للمخدرات أو الكحول.

على مستوى الأسرة تمثل الخلافات الزوجية و الهيمنة التامة للزوج لشؤون الأسرة المالية و غيرها محددات قوية لظهور العنف.

و على مستوى المجتمع و الجماعة فإن عوامل ظهور العنف تشمل الفقر، البطالة و العزل الاجتماعي على الأسرة أو المرأة، و ربط مفهوم الذكورة أو الرجولة بقوامة الزوج أو سيطرته على المرأة و قبول العنف كوسيلة لعلاج الخلافات و بالذات العنف ضد الزوجات، فالعنف ضد المرأة قد ينشأ من الأعراف الاجتماعية لكل من دور الرجل و دور المرأة في المجتمع.

4- الدراسات السابقة في الجزائر :

4-1- الدراسات السابقة على المستوى الجامعي :

على المستوى الجامعي أحصينا عدة بحوث نذكر منها :

1- رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي من إعداد جمال معتوق تحت عنوان " وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن" تحت إشراف عبد الغني مغربي، سنة 1993.

و هي دراسة ميدانية لممارسة العنف ضد النساء في الشارع بمدينة البليدة.

2 – رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي من إعداد زوبيري نعيمة تحت عنوان " الطفل و هاجس العنف الجنسي" تحت إشراف عبد الرحمان بوزيدة، سنة 2001.

و هي دراسة وصفية تحليلية لظاهرة العنف الجنسي للعاصمة و ضواحيها من 1994 إلى 2000. إذ أن ظاهرة العنف الجنسي من الظواهر الأكثر خطورة خاصة إذا مست الطفل.

و لقد تم طرح التساؤلات التالية :

ما هي العوامل التي تساهم في ظهور هذه الظاهرة؟

من هو هذا الطفل؟

ما هي صفة المغتصب؟ و هل هو يعاني من اضطراب نفسي أم أنه عادي؟

ما هو رد فعل المجتمع الجزائري من هذا النوع من العنف؟

3- رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي من إعداد علجية حنان تحت عنوان " العنف الجسدي داخل الأحياء الجامعية المختلطة" تحت إشراف عبد الغني مغربي، سنة 2003.

و هي دراسة ميدانية لإقامتي بني مسوس و بومرداس.

لقد تم تناول موضوع العنف داخل الحي الجامعي المختلط. و بعد توزيع الإستمارة و إجراء عدة مقابلات مع الطلبة و عمال الإدارة توصل الباحث إلى نتائج تتمثل في أن السبب الرئيسي للعنف هو تصادم الأهداف بين التنظيمات الطلابية، تليها الظروف الإجتماعية و غياب الإدارة.

4- رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربوي من إعداد بن قاسمي ضاوية تحت عنوان " الأطفال و العنف العائلي بين المستلزمات التربوية و التصدع الأسري" تحت إشراف عبد الرحمان بوزيدة، سنة 2004.

و هي دراسة لظاهرة ممارسة العنف من طرف الوالدين ضد الأبناء

5- رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي من إعداد عربادي حسان تحت عنوان " العنف ضد الأطفال في الوسط الأسري" تحت إشراف عبد الغني مغربي، سنة 2006.

و هي دراسة ميدانية لعينة أفراد من الأسر المقيمة ببلدية براقي حول ظاهرة العنف الممارس على الأطفال و ارتباطه بمفهوم الإحباط الناتج عن الظروف السوسيواقتصادية و الأسرية و ارتباطه أيضا بالأساليب التربوية و استخدام العقاب لعرض التأديب المكرس عبر عملية التنشئة الاجتماعية الأسرية من خلال نماذج السلوك العنيف المعروضة داخل الأسرة.

<u>4-2- الدراسات السابقة على مستوى الهيئات الحكومية المتخصصة و مراكز البحث :</u>

في الجزائر تطرق للعنف اتجاه الزوجة من جانبه الاجتماعي و ليس باعتباره نتيجة للإرهاب الذي هو ظاهرة ظرفية كما نصت عليه الجمعية العامة لمرصد حقوق الإنسان و طالبت بضرورة معالجة هذا النوع من العنف على أساس أنه ظرف مشدد لجريمة

الضرب و الجرح العمدي و يؤدي إلى إسقاط بعض الصلاحيات المرتبطة بالسلطة الأبوية.[1]

و قد تلقى المرصد العديد من النداءات الخاصة بضحايا العنف الزوجي كما استقبل بعض الحالات متفاوتة الخطورة.

و مثال على ذلك شهدت منطقة ورقلة الجنوبية عام 2005 عملية إرهابية تم فيها حرق 12 امرأة بتهمة الفاحشة مع أن التحقيقات أثبتت أن سبب حرق النساء هو رفض السكان خروجهن من البيت إلى العمل لإعالة أبناهن.

أصبح لمفهوم العنف حيزا كبيرا في واقع حياتنا المعاش فأصبح هذا المفهوم يقتحم مجال تفكيرنا وسمعنا وأبصارنا ليل نهار وأصبحنا نسمع عن العنف الأسرى والعنف المدرسي والعنف ضد المرأة والعنف الديني وغيرها من المصطلحات التي تندرج تحت أو تتعلق بهذا المفهوم.

في 1995 تم إنشاء فريق بحث على مستوى المعهد الوطني للصحة العمومية (INSP) متشكل من أطباء، متخصصين في علم النفس و كذا باحثين. و كان الدور الملقى على عاتقهم هو الإلمام بموضوع العنف ضد المرأة و محاولة فهم هذا المشكل.

و في عام 1998 و بطلب من وزارة التضامن و العائلة، كلف المركز الوطني للبحوث و التحاليل التخطيطية بإجراء بحث حول العنف العائلي.

[1] تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان، 1996، ص 30.

أهداف الدراسة تتمثل فيما يلي :

1- قياس حدة انتشار ظاهرة العنف العائلي بالتعرف على مختلف أشكاله، خصوصيات الضحايا و مرتكبي عمليات العنف و كذا ذكر الأسباب و المشاكل المؤدية لذلك العنف.

2- اقتراح وسائل للإعلام و الاتصال تخص ظاهرة العنف العائلي لغرض التخلص من هذه الظاهرة.

3- تحديد طرق الحماية، العناية و كذا العمل على المستوى الاجتماعي.

4- تحديد سياسة حماية و دعم لضحايا العنف.

و في عام 2002 أصدرت وزارة الصحة و السكان قرار بالقيام ببحث وطني حول العنف الموجه ضد النساء. هذا البحث كلف به المعهد الوطني للصحة العمومية (INSP). و شكل فريق البحث بمشاركة مصلحة الطب الشرعي لمستشفى مصطفى باشا.

يعد هذا البحث دراسة وصفية غير حصرية شملت جميع النساء من ضحايا العنف اللواتي تقدمن إلى استشارة طبية.

أربعة مصالح طبية شاركت في هذه الدراسة و هي مصلحة الطب الشرعي، مصلحة الطوارئ، مصلحة أمراض النساء والتوليد، مصلحة الأمراض العصبية و هذا لجميع المستشفيات على المستوى الوطني.

تم جمع المعلومات عن طريق مقابلات مباشرة مع ضحايا العنف و ذلك بالإستعانة باستبيان.

الدراسة دامت حوالي سنتين، و تم جمع البيانات ما بين فترة 21 ماي 2003 إلى غاية 01 جويلية 2003، و مرحلة التحليل شملت الفترة ما بين 25 جوان 2003 إلى 01 ديسمبر 2003.

مهمة هذا الفريق كانت تكمن في وصف طريقة التكفل بضحايا العنف و كذلك وضع اقتراحات جديدة للعناية بتلك الضحايا.

النتائج المتوصل إليها في هذا البحث كانت كالتالي :

عدد أفراد العينة وصل لـ 3746 امرأة تقدمن إلى مختلف المستشفيات المتواجدة عبر القطر الوطني.

توزيع العينة حسب توجهن للمصالح الطبية :

نوع المصلحة / عدد العينة	مصلحة الطب الشرعي	مصلحة أمراض النساء و التوليد	مصلحة الأمراض العصبية	مصلحة الوارئ	غير محدد	المجموع
العينة	1918	83	170	1403	172	3746
النسبة المئوية	% 51,20	% 02,20	% 04,50	% 37,50	% 04,60	% 100

خصائص الضحايا :

❖ **عمر الضحايا :**

السن / عدد العينة	14-1	24-15	34-25	44-35	54-45	64-55	65 >
العينة	166	993	1131	815	373	141	127
النسبة المئوية	% 04,40	% 26,50	% 30,20	% 21,80	% 10	% 03,80	% 03,40

المتوسط العمري للنساء يقدر بـ 32,7 سنة.

تقريبا 3/2 من النساء يقل عمرهم عن 35 سنة.

تقريبا 5/4 من النساء يقل عمرهم عن 45 سنة.

❖ **الحالة المدنية للضحايا :**

الحالة المدنية / عدد العينة	عازبات	أمهات عازبات	متزوجات	مرتبطات	مطلقات	أرملات	غير محدد
العينة	1176	07	2200	12	173	176	02
النسبة المئوية	% 11,40	% 00,20	% 58,70	% 00,30	% 04,60	% 04,70	% 00,50

النساء المتزوجات يمثلن أكثر من نصف الضحايا.

❖ **المستوى التعليمي للضحايا :**

المستوى التعليمي / عدد العينة	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	عالي	غير محدد
العينة	1004	806	982	740	211	03
النسبة المئوية	% 26,80	% 21,50	% 26,20	% 19,80	% 05,60	% 00,10

¼ من النساء وصلن إلى المستوى الثانوي.

❖ **الوضعية المهنية للضحايا :**

الوضعية المهنية / عدد العينة	بدون عمل	متمدرسين	عاملات	غير محدد
العينة	2604	371	766	05
النسبة المئوية	% 69,50	% 09,90	% 20,40	% 00,10

أكثر من 3/2 من النساء هن بدون عمل.

خصائص المعتدين :

❖ **مكان الإعتداء :**

مكان الاعتداء / عدد العينة	المنزل	العمل	مكان عمومي	غيره	غير محدد
العينة	2740	145	754	104	03
النسبة المئوية	% 73,10	% 03,90	% 20,10	% 02,80	% 00,10

ما يقارب من ¾ من الإعتداءات وقعت في المنزل و 1/5 منها في الأماكن العامة.

مكان الاعتداء والحالة الزواجية للضحايا هما مرتبطين : العازبات يتعرضن للعنف خاصة في الأماكن العامة، والنساء المتزوجات داخل البيت.

❖ **شخصية المعتدي :**

المعتدي	العدد	النسبة المئوية
الزوج	1500	% 40,00
خطيب	134	% 03,60
أب	85	% 02,30
أخ	281	% 07,50
إبن	126	% 03,40
فرد من عائلة	268	% 07,20
جار	605	% 16,20
صاحب سلطة	81	% 02,20
وصي	27	% 00,70
مجهول	323	% 08,60
صديق	296	% 07,90
غير محدد	20	% 00,50

وفي معظم الحالات المعتدي يكون شخص قريب للضحية.

❖ **نوع الإعتداء :**

نوع الاعتداء / عدد العينة	عنف جسدي	عنف جنسي	عنف نفسي
العينة	3522	202	633
النسبة المئوية	% 94	% 05,40	% 16,90

كيفية التكفل بالضحايا :

❖ نوع التكفل :

نوع التكفل / عدد العينة	طبي	نفسي	طبي / نفسي	بدون تكفل	غير محدد
العينة	1852	112	369	1226	187
النسبة المئوية	% 49,40	% 03,00	% 09,90	% 32,70	% 05,00

3/1 من الضحايا لم يتلقوا الرعاية. 12.9 % فقط من الضحايا تلقوا الرعاية النفسية مع أو بدون رعاية طبية.

❖ نوعية المتابعات :

نوع المتابعات / عدد العينة	بدون متابعات قضائية	رفع قضية	المجموع
العينة	1374	2372	3746
النسبة المئوية	% 36,67	% 63,32	% 100

الاستنتاجات :

- ✓ الضحايا من النساء اللواتي شاركن في الاستقصاء نسبة كبيرة منهن هن من فئة الشباب (3/2 يقل سنهن عن 35 عام)، وغالبيتهم العظمى من المتزوجات (68.3٪)، و¼ من الضحايا لديهن مستوى الثالثة ثانوي أو أكثر، وأكثر من 3/2 منهن هن عاطلات عن العمل (69.5 ٪).
- ✓ ما يقارب من ثلاثة أرباع حالات الاعتداء وقعت في المنزل.
- ✓ 3/2 من حالات الاعتداءات كانت من طرف أحد أفراد الأسرة، والزوج يأتي في المرتبة الأولى.

- ✓ تقريبا جميع أعمال العنف هي جسدية.
- ✓ نسبة العنف الجنسي هي ضعيفة التمثيل، وقد يرجع ذلك في المقام الأول إلى صعوبة تصريح ضحايا عن ذلك.
- ✓ نفس الشيء بالنسبة للعنف النفسي، إذ نادرا ما يتم الاعتراف به.
- ✓ في أغلبية الأحيان الدعم المقدم للضحايا هو دعم طبي، ونادرا ما تكون هناك رعاية نفسية.
- ✓ 3/2 من الضحايا لديهن الرغبة في تقديم شكوى (للشرطة)، وفقط 10/1 ينوين فعلا الذهاب إلى المحكمة، و غالبا ما يكون الغرض من تقديم هذه الشكوى هو تخويف المعتدي، و بنسبة أقل لأجل الحصول على الطلاق (النساء المتزوجات).
- ✓ الأطباء الذين شاركوا في هذه الدراسة يؤكدون على جهلهم للإجراءات اللازم إتخاذها، وضيق الوقت المخصص لهؤلاء الضحايا، إذ اقتصر دورهم في المعالجة الطبية و تحرير الشهادات الطبية.

و حسب دراسة أخرى قام بها المعهد الاجتماعي الجزائري سنة 2007، فإن امرأة واحدة من بين عشر نساء يتعرضن للعنف داخل البيوت، وأن امرأة واحدة من خمسة تتعرض للعنف في الشارع وأن حوادث العنف المرتكبة من قبل الجماعات الإرهابية ضد النساء وإن قلت بشكل ملموس عن سنوات الدم في التسعينات إلا أنها تحولت إلى عنف فكري ضدهن في القرى البعيدة التي ما تزال تمنع الفتاة من التعليم وترفض منح المرأة الحق في رفض الزوج الذي يختاره لها الأب أو الأخ.

و قد أظهرت نتائج دراسة وطنية قامت بها لجنة العنف ضد النساء التابعة للمعهد الوطني للصحة العامة سنة 2007 أن العنف في الجزائر يتزايد بصورة ملفتة للانتباه و أجريت هذه الدراسة بدعم من وزارة الصحة و السكان بمشاركة وزارات العدل و الداخلية و الجماعات المحلية و التشغيل و التضامن الوطني و الجمعيات النسائية. و تشير النتائج العامة لهذه الدراسة إلى أن العنف يسجل أولا داخل الأسرة و يتضح ذلك من عينة شملت 9033 امرأة ضحية للعنف تم استجوابهن. و تشهد الأسر أكثر من 50 % من الاعتداءات المعلن عنها كما أشارت الدراسة فيما يخص فئة غير المتزوجين يكون الأشقاء هم المسئولون عن أكثر من ربع حالات الاعتداء. كما أوضحت الدراسة أن أغلب الحالات يكون الاعتداء جسديا يتمثل في الضرب و الجرح المتعمد في حين تشكل الاعتداءات الجنسية (الاغتصاب) نصف نسبة هذا النوع من الاعتداء.

و إجمالا النساء اللواتي يبلغن عن الاعتداءات هن ممن يتمتعن بمستوى تعليمي و لديهن بعض الاستقلال المادي، و هذا يدل على أنه توجد الكثير من الاعتداءات لا تزال غير معروفة.

و قد كشفت رئيسة جمعية المرأة أن 1809 من مجموع ضحايا العنف من النساء تعرضن لمعاملة قاسية من طرف رجال تجمعهم بهم قرابة و بدرجة أولى الزوج ثم الأخ إضافة إلى 1309 ضحية كان المتورطون فيها أشخاص أجانب عن محيط المرأة.

كما تقوم العديد من الجمعيات النسوية بالتنسيق مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالعائلة و قضايا المرأة بحملة وطنية لمكافحة العنف.

ومن أسباب تأخـّر البحث السوسيولوجي حول العنف ضد النساء هي طبيعة الـموضوع و لأن الـميدان الطبي و النفساني هما من تعرضا للعنف ضد النساء حيث لـم تبين التقارير الطبية و النفسانية أن العوامل الإجتماعية هي أسباب حدوثه ويـمكن تعميمها.

بالنسبة للكثيرين منا العنف العائلي هو ظاهرة محدودة في بعض الأحيان إلى العنف الجسدي دون عواقب أو أن يأخذ في الاعتبار الحالات القصوى فقط.

ولكن لا يحصى من الشكاوى من الضحايا وعدد كبير من الدراسات العلمية تبين أنها يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة وتؤثر على كثير من المواطنين العاديين والنساء وجميع الطبقات الاجتماعية.

<u>3-4- الدراسات السابقة على مستوى الدرك الوطني</u> : *

حسب دراسة قامت بها خلية الإتصال للدرك الوطني من اعداد الملازمة بومدين وهيبة تحت عنوان "العنف ضد المرأة" فإن الأرقام المعلن عنها من خلال الاحصاءات المتوصل إليها من فترة 2001 إلى غاية 2008 تعكس عن تفاقم هذه الضاهرة من سنة إلى أخرى حيث أخذت أبعادا خطيرة و أشكالا متعددة.

و يظهر ذلك جليا من خلال الاحصائيات التالية :

* خلية الإتصال للدرك الوطني.

الاحصائيات من سنة 2001 إلى سنة 2008

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات / نوع الاعتداء
-	-	-	496	569	518	345	الضرب و الجرح العمدي باستعمال سلاح أبيض
-	-	-	194	232	210	181	الضرب و الجرح العمدي ضد الأمهات
-	12	26	102	161	154	163	محاولة التعدي على قاصرات
-	143	150	63	90	83	139	هتك عرض أو محاولة هتك عرض
-	-	-	140	146	154	132	الاعتداء أو محاولة الاعتداء
161	435	666	47	37	28	70	الضرب و الجرح العمدي ضد الزوجة
17	16	33	35	46	32	42	القتل
-	-	-	18	24	28	32	محاولة القتل
-	-	-	32	33	18	24	تهديد الأصول
-	-	-	06	04	02	02	الضرب و الجرح العمدي المؤدي إلى إعاقة مستديمة
51	390	244	57	77	35	11	الاختطاف/الاختطاف المتبوع باغتصاب
229	996	1119	1955	2330	1753	1747	**المـــجـمـوع**

بالنسبة للفترة المتراوحة من 2005 إلى غاية 2007 فإن المجموع الكلي ليس الرقم الحقيقي إذ أننا لم نتمكن من الحصول على كل الأرقام كما هو موضح في الجدول.

بالنسبة لسنة 2008 فقد تمكنا من الحصول على الاحصائيات المتوصل إليها خلال شهري جانفي و فيفري و هي كالتالي :

نوع الاعتداء	عدد الضحايا
الضرب و الجرح العمدي ضد أشخاص بالغين	86
الضرب و الجرح العمدي ضد أشخاص قصر	86
اقتحام منزل	38
التهديد	37
أفعال مخلة بالحياء ضد قصر	29
أفعال مخلة بالحياء ضد بالغين	21
تحريض قصر على الفسق و الدعارة	27
الاغتصاب	20
اغتصاب قصر	12
الاختطاف	10
اختطاف قصر	17
القتل العمدي	12
استدراج فتيات لممارسة الدعارة	12
الإهانة و الشتم	07
المـــجـــمـــوع	414

4-4- الدراسات السابقة على مستوى المديرية العامة للأمن الوطني :

حسب الاحصائيات المتحصل عليها من طرف المديرية العامة للأمن الوطني مابين فترة 2007 و 2008 نلاحظ ما يلي :

نوعية الأضرار

نوع الأضرار / السنوات	عنف جسدي	عنف جنسي	سوء المعاملة	اعتداء عمدي	تحرش جنسي	المجموع
2007	5316	256	2511	20	174	8277
2008	6188	282	2809	11	227	9517

صلة القرابة مع المعتدي

القرابة / السنوات	زوج	الأب	الأخ	الإبن	الصديق	آخر	المجموع
2007	1207	72	356	299	282	6061	8277
2008	1511	81	362	291	305	6967	9517

تأتي ولاية الجزائر في العامين 2007 و 2008 في مقدمة الولايات التي تتعرض فيها المرأة للعنف الجسدي و في المرتبة الثانية تأتي ولاية وهران.

الفصل الرابع

وضعية المرأة في المجتمع

1- وضعية المرأة في البلدان الغربية.

2- وضعية المرأة العربية في ظل الإسلام.

3- وضعية المرأة في الجزائر.

4- العوامل التي أدت إلى تغير وضعية المرأة

1- وضعية المرأة في البلدان الغربية :

حقيقة لقد خلق الرجل و المرأة ليعيشا معا، لكن منذ وجودهما على وجه الأرض و هما يتنازعان، فكل واحد منهما يرجع سبب خروجهما من الجنة إلى الآخر.[1]

و بقيت بذرة ذلك الصراع في ذريتهما عبر مختلف العصور.

فمعظم المجتمعات القديمة قلدت الرجل الزعامة و جعلت المرأة أسيرة لرغباته.[2]

فلقد كانت المرأة عند الإغريق مسلوبة الحرية و الإرادة، مجردة من الإرث، لا يجوز لها الطلاق بل تظل خادمة مطيعة مسلوبة الحقوق من الناحية الإجتماعية و القانونية.[3]

أما عند الرومان فقد حصلت على بعض حقوقها القانونية لكنها ظلت خاضعة لرب البيت سواء كانت عزباء أم متزوجة فكان ينظر إليها بصورة عامة كالرقيق و الجواري، حيث عرف عندهم زواج اسمه زواج مع السيادة أي تصبح الزوجة تحت سيادة زوجها و تنقطع صلتها بأسرتها و إذا توفي زوجها دخلت تحت وصاية أبنائها الذكور أو إخوان زوجها أو أعمامه.

و حتى اليونانيين كانوا يعتبرون المرأة رجس من عمل الشيطان و كانت تباع و تشترى كسقط المتاع، و كانوا يرون أن الزوجة لا تعلو كثيرا عن مرتبة الخدم.[4]

---

[1] Claude Sixou : « les femmes dans le monde Arabe », in « Sou'al », revue quadrimestrielle, Paris, 1983, p 47.

[2] مصطفى الخشاب : الإجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1985، ص 13.

[3] محجوب عرايبي الحاج : " المرأة إمرأة إن وجدت رجلا"، الجزائر اليوم، العدد 197، 13 جويلية 1992، ص 9.

[4] سهيلة زين العابدين حماد : " المرأة بين الإفراط و التفريط"، ط 2، الدار السعودية للنشر و التوزيع، 1984، ص 31.

أما شريعة حمورابي فقد اعتبرت المرأة في عداد الماشية المملوكة.[1]

و في الحضارة الصينية كانت في منزلة وضيعة هينة حيث كانت تعد كالأشياء المؤلمة مجردة من حقوقها و هي جارية زوجها تقوم بأحقر الأعمال، حيث كان الأحد منهم لا يسر بمولدها و لا يبكيه وفاتها.[2]

أما في الهند فإن المرأة لم تعرف استقلالها و لا حريتها سواء عند أهلها أو في بيت زوجها حيث أن مرتبتها كانت كمرتبة الإماء، إذ نصت شريعة المانو، أنه على الزوجة إذا مات زوجها أن تنتمي إلى أحد أقربائه في النسب، كما أطلقت صفة الدنس على النساء و جعلتهن كالباطل نفسه. و أرادت أن تجعل من المرأة خادمة لسيدها، أي زوجها كما لو كان إلاها. و كان هذا الزوج يغامر بها و كان باستطاعته أن يخسرها في القمار.[3]

أما اليهود فيعتبرون المرأة لعنة، و صنفت بين أثاث البيت حيث تعد البنت في مرتبة الخدم و كان لأبيها الحق في بيعها قبل أن تصل سن البلوغ.[4]

أما نظرة المسيحية للمرأة فكانت كمثيلاتها حيث جعلت منها مسؤولة عن انتشار الفواحش و المنكرات في المجتمع، و أن جمالها سلاح ابليس للفتنة و الإغراء و أن الزواج دنس يجب الإبتعاد عنه، و الأدهى من ذلك أن في القرن الخامس ميلادي اجتمع مجمع ماكون للبحث في ماهية المراة و هل هي جسم بلا روح أم لها روح؟

---

[1] نفس المرجع، ص 31.

[2] محجوب عرايبي الحاج : المرجع السابق، ص 9.

[3] سهيلة زين العابدين حماد : المرجع السابق، ص 30.

[4] محجوب عرايبي الحاج : المرجع السابق، ص 9.

و في عام 586 م عقد الفرنسيون مؤتمر للبحث هل في الإمكان اعتبار المرأة انسانا أم غير إنسان؟ و اعتقدوا أنهم أنصفوها عندما قرروا بأنها إنسان لكنها خلقت لخدمة الرجل فقط.[1]

و لكن نلاحظ أنه ابتداءا من عصر النهضة بزغ مفهوم الإنسان و حرك أول مطالب التعاطف مع المرأة و العبد.[2]

2- وضعية المرأة العربية في ظل الإسلام :

لقد أضفى الإسلام على المرأة العربية من الحقوق ما لم تحصل عليه أي حضارة من الحضارات، فأحدث ثورة كبرى إذ قضى على الظلمات الصارخة التي حطت من مركزها الإجتماعي في مجتمع ما قبل الإسلام و اعتبرها كائنا مستقلا و ليس مجرد تابع للرجل.

لقد حرص الإسلام على الإعتراف بإنسانية المرأة، كما حرص على اكرامها سواء كانت أما، بنتا، أختا أو زوجة.[3]

حيث يقول ا تعالى : "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند ا أتقاكم". سورة الحجرات، الآية 13

و قوله : "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ..." سورة النساء، الآية 1

و في قول الرسول صلى ا عليه و سلم : "إنما النساء شقائق الرجال".

---

[1] المرجع السابق، ص 31.

[2] مونيك بيتز: المرأة عبر التاريخ، ترجمة هنريت عبودي، ط 1، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1979، ص 7.

[3] سهيلة زين العابدين حماد : المرجع السابق، ص 37.

و لقد دفع عنها اللعنة التي كان يلحقها بها رجال الديانات السابقة، فلم يجعل عقوبة آدم بالخروج من الجنة ناشئا منها وحدها بل منهما معا.[1]

حيث يقول ا تعالى في قصة آدم :" فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه". سورة البقرة، الآية 36. و يقول أيضا : " فوسوس لهما الشيطان ليبدي لهما ما ورى عنهما من سوآتهما". سورة الأعراف، الآية 20.

و أعلن تساويها مع الرجل في الأجر و الثواب.[2] حيث يقول ا تعالى :" من عمل صالحا من ذكر أو أنثى و هو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة و لنجزينهم أجرهم بأحسن الدي كانوا يعملون". سورة النحل، الآية 97

و لقد حارب التشاؤم بها و الحزن لولادتها في قوله :" و إذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا و هو كظيم، يتوارى من القوم من سوء ما بشر به، أيمسكه على هون أم يدسه في التراب، ألا ساء ما يحكمون". سورة النحل، الآية 59، كما حرم وأدها كما كان شائعا في فترة الجاهلية فاستنكر لذلك حيث يقول ا تعالى :" و إذا الموؤودة سئلت بأي ذنب قتلت". سورة التكوير، الآية 9

ثم اهتم بها و أكرمها سواء كانت بنتا، زوجة أو أما.[3]

---

[1] مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه و القانون، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر، دمشق، 1962، ص 26.

[2] سهيلة زين العابدين حماد : المرجع السابق، ص 37.

[3] مصطفى السباعي : المرجع السابق، ص 27.

و هذا ما أكدت عليه عدة أحاديث نبوية حيث يقول الرسول صلى ا عليه و سلم :" استوصوا بالنساء خيرا". و يقول أيضا :" من كانت له أختان فأحسن صحبتهما دخل الجنة".

و رغب أيضا بتعليمها كالرجل حيث يقول الرسول صلى ا عليه و سلم :" أيما رجل كانت عنده وليدة فعلمها فأحسن تعليمها و أدبها فأحسن تأديبها ثم أعتقها و تزوجها فله أجران".

و أعطاها حق الإرث سواء كانت أم، زوجة أو بنت و ذلك ما تنص عليه الآية التالية حيث يقول ا تعالى :" للرجال نصيب مما ترك الوالدين و الأقربون و للنساء نصيب مما ترك الوالدين و الأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا". سورة النساء، الآية 7

و لقد نظم حقوق الزوجين فجعل لها حقوق كحقوق الرجل مع رئاسة الرجل لشؤون البيت و هي رئاسة غير مستبدة و لا ظالمة.[1]

يقول ا تعالى :" و لهن مثل الذي عليهن بالمعروف و للرجال عليهن درجة". سورة البقرة، الآية 226

و نظم قضية الطلاق فجعل له وقتا و هو العدة التي تتيح للزوجين العودة إلى الصفاء و الوئام، كما حدد من تعدد الزوجات فجعله أربعا، كما جعل المرأة قبل البلوغ تحت وصاية أوليائها و جعل ولايتهم عليها ولاية رعاية و تأديب و عناية بشؤونها و تنمية لأموالها لا

[1] نفس المرجع، ص 29.

ولاية تملك و استبداد و جعلها بعد البلوغ كاملة الأهلية للإلتزمات المالية كالرجل سواء بسواء.[1]

فمن هنا أثبت الإسلام حقا تقديره للمرأة و رعايته لها بإعطائها كامل حقوقها، حيث نظر الإسلام للمرأة و الرجل على أنهما شيء يكمل الآخر فلم يفضل أحدهما على الآخر إلا بالتقوى.

3- وضعية المرأة في الجزائر :

لفهم وضعية المرأة بصفة عامة و وضعية المرأة الجزائرية بصفة خاصة، لا بد من الإنطلاق من الرجل أولا، فالمرأة سواء كانت راضخة أم متحررة، راضية بحالتها أم لا، فإنها تسير في عالم هو من صنع الرجل و لصالحه، فتصرفاتها ما هي إلا نتاج أو مرآة لتصرفات الرجل نحوها.[2]

تحكي آسيا جبار التي كانت شاهدة على ولادة بنت حيث تقول :" كانت أخت الزوج بجانب زوجة أخيها تنتظر بلهفة خروج المولود، لكن فجأة بدأت تصرخ و تلعن زوجة أخيها : بنت! تعطينا بنت ! تعطينا جنس العبودية". و هكذا فإن البنت تبدأ حياتها في موضع منحط، تستقبل دون حماس حتى من طرف الأم التي قد ترغب أن يكون مولودها الأول "بنت"، لكن ذعرها من المحيط جعلها ترفض ذلك المولود. فالمرأة تتبع بطواعية

---

[1] نفس المرجع، ص 30.

[2] Fadela M'Rabet : la femme Algérienne suivie de les femmes Algériennes, Ed F. Maspero, Paris, 1983, pp 13-14.

منذ ولادتها و إلى غاية وفاتها، طريق مسطر تحت وصاية الرجل سواء كان هذا الأخير الأب، الأخ أو الزوج فهي تقضي حياتها تحت وصاية متتابعة.[1]

فوضعية المرأة الجزائرية هي نفسها سواء كانت خادمة، عاملة، مزارعة، سكريتيرة، بائعة، قاضية، معلمة، ممرضة أو امرأة ذات أخلاق دنيئة، فمهما عملت فإنها تبقى دائما و أبدا امرأة، فهذه طبيعتها و الجزائري ينظر إليها على أساس أنها شيء جامد، رغم ذلك فهو ليس سهل الإكتساب.[2]

فالمرأة تكتسب عن طريق الزواج، الذي يكون دائما في صالح الزوج، فالزواج لا يحرر المرأة من السلطة الأبوية بل يسلمها إلى السيطرة الكلية للزوج و بصفة أدق إلى عائلة الزوج و خاصة أم الزوج.[3]

لكن المرأة أدركت باكرا أن الزوج الذي تشاركه الحياة ليس خصمها الوحيد، فالخصم الحقيقي كما تقول آسيا جبار ليس الرجل لكن الطفل الذي يتحرك في بطنها و الذي سيعطيها مكانتها في ذلك البيت الذي تشعر كأنها غريبة فيه، فمنذ البداية هناك علاقة غامضة تربط الأم بإبنها. هذا الرباط يكتسي أهمية ذات نوعية خاصة ما دام مصير الأم المستقبلي مرتبط بهذا الولد. فوجود هذا الطفل و خاصة نوع جنسه هما اللذان يقرران إذا كانت الأم ستتعرض للطلاق أم بالعكس ستحتل المكانة الأفضل داخل أسرة الزوج بما أنها

[1] Sonia Ramzi Abadir : Op.cit, p 113.
[2] Fadela M'Rabet : Op.cit, p 23.
[3] Meriem Cadi-Mostefai : l'image de la femme Algérienne pendant la guerre (1954-1962), D.E.A, Institut des langues étrangères, Université d'Alger, 1978, p 36.

أعطت الحياة "للرجل"، و فيما بعد سيكون انشغال الأم منحصر في ذلك الطفل الذي جاء لتخليصها.[1]

و بهذا فإن وضعية المرأة تثبت إن صح التعبير بولادة الأطفال و خاصة الذكور منهم، فهم يكونون العنصر الأساسي لحمايتها و يضمنون استمرار السلالة العائلية و كذلك يسمحون لها و يساعدونها على الاندماج في عائلة الزوج.

و لكن من النادر أن نتطرق إلى مشكل الخصوبة دون التطرق إلى عقم النساء. فالمرأة المتزوجة حديثا تأمل في التخلص من قلق العقم في الأشهر الأولى من زواجها. حيث أن المرأة العاقر تعتبر المسؤولة الوحيدة عن عقمها، فهي ملعونة و تعتبر مجلبة للنحس و مبعدة للبركة عن البيت. فالرجل يحس أنه مجروح في رجولته و شرفه، فيبحث عن الهروب من ذلك بتطليق زوجته و لهذا فإن المرأة تعمل بكل وسعها للتغلب على هذه العاهة الإجتماعية.[2]

و لكن الشيء الملفت للانتباه هو موقف الأسرة و المجتمع اتجاه المرأة التي تلد البنات فقط و التي تجد نفسها في نفس مرتبة المرأة العاقر، فالاثنتين تعتبران كجالبات للنحس بما أنها سبب زوال الإسم العائلي.[3]

و بهذا فإن المرأة الجزائرية تعتبر قاصرة على مدى الحياة و مصيرها مرتبط كليا بالرجل الزوج، الأب أو الأخ و لا تلتمح إلا في مأمنه و سلطته و في مرآة أحكامه هو.

---

[1] Ahlem Mosteghanemi : Algérie, femme et écritures, Ed l'Harmattan, Paris, 1985, pp 48-49.
[2] Nafissa Zerdoumi : enfants d'hier, l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien, Ed F.Maspero, Paris, 1970, p 72
[3] Ahlem Mosteghanemi : Op.cit, p 254.

فهي تعتبر كاللعبة التي لا يعترف لها بحقوقها، فهي تقضي حياتها تتنازل و خائفة من جسدها، خاضعة للممنوعات المفروضة عليها من الخارج. فكل محاولة احتجاج هي بسرعة مقهورة، فالمرأة تجد دائما صوت الماضي يذكرها بان هذا النظام هو صائب و بالمخاطر التي سوف تتعرض لها إذا حاولت الابتعاد عن ذلك.

4- العوامل التي أدت إلى تغير وضعية المرأة :

كل مقاربة لمكانة المرأة الجزائرية و العوامل التي أدت إلى تطورها لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التقلبات التي عاشها المجتمع الجزائري أثناء العقود الثلاث الأخيرة : ضغط المستعمر، الوعي الوطني، حرب التحرير، الاستقلال، تغير النظام، التنمية الاقتصادية الاجتماعية، مشروع البناء الاجتماعي ...

لكن يجب الاشارة إلى أن أغلبية الرجال عندنا، كما في أماكن أخرى لهم فائدة و مصلحة لابقاء على النظام القديم، لأن التطور قد يفقدهم الكثير من الإمتيازات التي كانوا يتمتعون بها، فمنذ وقت طويل و المرأة تعيش في ظل الرجل "مسيرة و معمية" و الرجل يدير و ينظم و كأنه شيء طبيعي".[1]

فلهذا كان من غير الممكن تشجيع حرية المرأة و الحفاظ في الوقت نفسه على الامتيازات الأخرى، لأن الكل مترابط فتحرير المرأة ليس مشكل منعزل، بل يدرج في سياسة اجمالية لأننا لا نستطيع المساس في إحدى أشكال الإستغلال (المرأة من طرف الرجل) دون أن

[1] Fadela M'Rabet : Op.cit, p 58.

نكون مجبرين إلى التطرق إلى كل الأشكال الأخرى للإستغلال و بذلك احداث التغير في كل البناءات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.[1]

و لهذا فإن حق المرأة للدخول في ميادين كانت عادة مخصصة للرجال هو شيء بعيد أن يكون رسمي أو شيء مقبول على مستوى القوانين أو على مستوى الذهنيات.[2]

اذ أن التطور الحديث للمرأة يجب أن نتكلم عليه بحدود لأن هذا التطور لم يمس كل النساء الجزائريات أو يمكن أن نقول من جهة أخرى أن هذا التطور لم يمس كل النساء الجزائريات. و يمكن أن نقول من جهة أخرى أن هذا التطور لم يحدث دون مشاكل أو صراعات داخل الأسرة و خارجها.[3]

و تعتبر حرب التحرير ثورة حقيقية اذ مع بداية الحرب تغيرت وضعية المرأة و تقلبت، فمشاركتها في الثورة عجلت من تطور المسألة النسوية و طرح مشكل الحرية و التحرر.[4]

فالمرأة فهمت أن حريتها مرتبطة بحرية الرجل و البلاد و لهذا شاركت إلى جانب المجاهدين بالسلاح و الأيدي حيث كانت لهم العون في المعارك بتضميد الجراح و باستقبالهم في منازلها لمدهم بالطعام و المأوى بعيد عن أعين الاستعمار.

إذ من جراء الحرب و مشاركة المرأة فيها نتج تطور في العلاقات ما بين الرجل و المرأة و نتج عنه عدد من التغيرات الإجتماعية، فالمرأة سواء في المدينة أو الريف، أصبحت مجبرة على محاكاة الرجال.[5]

---

[1] Ibid, P 73.
[2] Fatima Mernissi : sexe, idéologie, Islam, Ed Tiercé, Paris, 1983, p 102.
[3] Mostafa Boutefnouchet : système …, Op.cit, p 45.
[4] Meriem Cadi-Mostefai : Op-cit, p 77.
[5] Ibid, P 80.

و هكذا قبيل الإستقلال بقليل جاء برنامج طرابلس يؤكد في دستوره بحق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية إذ يقول : " المرأة تمثل نصف القوة العاملة للبلاد فإهمال المرأة يؤدي إلى ضعف التطور الإجتماعي ..."[1]

لكن تطور المرأة الجزائرية و الاعترافات التي حظيت بها كان ما بين الحقيقة و الخيال، حيث أنه لم تطبق كليا في الواقع.

و من العوامل الهامة و الحقيقية التي أدت إلى تغير علاقات الهيمنة و السيطرة التي كانت سائدة ما بين الرجل و المرأة في الجزائر يمكننا ذكر العمل المأجور و التعليم لأنهما يعطيان الوسيلة لمواجهة بفعالية و بجدية الحياة العامة، إذ فتحا لها آفاق جديدة غير التي كانت تعيشها يوميا في بيتها فالتعليم يعتبر شيء أساسي في تكوين المرأة بصورة جديدة.[2]

لكن هذا التعليم حصل بخطى متثاقلة في مراحله الأولى، إذ واجه عدة مقاومات، حيث حدد في الأقسام الإبتدائية لأن القبول بشخص المرأة في التعليم الثانوي و العالي لم يحصل عليه إلا بعد اجتياز عدة صعوبات.[3]

و يعتبر التعليم عاملا من العوامل الذي مكنها من الخروج من عزلتها الإجتماعية و من النفي حيث أعطاها كرامتها ككائن اجتماعي، فهو القاعدة الأساسية التي مكنتها من تشكيل الأنا الشخصي. فالوصول إلى المستوى المتوسط أو العالي سمح لها اقتناص مناصب

---

[1] Rachida Zerguine : l'éducation familiale traditionnelle, facteur principal de l'inadaptation professionnelle des femmes cadres, D.E.A en psychologie, Université d'Alger, 1983, p 14.
[2] Souad Khodja : A comme Algérienne, Ed Enal , Alger, 1990, p 91.
[3] Sonia Ramzi Abadir, Op.cit, p 184.

مواتية لها إذ أنه يعتبر من العناصر الهامة في تحرير المرأة لأنها تجد في يدها السلاح الأنجع لكي تطالب بحقوقها.[1]

حقيقة لقد غير العمل مجرى حياة المرأة حيث حقق لها الاستقلال الاقتصادي الذي نتج عنه النضج الفكري، إذ أصبحت قادرة على التصرف دون الرجوع إلى الأب أو الزوج و أصبحت أيضا تعرف أنها إذا عاشت من نفقات الأب أو الزوج هذا يحتم عليها أن تبقى تحت وصايتهما.[2]

لكن رغم ذلك لا زال العمل النسوي يمثل نوع من "الحشمة"، إذ المرأة التي تعمل في الخارج مقابل أجرة ينظر إليها نظرات سيئة لأنها هي التي أدت إلى إعادة النظر في النظام التقليدي و في الأشكال المختلفة للهيمنة السائدة فيه.[3]

[1] Souad Khodja : A comme …, Op.cit, p 91.
[2] Sonia Ramzi Abadir, Op.cit, pp 186-187.
[3] Souad Khodja : A comme …, Op.cit, pp 113-114.

الفصل الخامس

الأسرة الجزائرية و العنف الجسدي

1- التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية

2- دور الأسرة في التنشئة الإجتماعية

3- دور الأسرة في ترسيخ العادات و التقاليد

1- التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية :

الأسرة في الجزائر كما هو الشأن بالنسبة لكل المغرب العربي كنت أسرة ممتدة، حيث كان يعيش عدد كبير من الأزواج أو الأسر مع أولادهم في نفس البيت، إذ يمكننا في بعض الأحيان أن نجد أربع إلى خمس أسر صغيرة أو أكثر، لكل واحدة منها ثمانية أو عشرة أطفال يعيشون معا تحت سقف واحد. فبعض الأسر الممتدة يمكن أن يصل عدد أفرادها إلى أربعين أو ستين فردا، و الأب هنا يلعب الدور الأساسي في تسيير البيت العائلي و الأبناء الذكور يساعدونه في ذلك، فالأسرة الممتدة كانت أشبه بالمجتمع الصغير الذي يتبع نفس النموذج الإجتماعي السائد أنداك، و لكن هذه الأسرة كانت توجد بصفة دائمة و أصبحت الآن قليلة.[1]

لكن نلاحظ أن العبور إلى نوع جديد من الأسر و المسمى الأسر النووية ليس كاف للقضاء بصفة ميكانيكية على التمثيلات القديمة للأسرة.[2]

حقيقة أن الظروف الجديدة تتطلب تغيرات، ففي النوع الجديد للأسرة يتعين على الأب و الأم أخذ مكان الجماعة في أدوارها.[3]

لكن في معظم الأحيان نلاحظ أن الآباء لم يغيروا من تصرفاتهم في أدوارهم و مسؤولياتهم الجديدة، فالأب يعيد إنتاج نوع من علاقات الهيمنة التي كانت سائدة في الوحدة الأسرية القديمة.[4]

---

[1] Mostefa Boutefnouchet : Système …, Op.cit, p 157.
[2] Carmel Camilleri : Jeunesse, famille et développement, Ed CNRS, Paris, 1973, p 75.
[3] Ibid, P 79.
[4] Ibid, P 80.

فالرجال رغم اختلاف انتمائتهم و رغم اختلاف درجة قبولهم للعصرنة إلا أنهم لا يقبلون أبدا إعطاء للبنت نفس الحقوق التي تعطى للذكر.[1]

فهذا النوع من ردود الأفعال هو تابع للمجتمع الذي رغم التغيرات و رغم سعيه نحو التغير إلا انه يعمل على الأقل في الميدان العائلي على أن تكون هناك تغيرات يتحكم فيها و لا تتحكم فيه.[2]

فالجزائر اليوم هي حقيقة عصرية بالنسبة لمجموعة كبيرة من بنيتها الاقتصادية و هي تقليدية إذا نظرنا إلى حقيقتها اليومية، أي إلى معيشة أغلبية أفراد مجتمعها.[3]

2- دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية :

تلعب الأسرة دورا هاما في التنشئة الاجتماعية فهي كما تقول سناء الخولي : " ليست فقط أساس وجود المجتمع فحسب بل هي مصدر الأخلاق و الدعامة الأولى لضبط السلوك الإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية".[4]

فمنذ الولادة الطفل يتعرض إلى تأثيرات عائلية و إجتماعية.[5]

فالأسرة تعتبر المكان الأول الذي يتلقى فيه الفرد التنشئة الاجتماعي، فمن هنا الطفل الذي يقدر الأسرة فسوف يأخذ بعين الاعتبار المحرمات و الطابوهات غير المسموح بها داخل

---

[1] Ibid, P 232.
[2] Ibid, P 239.
[3] Souad Khodja : Les Algériennes du quotidien, Ed E.N.A.L, Alger, 1985, p 11.
[4] سناء الخولي : الأسرة و الحياة العائلية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1984، ص 37.
[5] Sonia Ramzi Abadir, Op.cit, p 98.

الأسرة، و هو يسير وفقا لمشاريع و تخطيطات الأسرة ووفقا للمكانة التي تعطيها إياه الأسرة.[1]

و النظام الاجتماعي يتطلب تربية تعتمد على التفرقة و هذا منذ السنوات الأولى لحياة الطفل، إذ الأسرة هي التي تعكس النظام الاقتصادي الموجود و هي تعد الوسيط بين الطفل و المجتمع، فهي تجهز الأطفال من كلى الجنسين للعب دورهم الاجتماعي المستقبلي. لكن تربية الفتاة تختلف عن تربية الولد.[2]

حيث أن تربية الفتاة لا تقتصر على حبسها في دور معين، إذ لا تعلمها فقط الطاعة و الاستسلام بل هي تبترها و تصنع منها امرأة لا تستطيع العيش لوحدها و على وجوب وجود حام لها الذي سوف يخلف دور الأب و يهيمن عليها.[3]

فالأنثى عموما تكون نتاجا للتنشئة الاجتماعية التي تؤكد فيها على التبعية، إذ لا تعود منذ الصغر على القيادة و لا على المسؤولية و لا اتخاد القرارات، و أكثر من هذا فهي تربى و تكيف عقليا خلال الطفولة و البلوغ على أن تظهر دائما الخضوع و الطاعة.[4]

فالطاعة بالنسبة للمرأة هي ميزة أساسية فيها، فهي تربى دائما على الانقياد و السكوت.[5]

---

[1] Mostefa Boutefnouchet : Système …, Op.cit, p 147.
[2] Rachida Zerguine, Op.cit, p 19.
[3] Alain Laurent, Op.cit, P 21.
[4] سناء الخولي : المرجع السابق، ص 247.
[5] Sonia Ramzi Abadir, Op.cit, p 146.

و إن هذه التفرقة الكبيرة بين الرجل و المرأة في المجتمع و الضغوط الشديدة على المرأة تزيد من إحساس الرجل بإيجابيته فإذا بها تتحول إلى مبالغة في السيطرة و ميل إلى الأنانية.[1]

فكيف يمكن أن نضع في الحسبان وجود علاقات تساوي بين الزوج و زوجته بينما منذ الصغر و نحن نغرس في الطفل فكرة أن الرجل هو المتفوق دائما؟ و كيف أننا نعلم البنات منذ الصغر على تقبل بل حتى الإعجاب بعنف الذكر الذي هو مصدر رجولته المجيدة.[2]

و لقد فرض الرجل على المرأة وصايته و حمايته و أصبح مسؤولا عنها، فالأب مسؤول عن إبنته و الأخ مسؤول عن أخته و الزوج مسؤول عن زوجته، بل إن الإبن الذكر يكون مسؤولا عن أمه.[3]

و ليس هذا غريب إذا عرفنا أن روح الطفل تنمط رويدا رويدا في عقلية الجماعة، فهي تغرس فيه تلك الأفكار الذي يعيد هو انتاجها في المستقبل.[4]

2-1- مكانة البنت داخل الأسرة :

النساء في المجتمع الجزائري لسن واقعيا أو قانونيا في نفس درجة الرجل، فليس لهن وجود إلا في حدود كونهن بنات، زوجات أو أمهات.[5]

---

[1] نوال السعداوي، المرأة و الجنس، ط 2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1972، ص ص 148-149.
[2] Camille Lacoste Dujardin : Des mères contre les femmes, Ed la Découverte, Paris, 1985, p 144.
[3] المرجع السابق، ص ص 148-149.
[4] Nafissa Zerdoumi, Op.cit, p 174.
[5] Claude Sixou, Op.cit, p 5.

فالنسب الذكري هو الوحيد الذي يأخذ بعين الاعتبار و الموافق عليه، حيث أن ميلاد البنت يستقبل دون حماس في الأسرة الجزائرية، حتى من طرف الأم التي تكون قد تمنت أن يكون مولودها الأول بنت، لكنها تدرك جيدا واقعها المعكر المدعر.[1]

لأن البنت في نظر المجتمع بصفة عامة و الأسرة بصفة خاصة لا تمثل فقط إضافة في عدد الذين يجب إعالتهم و إطعامهم، بل تمثل أيضا مصدر دائم يهدد شرف العائلة.[2]

فالشيء الملفت للإنتباه أنه منذ الصغر البنت لها طفولة مختلفة عن الذكر، حيث تربية البنت على غرار الولد تسند كليا إلى الأم التي تقوم بتعليمها الأعمال البيتية و الواجبات الاجتماعية.[3]

فهذه الأخيرة تعمل جاهدة لإدخال بنتها لمدرسة الطاعة و الخضوع و الإجبار و قمع شخصيتها و كسر كل إرادة فيها للتحرر.[4]

فأمها تعلمها قبل كل شيء الطاعة و السكوت، فالطاعة بالنسبة للمرأة فضيلة أو ميزة أساسية و السكوت هو الوقاية حيث أن الامتياز بهذه الخصلة و معرفة كيفية استعمالها ليس بالأمر الهين. فكل انتقادات، شكاوي أو متطلبات تعبر عنهم المرأة تحدث عند الرجل تصرفات في بعض الأحيان قاهرة. فالأم تعمل دائما على الحفاظ على إبنتها بترويضها منذ الصغر على السكوت لتجنب العقوبات الجسدية المؤلمة. فالحياء أو " الحشمة" من الأب ملازمة دائما للبنت و هي التي أدت إلى قمع حنانها المندفع نحوه.[5]

---

1 Nafissa Zerdoumi, Op.cit, p 185.
2 Ahmed Aroua : L'Islam et la morale des sexes, Ed O.P.U, Alger, 1990, p 45.
3 Nafissa Zerdoumi, Op.cit, p 37.
4 Camille Lacoste Dujardin, Op.cit, p 65.
5 Nafissa Zerdoumi, Op.cit, p 186.

فالبنت " المتربية" هي تلك التي تستسلم لكل الأوامر و تكزن طائعة و خاضعة.[1]

فهدف تربية البنت يرمي إذن إلى تجهيزها للدخول في المحيط " البيتي" الذي يستلزم تهيئتها مبكرا و هذا منذ السنوات الأولى من حياتها. و هذه التربية تعتمد على ثلاث أشياء رئيسية : و هي أولا تجهيز البنت للقيام بكل الأعمال "البيتية" و ثانيا إعدادها للقيام بدورها كأم و أخيرا تعليمها الإحتفاظ بنفسها جسميا و أخلاقيا.[2]

فالبنت تعتبر في أسرتها الأولى في معظم الأحيان كشخص عابر لأن مصيرها مرتبط بالالتحاق ببيت زوجها، لذلك تعمل الأسرة على تزويجها مبكرا لكي تتخاص من عبأ مسؤولية إطعامها و الحرص عليها. فبمجرد زواجها تخضع المرأة لسيطرة زوجها، و فيما يخص علاقة المرأة بزوجها فهي صورة مطابقة لتلك العلاقة التي كانت سائدة مع الأب و التي يطبعها الخوف و الإضطراب.

فالزواج بالنسبة للبنت العربية المسلمة ما هو إلا عبور إلى نوع آخر من الطاعة و الخضوع، حقيقة شكليا تختلف لكن الضغط و التسلط هو نفسه.[3]

فكما تقول نوال السعداوي : " إن ملكية الرجل للمرأة لا تختلف كثيرا عن ملكية السيد للعبد ...فإن عصيت أو تذمرت أو مرضت، فيحق له الطلاق".[4]

فالنساء في الأسرة العربية، مهما كانت وضعيتهن الاجتماعية : بنت، أرملة أو مطلقة، و مهما كان سنهن يعتبرن دائما كقاصرات و لهذا يجب أن يكون هناك رجل يمثلهن.[5]

---

[1] Camille Lacoste Dujardin, Op.cit, p 122.
[2] Rachida Zerguine, Op.cit, p 21.
[3] Abdelwahab Bouhdiba : La sexualité en Islam, Ed P.U.F, Paris, 1975, p 271.
[4] نوال السعداوي : المرأة و الجنس، المرجع السابق، ص 110.
[5] Yasmina Nawal : Les femmes dans l'Islam, Ed la brèche, Paris, 1980, pp 53-54.

2-2- تفريق الأسرة بين الذكور و الإناث :

يعتبر تقسيم الكائنات الحية بما فيها الانسان إلى طائفتين (الذكور و الإناث) واحد من الحقائق الأساسية للحياة، ليصبح وسيلة من الوسائل الناجعة للتغلب على مشاعر الوحدة و تكوين علاقات ثابتة ذات معنى بين الافراد. و مع ذلك فقد يؤدي هذا الاختلاف بين الجنسين إلى توسيع الهوة بين الذات و بين الآخرين. و يظهر ذلك خاصة عندما ينظر الرجل إلى المرأة على أنها لا تساويه.[1]

و رغم أن الإسلام يحث المسلمين على المساواة بين الذكور و الإناث، لكن يبقى هذا شيء نظري. إذ من الناحية التطبيقية كما سوف نراه ليس هناك أدنى مساواة بين الجنسين.

فولادة الذكر تثير مشاعر البهجة و يسري خبر ولادته كسرعة البرق و يستقبل بالزغاريد، أما الأنثى فتنتشر الذعر و الأسف عند ولادتها.[2]

فالعائلات الجزائرية تحبذ ولادة الذكور على الإناث، و خاصة إذا تعلق الأمر بالمولود الأول، فكان ولادة البنت تحط من شأن الأب، و خاصة و أن ولادة الذكر ترتبط دائما بالرجولة و يظهر ذلك جليا عند الإعلان عن ولادة الذكر فيقال : "زاد عندو راجل".

هذا التعبير يزيد من شأن الأب و هذا كلما كان عدد الذكور كبير و العكس يظهر عندما تكون معظم الولادات بنات، فهنا الأب يصبح مصدر شفقة و عطف من طرف الجماعة.[3]

---

[1] سناء الخولي، المرجع السابق، ص 11.

[2] زهير حطب : تطور بنى الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الاجتماعية لقضاياها المعاصرة، ط 1، الدراسات الإنسانية، علم الاجتماع الأسرة، بيروت، 1976، ص 190.

[3] Radia Toualbi : Les attitudes et les représentations du mariage chez la jeune fille Algérienne, Ed E.N.A.L, Alger, 1984, p 51.

و يعد الخوف من إنجاب البنات فكرة متنقلة من جيل إلى جيل.[1]

فهذه التفرقة هي قديمة و مغروسة في أذهاننا و في رصيدنا الثقافي حتى أصبحت كشيء بديهي.[2]

و الأدهى من ذلك هو أن التفريق بين الذكور و الإناث في الأسرة يظهر مبكرا، فهناك البعض الذين يدعون بأن باستطاعتهم التعرف على جنس المولود القادم حينما تكون المرأة حامل. فهناك بعض الإشارات و التحركات للجنين التي تبين جنس الجنين.[3]

و كذلك وضعية الجنين تبين نوع جنسه، فإذا كان من جنس الذكر يأتي في أعلى الصرة و يكون بطن المرأة الحامل بارز و وجهها ناصع، و عند اقتراب الشهر الخامس حلمة ثديها تصبح وردية.[4]

أما علامات البنت فهي تختلف، فوضعها يكون تحت الصرة، و لا تتحرك و لا تهتز حتى الشهر الثالث من الحمل و يكون بطن الأم مسطح قليلا و تكون المرأة متضايقة في مشيتها و تكره العمل و تفضل النوم فقط و تكون حلمة ثديها في الشهر الخامس تميل إلى الإسمرار.[5]

فالمولود الذكر يصحو في هذا الجو المليء بالمتناقضات و المفارقات، فهو و بدون شعور و بدون تفكير يصبح مسيطر و يعيد إنتاج الطريقة السائدة لتلك العلاقات بين الرجل و المرأة.[6]

---

[1] Sonia Ramzi Abadir, Op.cit, p 114.
[2] Elisabeth Jeneway : La place des femmes dans un monde d'hommes, Ed Donoêl, Paris, 1972, pp 7-8.
[3] Rachida Zerguine, Op.cit, p 20.
[4] Nafissa Zerdoumi, Op.cit, p 69.
[5] Ibid, P 69.
[6] Fadela M'Rabet, Op.cit, p 46.

فالأم هي التي تعطي العصا للولد لكي يضرب أخته و هي التي تمسك بالبنت لكي يستطيع ضربها. و تذهب إلى حد تشجيعه بقولها له : " أنت الرجل، أعطي لها ضربات فهي بوالة"، و إذا حاولت البنت الدفاع عن نفسها تتدخل الأم لتصحيحها.[1]

فخلافا للذكر فإن البنات الصغيرات إثر بلوغهن سن الثانية يربين على الإلتزام بالطاعة، أما الولد الصغير فهو يشجع على الاستمرار في أعماله العنيفة، فكما يقال : " يجب أن يكون كالأسد القوي الذي يخيف الناس".[2]

فالذكر يعتبر عماد المجتمع العربي و محور حياته، و قد اكتسب هذه المنزلة لأنه يحقق الحلم العربي المزدوج : الخلود (الاستمرار) و الرجولة.[3]

فهذه التفرقة الكبيرة بين الرجل و المرأة في المجتمع و الضغوط الشديدة على المرأة تزيد من إحساس الرجل بإيجابيته، فإذا بها تتحول إلى مبالغة في السيطرة و ميل إلى الأنانية.[4] و هذا ما يؤدي إلى ظهور خلافات عديدة و كثيرة بين الرجل و المرأة.

3- دور الأسرة في ترسيخ العادات و التقاليد :

العادات و التقاليد رغم أنها تعتبر من مخلفات الماضي إلا أن تأثيرها كبير على الحاضر فهي جزء لا يتجزأ من الشخصية العربية بصفة عامة و من شخصية الجزائري بصفة خاصة. فرغم أن المجتمع الجزائري يبدو في الظاهر عصري و متقدم إلا أن كل أفعاله و نظمه تكسوها أو تطغى عليها ما يسمى بالتقاليد. فكما يقول مصطفى بوتفنشت : " هناك

---

[1] Nafissa Zerdoumi, Op.cit, p 169.
[2] Camille Lacoste Dujardin, Op.cit, p 114.
[3] زهير حطب، المرجع السابق، ص 191.
[4] نوال السعداوي : المرأة و الجنس، المرجع السابق، ص 52.

عنصر من الثقافة التقليدية مغروس في قالب ثقافي عصري، فالثقافة التقليدية لا زالت تلعب دورا اجتماعيا هاما، حيث أن أفراد المجموعة يميلون إلى اعتبار هذا العنصر من الثقافة كأنه شيء ملازم للبناء الذهني للمجموعة نفسها".[1]

فالتقاليد تبقى اليوم كما في الأمس تنظم الحياة العائلية.[2]

فالرجل يقبل بصعوبة تحرر المرأة لأنه يعتبرها كجزء لا يتجزأ من شخصيته أو ذاته فهو يتقبل إسناد الحكم إلى القيم التي هي تعبير عن رأي المجتمع أكثر منها تعبير عن رأيه الشخصي، لأن الرجل يستفيد من مجتمع هو شريكه و من قانون متساهل و من رأي عام جامد أو تهكمي.[3]

فكل من جسم، تحركات، حياة و مصير المرأة هي مراقبة و موجهة و مقررة من طرف الرجل داخل العائلة أو داخل المجتمع.[4]

فهي تتحصل بفضل الرجل على مكانتها الاجتماعية، فهو الذي يسمح لها باكتساب مكانة الزوجة أو الأم اللذان بدونهما تعتبر لا شيء أو شيء تافه.[5]

و على الرجل أن يبرهن منذ اللقاء الأول عن عظمته و رجولته، لهذا لا بد له أن يبتعد عن الحوار الذي يمكن أن يظهر إرتباكه و إضطرابه.[6]

فتح ثقل تلك العادات و التقاليد يمكن للمرأة أن تتعرض للعنف الذي يعتبر حالة منتشرة و معممة في أغلبية النظم الأبوية المعاصرة. و يجب وضع ملاحظة هنا، هو أن العنف من

---

[1] Mostefa Boutefnouchet : Système …, Op.cit, p 84.
[2] Nafissa Zerdoumi, Op.cit, p 59.
[3] Acte du colloque : Les relations interpersonnelles dans la famille Maghrebine, Cahier du C.E.R.E.S, Série psychologie, N° 6, Tunis, 1988, p 114.
[4] Ghita El Khayat Bennai : Le monde Arabe au féminin, Ed L'Harmattan, Paris, 1985, p 95.
[5] Camille Lacoste Dujardin, Op.cit, p 36.
[6] Ahlem Mosteghanemi, Op.cit, p 240.

اختصاص الرجل فقط فهو الوحيد الذي يتمتع من الناحية البسيكولوجية و التقنية بالقوة لكي يحافظ على استمرار العنف.[1]

إضافة إلى العنف الجسدي، قد تتعرض المرأة إلى نوع آخر من العنف المتمثل في العنف المعنوي. إلا أن بعض الناس يعتبرون أن سماع كلام أو ملاحظة عنيفة ليس بشيء عدواني لأنه لم يتعدى إلى الضرب.[2]

لكن علماء الاجتماع يفسرون كلمة " عدوان" بأنه كل سلوك يهدف من ورائه إصابة الآخرين بالأذى الجسدي أو المعنوي، فالقتل و الهجوم الجسدي هما بالطبع أمثلة حية عن العنف، لكن الكلام يمكن أن يكون أيضا سلاح خطير و عبارة لغة الأفعى (langue de vipère) تبين ذلك.[3]

و الحياة اليومية للأسرة الجزائرية تعطينا صورة حية عن ذلك، حيث إلى زمن غير بعيد كان الرجل الجزائري ينفر من النداء لزوجته بذكر إسمها و هو يخاطبها باستعمال لفظ "امرة"، و إذا كان مجبر على ذكرها في مكان عام فهو يضيف كلمة "حاشاك". فهو دائما يعتز برجولته و يحتقرها إلى درجة أنه يرفض ربط إسمها بإسمه فهو يعمل على أن تكون هناك مسافة بينه و بينها ليذكرنا دائما بسموه عنها.[4]

حيث في الثقافة الجزائرية المرأة تنسب إلى البيت، ففي حالة المناقشة لا يجب ذكر إسمها، نناديها "بالدار"، و هناك الكثير من لا يذكرون إلا أولادهم الذكور عندما يتكلمون عن

---

[1] Kate Millet : La politique du mâle, Ed Stock, Paris, 1979, p 58.
[2] Claude Sixou, Op.cit, p 180.
[3] Ronald H. Bailey : Violence et aggression, Ed Time Life, Paris, 1977, p 10.
[4] Ahlem Mostaghanemi, op.cit, p 228.

أطفالهم. ففي حالة ما إذا سئلوا عن عدد أطفالهم لا يجرؤون على حساب البنات فلا يذكرون إلا الذكور منهم.[1]

إذ حتى كلمة "إنسانية" هي ترمز للرجل أكثر مما ترمز للمرأة.[2]

فهي تعتبر دائما كشيء جنسي لا أكثر و لا أقل، لا تستطيع أن تأتي بشيء إيجابي حيث يؤكد المثل الشعبي ذلك : "البنات كالدواجن نطعمها و نتعب عليها طيلة السنة ثم نأكلها في يوم واحد."[3]

---

[1] Carmel Camelleri, Op.cit, p 30.
[2] Kate Millet, Op.cit, p 70.
[3] Fadela M'Rabet, Op.cit, p 67.

الفصل السادس :

العنف في الميزان

1- نظرة الدين للعنف.

2- نظرة القانون للعنف.

3- نظرة جمعية الأمم المتحدة و بعض المنظمات للعنف.

4- نظرة الطب للعنف.

1- نظرة الدين للعنف :

لقد كان للإسلام فضل كبير في تحسين وضعية المرأة و تحريرها من قيود الجاهلية. فما موقف الإسلام إذن من ظاهرة العنف؟

لقد جاء الإسلام كدعوى للتآخي و المحبة و الرحمة، فجعل العلاقات الإنسانية قائمة على أساس ذلك. ففي سورة النساء يقول ا تعالى: "يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة" الآية 01. و كذلك يقول الرسول صلى ا عليه وسلم : " إنما النساء شقائق الرجال" رواه أحمد و أبو داود و الترمذي و غيرهم.[1]

فالرحمة هي واجبة حتى مع الحيوانات فما بالنا إذا تكلمنا عن أنبل علاقة و هي علاقة الرجل بالمرأة و خاصة علاقة الزوج بزوجته. فموضوع العنف الجسدي (الضرب) الذي يعد أساس دراستنا قد ذكره ا في آيات من محكم تنزيله حيث يقول في سورة النساء : " الرجال قوامون على النساء بما فضل ا بعضهم على بعض و بما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ ا و التي تخافون نشوزهن فعظوهن و اهجروهن في المضاجع و اضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن ا كان عليا كبيرا" الآية 34.

فالآية تحمل معاني كثيرة و لقد وضحها جليا محمد عزة دروزة في كتابه : " المرأة في القرآن و السنة" حيث خرج بأربع نقاط أساسية و هي كالتالي :

1- تعزيز حق القوامة للرجال مع تعليل ذلك بسبب ما ينفقونه من الأموال.

---

[1] سهيلة زين العابدين حماد : المرأة بين الإفراط و التفريط، ط 2، الدار السعودية للنشر و التوزيع، 1984، ص 21.

2- تنويه بالمرأة الصالحة و وصفها.[1]

3- إشارة غلى المرأة التي لا تتصف بهذا الوصف و يبدو منها بوادر العصيان و الإنحراف و النشوز. و لقد أمر الرجال بعظتها و ردها بالكلام أولا، فإذا لم تتعظ فبالهجر في المضاجع، فإن لم يجد ذلك فبالضرب مع إيجاب التوقف عن ذلك طالما يبدو من المرأة الطاعة.

4- تقرير بان ا تعالى لم يجعل للرجل حق الإستمرار في الموقف الخشن إزاء المرأة بدون حق أو ضرورة.[2]

فالتأديب هنا يكون بالتدريج، يقوم الرجل أولا بالوعظ و التحذير و التخويف، فإذا لم ينجح، ولاها ظهره في المضجع أو انفرد عنها بالفراش و هجرها و هو في البيت معها من ليلة إلى ثلاث ليالي، فإن لم يعطي ذلك نتيجة ضربها ضربا غير مبرح بحيث يؤلمها و لا يكسر لها عظما و لا يدمي لها جيما و لا يضرب وجهها.[3]

فالحق الذي أعطاه ا تعالى للرجال و هو حق القوامة لا يجب أن يستعمله الرجال درعا للقيام بما لا يرضي ا ، فهو مشروط بشروط لا سبيل للرجوع عنها كما يظهر ذلك في سورة النساء: " و عاشروهن بالمعروف" الآية 19

فالعلاقة بين الرجل و المرأة لا يجب أن تكون علاقة التابع بالمتبوع.[4]

---

[1] محمد عزة دروزة : المرأة في القرآن و السنة، منشورات المكتبة العصرية للطباعة و النشر، بيروت، 1967، ص 217.

[2] نفس المرجع، ص 218.

[3] أبي حامد الغزالي : الزواج الإسلامي السعيد و آداب اللقاء بين الزوجين، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، 1987، ص 90.

[4] محمد عزة دروزة، المرجع السابق، ص 71.

و لقد ضرب النبي صلى ا عليه وسلم المثل الأعلى في معاملة المرأة، فكان خير قدوة يقتدى بها حيث يقول: " خيركم خيركم لنسائه و ألطفكم بأهله".[1]

و عن أيوب قال : " جاءت امرأة إلى رسول ا صلى ا عليه و سلم قد ضربها زوجها ضربا شديدا فقام رسول ا صلى ا عليه و سلم فأنكر ذلك و قال : يظل أحدكم يضرب امرأته ضرب العبد ثم يظل يعانقها و لا يستحي".[2]

و حتى في خطبة رسول ا صلى ا عليه و سلم في حجة الوداع التي رواها مسلم و أبو داود عن جابر بن عبد ا حيث لم ينس رسول ا صلى ا عليه و سلم أن يذكر المسلمين بحسن معاملة النساء إذ يقول : " اتقوا ا في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان ا و استحللتم فروجهن بكلمة ا ".

و لهذا فغن ضرب الرجل لزوجته في غير وقائع الشذوذ و النشوز في الخلق و السلوك غير جائز ولا سائغ. أما في حالة ثبوت ذلك فيجب أن يكون آخر الإجراءات.

2- نظرة القانون للعنف : [3]

لقد خص المشرع الجزائري عقوبات صارمة لمرتكبي أفعال العنف ضد الأشخاص من الجنسين حيث يوجد مواد في القانون تتحدث عن الضرب و الجرح العمدي بصفة عامة و يعبر عنها بعبارة : " أي شخص" و لم يحدد شخص المرأة فقط.

---

[1] عمر رضا كحالة : المرأة في عالم العرب و الإسلام، ط 2، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر، دمشق، 1981، ص 21.
[2] نفس المرجع، ص 24.
[3] قانون العقوبات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ط 1، وزارة العدل، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1991.

و هذه المواد تطبق وفقا للظروف المحيطة بحادثة الضرب و الجرح العمدي و هي كالتالي :

المادة 264 :

كل من أحدث عمدا جروحا للغير أو ضربه أو ارتكب أي عمل آخر من أعمال العنف أو الإعتداء يعاقب بالحبس من شهرين إلى خمس سنوات و بغرامة من 500 إلى 10.000 دج إذا نتج عن هذه الأنواع من العنف مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تزيد عن خمسة عشر يوما.

و يجوز علاوة عن ذلك أن يحرم الفاعل من الحقوق الواردة في المادة 14 من هذا القانون من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر تبدأ من يوم توقيع العقوبة عليه.

و إذا ترتب على أعمال العنف الموضحة أعلاه فقد أو بتر إحدى أعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد أبصار إحدى العينين أو أية عاهة مستديمة أخرى فيعاقب الجاني بالسجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات. و إذا أفضى الضرب أو الجرح الذي ارتكب عمدا إلى الوفاة دون قصد إحداثها فيعاقب الجاني بالسجن المؤقت من عشر إلى عشرين سنة.

المادة 265 :

إذا وجد سبق إصرار أو ترصد فإن العقوبة تكون السجن المؤبد إذا حدثت الوفاة. و يكون السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا أدت أعمال العنف إلى فقد أو بتر أحد الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد أبصار إحدى العينين أو أية

عاهة مستديمة أخرى. و يكون السجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 264.

المادة 266 :

إذا وقع الجرح أو الضرب أو غير ذلك من أعمال العنف أو الإعتداءات الأخرى و لم يؤدي إلى مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تتجاوز خمسة عشرة يوما مع سبق الإصرار و الترصد أو مع حمل أسلحة فيعاقب الجاني بالحبس من شهرين إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من 500 إلى 10.000 دج. و يمكن مصادرة الأشياء التي استعملت أو قد تستعمل لتنفيذ المخالفة مع مراعاة حقوق الغير ذوي النية الحسنة.

المادة 267 :

كل من أحدث عمدا جرحا أو ضرب بوالديه الشرعيين أو غيرهما من أصوله الشرعيين يعاقب بما يلي:

1- الحبس المؤقت من خمس إلى عشر سنوات إذا لم ينشأ عن الجرح أو الضرب أي مرض أو عجز كلي عن العمل من النوع الوارد في المادة 26

2- الحد الأقصى للحبس المؤقت من خمس إلى عشر سنوات إذا نشأ عجز كلي عن العمل لمدة تزيد عن خمسة عشر يوما.

3- السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا نشأ عن الجرح أو الضرب فقد أو بتر أحد الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد بصر إحدى العينين أو أية عاهة مستديمة أخرى.

4- السجن المؤبد إذا أدى الجرح أو الضرب المركب عمدا إلى الوفاة بدون قصد إحداثها.

و إذا وجد سبق الإصرار أو الترصد تكون العقوبة:

- الحد الأقصى للحبس المؤقت من خمس إلى عشر سنوات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى.
- السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا نشأ عن الجرح أو الضرب عجز كلي عن العمل لمدة تزيد على خمسة عشر يوما.
- السجن المؤبد في الحالات المنصوص عليها في الفقرة 3 من هذه المادة.

المادة 442 :

يعاقب بالحبس من 10 أيام على الأقل إلى شهرين على الأكثر و بغرامة مالية من 100 إلى 1.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط :

1- الأشخاص و شركاؤهم الذين يحدثون جروحا أو يعتدون بالضرب أو يرتكبون أعمال عنف أخرى و التعدي دون أن ينشأ عن ذلك أي مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تتجاوز خمسة عشر يوما و يشترط أن لا يكون هناك سبق إصرار أو ترصد و حمل سلاح.

2- كل من تسبب بغير قصد في إحداث جروح أو إصابة أو مرض لا يترتب عليه عجز كلي عن العمل يجاوز ثلاثة أشهر و كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عدم احتياطه أو عدم انتباهه أو إهماله أو عدم مراعاة النظم.

3- كل من حضر ولادة طفل و لم يقدم عنها الإقرار المنصوص عليه في القانون في المواعيد المحددة ...

3- نظرة جمعية الأمم المتحدة و بعض المنظمات للعنف :

أعلنت الجمعية العامة يوم 25 نوفمبر اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، ودعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تنظيم أنشطة في ذلك اليوم تهدف إلى زيادة الوعي العام لتلك المشكلة (القرار 134/54، المؤرخ 17 ديسمبر 1999). وقد درج أنصار المرأة على الاحتفال بيوم 25 نوفمبر بوصفه يوماً ضد العنف منذ عام 1981. وقد استُمد ذلك التاريخ من الاغتيال الوحشي في سنة 1960 للأخوات الثلاثة ميرابال اللواتي كن من السياسيات النشيطات في الجمهورية الدومينيكية، وذلك بناء على أوامر الحاكم الدومينيكي روفاييل تروخيليو (1936-1961).

وفي 20 ديسمبر 1993 اتخذت الجمعية العامة قرار حول إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

في 18 ديسمبر 1979، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو CEDAW "، ودخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في 3 سبتمبر 1981 كاتفاقية دولية بعد أن صادقت عليها الدولة العشرون. وبحلول الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية عام 1989، كان ما يقرب من مائة دولة قد وافقت على الالتزام بأحكامها.وبلغ عدد الدول التي انضمت إلى الاتفاقية 171 حتى تاريخ 28 ديسمبر 2002.

يعرف العنف في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذى وقعته الأمم المتحدة سنة 1993 بأنه (أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف

مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحريـة، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة) .

وتشير الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 "أن العنف ضد النساء هو أي عنف مرتبط بنوع الجنس، يؤدي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرية قسراً أو تعسفاً سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة. وربط المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والذي صدر عنه ما يعرف بإعلان وبرنامج عمل فينا (1993) بين العنف والتمييز ضد المرأة، الفقرة (38) على أن مظاهر العنف تشمل المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي والتمييز القائم على الجنس والتعصب والتطرف وقد جاءت الفقرة ما يلي" يشدد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بصفة خاصة على أهمية العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة والخاصة والقضاء على جميع أشكال المضايقة الجنسية والاستغلال والاتجار بالمرأة والقضاء على التحيز القائم على الجنس في إقامة العدل وإزالة أي تضارب يمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو المتصلة بالعادات والتعصب الثقافي والتطرف الديني". أن التعذيب يتغذى على ثقافة عالمية ترفض فكرة المساواة في الحقوق مع الرجال والتي تبيح العنف ضد النساء.

وقد أظهر تقرير أصدرته الأمم المتحدة في عام 2001 أن واحدة من بين كل ثلاث نساء في العالم تعرضت للضرب أو الإكراه على ممارسة الجنس أو إساءة المعاملة بصورة أو بأخرى، وغالباً ما تتم هذه الانتهاكات لحقوق المرأة بواسطة إنسان يعرفه .

وأشارت العديد من الدراسات الميدانية لمنظمات إنسانية غير حكومية أن امرأة واحدة على الأقل من كل ثلاث، تتعرض للضرب أو للإكراه والإهانة في كل يوم من أيام حياتها. كما ذكرت منظمة الصحة العالمية بأن قرابة 70% من ضحايا جرائم القتل من الإناث يُقتلن على أيدي رفاقهن الذكور. وتمثل النساء والأطفال قرابة 80% من القتلى والجرحى من جراء استخدام الأدوات الجارحة والأسلحة، حسبما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة. وفي كل عام تتعرض ملايين النساء والفتيات للاغتصاب على أيدي رفقائهن الذكور، أو أقاربهن، أو أصدقائهن أو أشخاص غرباء، أو على أيدي أرباب العمل أو الزملاء، أو الجنود، أو أفراد الجماعات المسلحة.

و في الجزائر أعربت جمعية "أس أو أس" المناهضة للعنف في الجزائر عن قلقها الشديد من العنف الموجه ضد النساء والأطفال بمختلف أشكاله. وطالبت الجمعية الدولة في بيان أصدرته بضرورة التحرك لإنهاء العنف الذي استفحل في المجتمع الجزائري. وأضافت الجمعية "يجب على الدولة التحرك للوقوف في وجه العنف وتحمل مسؤوليتها خصوصا وأن العنف صار منظما على شكل ثقافة بعينها انتشرت في كل مكان.

وأشارت الجمعية إلى أن "الأحكام القضائية ضد مرتكبي العنف تبدو شكلية وغير مقنعة إزاء درجة العنف المرتكب كالاغتصاب والضرب حتى القتل".

وسجلت الجمعية حالات يحكم فيها بستة أشهر سجن غير نافذة ضد رجال شوهوا وجه أخواتهم أو زوجاتهم عن قصد وهي العقوبة "الرمزية" التي تعكس الرجعية التي ينظر على أساسها القانون إلى المرأة والتي تشجع التفاني في مزيد من العنف.

وطالبت الجمعية كل المنظمات المدافعة عن الحقوق المدنية للمرأة والطفل والإنسان في الجزائر إلى التنديد بالعنف المرتكب ضد آلاف من النساء في القرى البعيدة والذي وصل فيها العنف إلى حد حبس المرأة في القبو لمدة تتراوح ما بين شهر إلى سنة كما حدث مع نساء من ولاية ورقلة وولاية تندوف بالجنوب، اللواتي حبسن من قبل الأخ أو الأب أو الزوج داخل قبو بتهمة عدم الانصياع للأوامر!

<u>4- نظرة الطب للعنف :</u>

لـم يصبح الطب الشرعي قسماً خاصاً و مستقلاً عن أقسام المستشفى في الجزائر إلاّ إبتداءاً من سنة 1979، حيث تمّ فتح أول مصلحة لمستشفى مصطفى باشا الجامعي تحت إشراف الأستاذ "مهدي يوسف"، أمّا قبل هذه السنة فإنّ مصلحة الطب الشرعي كانت تابعة لـمصالح أخرى من حيث التسيير ومن حيث التكوين، فقبل 1972 كان التكوين نظرياً مقتصراً على طلبة السنة الخامسة و لا يسمح بالحصول على شهادة متخصصة، أماّ البرنامج الـمدرّس فقد كان نسخة طبق الأصل لـما هو مدّرس في فرنسا.

و بعد 1972 تمّ إدخال عدّة تغييرات في محتوى الدروس و في حجمها حيث أدخلت لأول مرة دروساً تطبيقية لتمكين الطلبة من التدريب على القيام بعدد من الـمهام منها :

- تشريح الجثث Autopsies.
- الفحص (الضرب و الجرح العمدي و ضحايا الحوادث).
- فحص ضحايا العنف الجنسي.
- فحص ضحايا حوادث المرور.
- القيام بتحاليل بيولوجية.

و ما يـمكن ملاحظته هو أن الإنطلاق في إعطاء أهمية للطب الشرعي بقي محدوداً، حيث أن فتح مصالح له في الـمستشفيات الـجزائرية لم يشمل تـحرير و تسليم الشهادات الطبية موجّهة إلى السلطات القضائية و الإدارية.

و تظهر مهام الطبيب الشرعي في فحص الضحية لتعيين الأضرار على جسدها و من ثمّ يتم تسليمها شهادة طبية شرعية كوسيلة تستعملها الضحية لرفع دعوى لدى الهيئات الـمعنية (الشرطة و المحاكم) حيث لا يقبل بديلا عنها، ومن هنا يظهر الدور الهام الذي يلعبه الطبيب الشرعي بحيث يعّد كأداة وصل بين الضحية و الهيئات القضائية .إلاّ أنّه هناك عدداً ضئيلاً من مصالـح الطب الشرعي لا يتجاوز خمسة مراكز أساسية و هي في الشرق الجزائري و بالتحديد في مدينة قسنطينة و في منطقة القبائل لا يوجد أي طبيب شرعي بل الذي يقوم بهذه الأعمال هو طبيب عام، و في الغرب في مدينة وهران.

أما على مستوى الوسط فهناك مراكز أساسية أساتذتها كانوا من مدرسة الطب الشرعي لـمصطفى باشا الجامعي و هي : عين النعجة، باب الوادي (مايو سابقاً) بدأ العمل فيه في 1990، و بني مسوس في 1987.

و الشهادات التي يسلّمها الطبيب الشرعي للضحية تظهر أهميتها طبقاً للأضرار التي تعاني منها الضحية فإذا كانت مدة العجز عن العمل تقل عن 15 يوم فالقضية تبقى على مستوى أقسام الشرطة و إذا تجاوزت 15 يوم فتحال إلى محكمة الجنح و الـمتهم في القضية قد يعاقب بالسجن.

الفصل السابع

تحليل الفرضية الأولى

1- تحليل محتوى المقابلات:

بعد الإطلاع على محتوى المقابلات التي أجريناها مع أفراد العينة (36 حالة)، استخرجنا من هذه الأخيرة 318 صنف من الأجوبة وهي بمثابة أشكال أو تغييرات حول موضوع الدراسة.

بعد هذا قمنا باستخراج "وحدات الأجوبة" التي هي بمثابة أجوبة نواتية، أي قمنا بتقليص هذه الأصناف من الأجوبة إلى وحدات أساسية وهذا تجنبا لتكرار نفس الأجوبة، حيث من بين 106 صنف من الأجوبة، استخرجنا 27 وحدة أجوبة (أنظر الجدول رقم 01 الخاص بوحدات الأجوبة).

بعد تحديد هذه الوحدات، كانت هناك خطوة أخرى متمثلة في صياغة فئات المحتوى (catégories) حيث قمنا بجمع الوحدات التي تهدف إلى نفس الفكرة تحت عنوان معين وهو"فئة" حيث استخلصنا 7 فئات (أنظر الجدول رقم 02 الخاص بفئات المحتوى).

ثم بعد ذلك بدأنا في تحليل الفرضيات الثلاث.

1-1- وحدات الأجوبة

رقم الوحدة	الوحدات: الأجوبة النواتية	التكرار	النسبة%
01	عدم الإعلان عن سبب الضرب	18	%5,66
02	الإعلان عن سبب الضرب	21	%6,6
03	الضرب أحيانا	6	%1,88
04	الضرب باستمرار	30	%9,44
05	التربية والتسلط	24	%7,54
06	عوامل أخرى فاعلة في الضرب	12	%3,78
07	ترفض الضرب	30	%9,44
08	لا ترفض الضرب	3	%0,94
09	رد الفعل: الخروج من البيت	12	%3,78
10	رد الفعل: السكوت	12	%3,78
11	رد الفعل: الشكوى	6	%1,88
12	رد الفعل: المواجهة	3	%0,94
13	اللجوء إلى الطب الشرعي: بتوجيه من الشرطة	9	%2,83
14	اللجوء إلى الطب الشرعي: بتوجيه من الطبيب	15	%4,71
15	اللجوء إلى الطب الشرعي: بتوجيه من أحد أفراد العائلة	9	%2,83
16	اللجوء إلى الطب الشرعي: دون توجيه	3	%0,95
17	القرار : الشكوى	18	%5,66
18	القرار : التخويف	9	%2,83
19	القرار : عدم الشكوى	9	%2,83
20	الحل : الطلاق	24	%7,54
21	الحل : العمل	6	%1,88
22	الحل : السحر	6	%1,88
23	الحل : خروج المتسبب في الضرب	9	%2,84
24	الحل : الدراسة	3	%0,95
25	الحل : الهروب	9	%2,83

26	الحل : رجوع الزوج	3	%0,95
27	الحل : الخضوع للأمر الواقع	9	%2,83
	المجموع	**318**	**%100**

1-2- فئات المحتوى

الفئة	محتوى الفئات	الوحدات المدمجة	التكرار	النسبة %
1	-عدم الإعلان عن سبب الضرب -الإعلان عن سبب الضرب	2 + 1	39	%12,27
2	-الضرب أحيانا -الضرب باستمرار	4 + 3	36	%11,32
3	-التربية والتسلط -عوامل أخرى فاعلة	6 + 5	36	%11,32
4	موقف المرأة : - ترفض - لا ترفض	+11+10+9+8+7 12	66	%20,75
5	-اللجوء إلى الطب الشرعي بتوجيه -اللجوء إلى الطب الشرعي بدون توجيه	16+15+14+13	36	%11,32
6	-اللجوء إلى الطب الشرعي بدون تقديم شكوى -اللجوء إلى الطب الشرعي مع تقديم شكوى	19+18+17	36	%11,32
7	-لديها حل لهذه المشكلة الخضوع للأمر الواقع	+23+22+21+20 27+26+25+24	69	%21,70
		المجموع	**318**	**%100**

2- تحليل الفرضية الأولى:

بعد الاطلاع على محتوى المقابلات التي أجريناها مع أفراد العينة استخلصنا أن هذا الضرب هو متكرر مع جميع الحالات والمعبر عنه بالعبارة: " ما شي هدي هي المرة اللولة إللي ننضرب فيها". أو بالعبارة:" رانا عايشين قريب دايمن هكذا".

وجميع أفراد العينة يضربن دائما من طرف نفس الشخص سواء كان هذا الأخير الأب أو الزوج أو الأخ.

وهذه الفرضية تدور حول كون الضرب يعتبر من عوامل استمرارية تفوق الرجل على المرأة إلى يومنا هذا.

ووفقا لأهداف هذه الدراسة وتساؤلاتها المطروحة ومن أجل الوقوف على درجة علمية النتائج، قمنا بتقسيم الفرضية الأولى إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: أسباب الضرب.

المحور الثاني: شخصية الضارب.

المحور الثالث: الأسباب الخارجية التي جعلت منه رجل متسلط.

2-1- المحور الأول: أسباب الضرب

نتناول في هذا المحور الأسباب التي تؤدي الرجل إلى ضرب المرأة وهذا ما سنبينه من خلال استجواب المبحوثات وذلك ما يتضح في الجدول الآتي:

أسباب الضرب

الفئة	محتوى الفئة	التكرار	النسبة%
الضرب الناتج عن أسباب غير معلان عنها %46,15	التعرض للضرب بأسباب وبدون أسباب	12	%30,77
	التعرض للضرب لأتفه الأسباب	3	%7,69
	الضرب وسيلة للخطاب	3	%7,69
الضرب الناتج عن أسباب معلان عنها %53,85	التعرض للضرب بسبب تدخل أحد أفراد العائلة في شؤونهما	15	%38,47
	التعرض للضرب بسبب ضيق السكن	3	%7,69
	التعرض للضرب بسبب العلاقات الجنسية	3	%7,69
	المجموع	**39**	**%100**

يتضح من خلال إستجواب المبحوثات أن هناك فئة بينت سبب أو أسباب الضرب على عكس أخريات لم تبين سبب الضرب وتعبر عن ذلك بالعبارة التالية: " بسبه وبلا سبه." بحيث أن نسبة النساء اللواتي يحددن سبب الضرب هي مرتفعة عن نسبة النساء اللواتي لا يحددن سبب الصرب بحيث تقدر النسبة الأولى بـ 53,85% أما الثانية فتقدر بـ %46,15.

وبالنسبة للنساء اللواتي يحددن سبب الضرب هناك نسبة مرتفعة منهن اللواتي يتعرضن للضرب بسبب تدخل أحد أفراد العائلة.

وهذا دليل على كون الأسرة الجزائرية مازالت تكتسي طابعها المعقد حيث يقول مصطفى بوتفنشت:" أن الأسرة الجزائرية عند إنتقالها من النموذج التقليدي إلى النموذج الحديث أبقت على العديد من مميزاتها"[1].

فهناك 15 امرأة تعرضن للضرب بسبب تدخل عائلة الزوج أما 6 مبحوثات الأخريات فثلاثة منهن تضرب من طرف الأب بسبب تدخل زوجة الأب. وهذه الظاهرة هي كثيرة الحدوث حيث دائما وأبدا في المجتمع الجزائري وفي كل المجتمعات تكون العلاقة بين زوجة الأب وأبناء الزوج سيئة وخاصة مع الإناث منهم. حيث تقول إحدى المستجوبات : "هديك لمرة كي لفعة. مع بابا أتوري وجه أو معانا وجه. أو كل مرة أتعمرو أعلينا وينوض هو يضربنا."

أما ثلاثة المستجوبات الأخريات فهن يتعرضن للضرب من طرف الأخ بسبب زوجة الأخ. اثنتين منهن غير متزوجات و حالة واحدة هي متزوجة لكنها مازالت تقيم في بيت أهلها بسبب ذهاب زوجها للعمل في الخارج. وهنا نلاحظ أن الآية معكوسة حيث المرأة التي تتعرض للضرب هي الأخت وليست الزوجة. وحدث هذا الضرب بسبب إقامة جميع الأسرة في مسكن واحد أي مازالت هذه الأسرة تمتاز بطابعها الممتد إذ تقول:" السبة كامل هي لعروسة من نهار إلي جات أو أحنا في المشاكل". وهذا النوع من ردود الأفعال هو نابع من المجتمع الجزائري الذي رغم التغيرات ورغم سعيه نحو التغير إلا أنه يعمل على الأقل في الواقع على أن تكون هناك تغيرات يتحكم فيها ولا تتحكم فيه. حيث أن العبور

1- Mostefa Boutefnouchet: La famille Algérienne, Op.cit, p 249.

إلى نوع جديد من الأسرة النووية ليس كافيا للقضاء بصفة ميكانيكية على التمثيلات القديمة التي تقوم على الفصل بين الجنسين. وبهذا فإن الأسرة الجزائرية التي تبدو في الظاهر عصرية إلا أن كل أفعالها ونظمها تكسوها أو تطغى عليها ما يسمى بالتقاليد.

و هناك ستة مبحوثات من بين 21 حالة يربطن سبب الضرب بالمشاكل الإجتماعية التي يعشنها، حيث أن هناك 3 مبحوثات يتعرض للضرب بسبب ضيق السكن إذ تقول واحدة منهن : "كلما نقولو لازم تشوف une solution لهاذ الحالة إلي رانا فيها ينوض يخبط و يزقي و يكسر أو يضرب، كلي قتلو روح أسرق". أما الثلاثة الأخريات فتتعرضن للضرب لكون الزوج يتعاطى الخمر أو المخدرات. السبب الظاهر للعنف هنا هو كون أن الزوج مدمن كما عبرت واحدة منهن حيث :"يضربني كي يشرب أو يدخل سكران". لكن مما اتضح لنا من خلال الحديث معهن أن سبب الشجار بين الزوجين هو العلاقات الجنسية حيث تضيف أخرى :" يبدى يتلاق في هبالو أعلي هي سبتها قاع لفراش."وإذا رجعنا إلى البيانات الشخصية لهذه الحالة نجد أنها صغيرة في السن بالنسبة لزوجها ففارق السن بينهما هو ثمانية عشرة سنة فهي تبلغ من العمر إثنان وثلاثون سنة بينما الزوج يبلغ من العمر خمسين سنة فهذه الأخيرة تنفر من زوجها عندما يريد أن يجامعها وهي تعبر عن العلاقات الجنسية مع زوجها بعبارة:" يبدى يتلاق في هبالو علي". ومن هنا فإن الزوج يحس بأنه طعن في رجولته كون الزوجة لم ترغب أن تجامعه ويعبر عن قوته بالضرب.

فهو يعبر عن قوته و رجولته بالعدوان على جسمها فالمداعبة تصبح صفعات أو ضربات بالأيدي والأرجل، فالرجل يعطي الألم لأنه لا يستطيع إعطاء اللذة[1].

فرغم أن هناك 21 حالة يتعرضن للضرب لأسباب واضحة لكن هناك حالات أخرى تتعرض للضرب دون أسباب ظاهرة والمعبر عنه بالعبارة:" بسبه أو بلا سبه". ويمكن تفسير ذلك بأن الرجل يضرب المرأة سواء كانت أخت أو بنت بأسباب أو بدون أسباب لأن هذا الرجل نشأ على هذا السلوك العنيف فكيف يمكن أن نضع في الحسبان وجود علاقات تساوي بين الزوج وزوجته أو بينه وبين أخته... بينما منذ الصغر ونحن نغرس في الطفل فكرة أن الرجل هو المتفوق دائما؟. فرغم وجود 6 رجال متعلمين من بين 36 معتدي اللذين يضربون نسائهم أو أخواتهم، فهذا العنصر لم يغير شيء من تصرفاتهم. حيث تعبر واحدة من بين اللواتي يتعرضن للضرب بدون أسباب ظاهرة :"على ما كاش على ماكاش علاه tu fais ça علاه تحطي هديك، ... IL a un Problème أنتاع أشغل، موسوس، عندو Caractère خامج". فهي زوجة رجل ذات مستوى تعليمي عالي وهو نائب مدير أيضا إلا أنه يتعامل مع زوجته بأسلوب عنيف ألا وهو الضرب أي أن مستواه التعليمي لم يؤثر فيه لكي يغير من نوع تعامله مع الزوجة.

وتقول أخرى :" من نهار أدخل خويا للحبس أسترجل علينا أولا يضرب فينا بسبه أو بلا سبه." فهي تضرب من طرف الأخ الذي يتمتع بمستوى تعليمي عالي إلا أن هذا المستوى التعليمي لم يعمل على تغيير من سلوكاته اتجاه تعامله مع أفراد أسرته الإناث و يتعدى

---

1 -Acte du colloque: les relations interpersonnelles dans la famille maghrebine, <u>cahier du C.E.R.S</u>, serie Psychologie, N6; Tunis, 1988, p31.

ذلك إلى سوء معاملته لأمه. فالرجال رغم اختلاف انتمائهم إلى مجموعة معينة وعلى اختلاف درجة قبولهم للعصرنة لا يقبلون أبدا التخلي عن إمتيازاتهم. فبدون شك أن أغلبية الرجال كما في مكان آخر لهم فائدة الإبقاء على النظام القديم الذي لا يدين العقوبات الجسدية المعممة في التنظيمات الأبوية لكن تجعل ذلك من اختصاص الرجل فهو الوحيد الذي يتمتع من الناحية البسيكولوجية والتقنية بالقوة لكي يحافظ على استمرار العنف الجسدي[1].

ولهذا فالجزائري، مهما كان سواء متعلم أو غير متعلم فهو عنيف في تعامله مع المرأة لأنه نشأ في مجتمع جعل من العنف مقياس للرجولة وهذا ما اتضح من استجواب أفراد العينة (36 حالة)، حيث رغم أن هناك 21 حالة أعلنت عن سبب الضرب إلا أنهن يتعرضن كلهن للضرب دون أسباب تؤدي فعلا للضرب أو لتعرض المرأة للعقوبة الجسدية.

حيث أن الطفل الذي ينمو في جو مليء بالمتناقضات والمفارقات فهو بدون تفكير منه يصبح مسيطر إذ هو لصالحه الطريقة العادية للعلاقات بين الرجل والمرأة ويستعمل السوط كوسيلة لذلك إلى يومنا هذا.

2-2- المحور الثاني: شخصية الضارب

حيث نتناول في هذا المحور مختلف جوانب شخصية الضارب في حد ذاته أي مسار حياته اليومية وذلك ما يتضح في الجدول التالي:

---

[1]- Kate Millet, Op.cit, p58.

شخصية الضارب في حد ذاته

الفئة	محتوى الفئة	التكرار	النسبة%
الضرب أحيانا %16,68	رجل لاباس به	3	%8,34
	رجل عاقل	3	%8,34
الضرب باستمرار %83,32	إهمال الزوجة	6	%16,66
	الرجل مسيطر في حد ذاته	18	%49,99
	تغيير سلوك هذا الرجل بسبب تدخل أحد أفراد العائلة الجديد	6	%16,66
	المجموع	**36**	**%100**

في هذا المحور نحاول إظهار أو إبراز جوانب شخصية الضارب في حد ذاته بعيدا عن ضربه للمرأة أي شخصيته في الحياة اليومية العادية.

بحيث من بين 36 حالة هناك 6 نساء فقط اللواتي قلن عن الرجل الضارب أنه عادي في سائر الأيام الأخرى بينما 30 حالة المتبقية فتقول أنه على نفس الحال في سائر الأيام الأخرى. حيث تعبر إحدى الحالات عن ذلك:" ثمن أسنين على هاذ الحال يظل راقد من أصباح لليل، صايب كلشي باطل دايرني غير لهداك أشي حشاك والضرب هذا ما كان."وتقول أخرى:" ما علا بالو بيا ما والو ما يجيش يشوفني قاع، سامح فيا قاع أو كي يجي، يجي للضرب والمشاكل." أي أن النسبة التي يكون فيها الرجل غير عادي حتى في سائر الأيام الأخرى هي مرتفعة تصل إلى %83,32 بحيث أن الرجل فيها يتعامل مع المرأة إلا بالضرب أو إن صح التعبير "بالمطرق" أما نسبة الذين لا يستعملون الضرب إلا أحيانا فهي منخفظة تقدر بـ %16,68. فالعنف المسلط ضد المرأة يمر في أغلب الأحيان مرور الكرام ولا يعطى أية أهمية سواء في الأسرة أومن طرف الضحية نفسها التي

عودت على ذلك حتى أصبح الأمر جزءا من حياتها اليومية، فالمرأة حسب تعبير فضيلة مرابط:" المرأة لا تكلمها ولا تناقشها بكل بساطة نعلمها نناديها، نأمرها وهكذا نزوجها أو نطلقها نضربها أو نجامعها لكن لا نراها كشيء إيجابي كإنسان يستطيع أن يأتي بأشياء..."[1] .

حيث من بين 30 حالة اللواتي يعشن هذه الظاهرة بطريقة عادية أي يعشنها طوال حياتهن اليومية هناك من بين 30 رجل الذين يعاملون المرأة كذلك هناك 6 رجال يتمتعون بمستوى تعليمي عالي (نائب مدير، أستاذ...). فالرجل الجزائري رغم اختلاف انتمائه إلى مجموعة معينة ورغم اختلاف مستواه التعليمي إلا أن اعتزازه برجولته يجعله يحتقر المرأة إلى حد أنه يعاملها بالسوط أو" بالمطرق". لأنه نشأ على ذلك فهو يعيش في مجتمع الذي يسير وفق النظام الأبوي، الذي يجعل من الذكر المهيمن ويجعل من المرأة شيء حقير وهين إلى درجة أن الجزائري الذي يعتز برجولته يرفض أن يرتبط حتى إسم المرأة باسمه وذلك ليذكرنا دائما بسموه عنها[2].

حيث أن في المجتمع الجزائري الجامعي مثله مثل الجاهل أو الأمي، لأن التعليم لم يغير من سلوكه و مثال على ذلك تلك الحالة التي يتمتع زوجها بمستوى تعليمي عالي و يشغل منصب نائب مدير تتحدث عن زوجها حيث تقول :" رجل جاهل خشبة ما يحشم ما والو لوكان يهبط ربي ليه ما يستعرفش بيه عندو Caractère خامج". حيث أن هذه الأخيرة تصف زوجها بالجاهل رغم علمنا أنه يتمتع بمستوى تعليمي عالي ، فمادام يعامل المرأة

---

[1] - Fadela M'Rabet, Op.cit, p14.
[2] - Ibid P53.

بالسوط فهو مثله مثل الرجل الجاهل الذي لا يعرف لا الكتابة ولا القراءة لأن التعليم لم يغير أو لم يهذب من سلوكه أو من تعامله مع المرأة لأن كما سبق ذكره أن تلك السلوكات قد تمكنت فيه منذ الصغر حيث أنه ترعرع في مجتمع ذو نظام أبوي يمجد الرجل دون حدود حيث تقول نوال السعداوي:"أن هذه التفرقة الكبيرة بين الرجل والمرأة في المجتمع والضغوط الشديدة على المرأة يزيد من إحساس الرجل بإيجابيته فإذا بها تتحول إلى مبالغة في السيطرة وميل إلى الأنانية"[1].

ولهذا فإن هذا الرجل رغم تعلمه إلا أنه استغل تمجيد المجتمع له فاستعمل السوط ليعيد إنتاج نوع من علاقات الهيمنة التي كانت سائدة في الوحدة الأسرية القديمة.

ونفس الشيء بالنسبة لحالة أخرى يتمتع أخوها بمستوى تعليمي عالي، فتعامله مع أخته مثل أي شاب منحرف بحيث ضف إلى استعماله السوط فهو يستعمل ألفاظ لا تليق بمستواه التعليمي ولا بمهنته الشريفة ألا وهي التعليم حيث يقول:" يا بايرة ياكبة الصوف...". فهذه الألفاظ الجارحة التي يتلفظها الأخ عندما يضرب أخته هي بعيدة كل البعد عن المستوى الثقافي الذي من المفروض أن يكون يتمتع به. وبما أن نسبة هؤلاء اللذين يستعملون السوط كوسيلة للحوار في حياتهم اليومية مرتفعة يمكن القول أن الرجل الجزائري يضرب المرأة دون وجود أسباب تبرر ذلك. فهو يستغل ضعف المرأة لكونه هو الوحيد الذي يتمتع بالتفوق الجسدي والبسيكولوجي والقانوني والعقلي ولهذا فهو الذي يدير وينظم ويحكم وهذا الأمر أصبح أمر طبيعي وعادي ولهذا فمن المستحيل التخلي عن هذه

[1] - نوال السعداوي: المرأة والجنس، المرجع السابق، ص .52

الإمتيازات. ولهذا فهو يستعمل السوط ليعيد إنتاج نوع من العلاقات الهيمنة التي كانت سائدة في الوحدة الأسرية القديمة ولا فرق في ذلك بين المتعلم والجاهل لأن الجزائري هو هو.

2-3- المحور الثالث: الأسباب التي جعلت من الضارب رجل مسيطر

حيث نتطرق في هذا المحور إلى الأسباب الخارجية التي جعلت من هذا الرجل متسلط، لماذا يستعمل السوط كوسيلة للخطاب أو للتعامل مع المرأة سواء كانت هذه الأخيرة، أخت، زوجة، أو بنت، وهذا ما سيتضح في الجدول الآتي.

الأسباب التي جعلت من الضارب رجل مسيطر

الفئة	محتوى الفئة	التكرار	النسبة%
التربية والتساط %66,66	إكتساب ذلك منذ الصغر	15	%41,66
	إكتساب ذلك من التفرقة بين الإناث والذكور	3	%8,34
	هذا السلوك تمكن فيه منذ القديم	6	%16,66
عوامل أخرى فاعلة في الضرب %33,34	لا دخل للتربية في ذلك	3	%8,34
	بسبب تعاطي الخمر	3	%8,34
	الإكتساب السلوك بسبب تدخل أحد أفراد العائلة الجدد	6	%16,66
	المجموع	**36**	**%100**

قلنا آنفا بأننا سنحاول أن نبين في هذا المحور الأسباب التي جعلت من الرجل، رجل متسلط يتعامل مع المرأة " بالمطرق" حيث أستنفد كل الطرق " الودية" لعلاج المشاكل. فمن بين 36 حالة هناك 24 حالة التي تؤكد على أن التربية هي التي جعلت منه رجل

مسيطر يستعمل الضرب كوسيلة للتعامل والخطاب وذلك بنسبة مرتفعة تقدر بـ 66,66%، أما 12 حالة المتبقية فترجع ذلك إلى أشياء أخرى.

وبما أن الطفل الذي ينمو في جو مليء بالمتناقضات والمفارقات فهو بدون تفكير منه يصبح مسيطر ولهذا وجدنا أن نسبة هؤلاء الذين جعلت منهم التربية كذلك مرتفعة. حيث تقول إحدى المستجوبات:" باباه هو إلي جعلوا هكذا". وتقول أخرى:"يماه Elle etait comme ça" فتؤكد نفيسة زردومي على ذلك وتقول :" فالأم هي التي تعطي العصا للولد لكي يضرب أخته وهي التي تشد البنت لكي يستطيع ضربها ،وتذهب إلى حد تشجيعه بقولها له أنت الرجل أعطي لها ضربات فهي ليست إلا " بوالة" وإذا حاولت البنت الدفاع عن نفسها تتدخل الأم لتصحيحها"[1].

فكيف يمكن إذن تصور علاقات تساوي بين الزوج وزوجته والأخ وأخته بينما منذ الصغر ونحن نغرس في الطفل فكرة أن الرجل هو المتفوق دائما؟ وتقول الثانية: " لو كان ما شي تربية علاش إمالا يحب لولاد على لبنات قتلك عمرو قاع في أدراري مي بصاح ربي عطالو غير لبنات عنبالهم الرجل هو كل شيء ما يعرفوش لخطرش قيمة لمرة."

فالرجال دائما وأبدا لا يقبلون أبدا إعطاء للبنت نفس الأشياء التي يمنحونها للذكور لأن النسب الذكري هو الوحيد الذي يؤخذ بعين الإعتبار لأنه رمز الخلود والرجولة ولهذا الأب يعامل البنات بهذه الطريقة العنيفة لأنه لم يغير من تصرفاته فهو يعيد إنتاج نوع من علاقات الهيمنة التي كانت سائدة في الوحدة الأسرية القديمة.

1- Naffissa Zerdoumi, Op.cit, p 169.

أما بالنسبة للذين يتصرفون بتلك الطريقة مع المرأة لكن ليست التربية التي جعلت منهم كذلك ولكن أشياء أخرى تدخلت في ذلك والتي نسبهم منخفضة إذا قورنت بالأولى والتي تقدر بـ 33,34% فإحداهن تقول: " كي يشرب أو يدخل سكران أو يبدى يتلق في أهبالو علي". فهذه الأخيرة سبب تعرضها للضرب يعود لكون الزوج يتعاطى الخمر، وتقول الأخرى:" لو كان جات التربية لو كان جا خويا لخر كيما هو". حيث تنفي هذه الأخيرة كون للتربية شأن في جعل الأخ لا يتعامل معهن بنفس الطريقة بحيث أنهما تلاقيا نفس التربية فكيف الأول يضرب والثاني لا، مع أنهما ترعرعا في بيت واحد وتحت سقف واحد فهي ترجع ذلك لأشياء لا تعلمها، أي أن كون الأخ يستعمل الضرب في التعامل ، هذا الخلل يرجع لوحده ولا يرجع أبدا الخلل في التربية وتنفيه عنها.

و هناك 6 حالات يرجعن سبب كون الضارب كذلك إلى التدخل أحد أفراد العائلة الجدد عنها مثل زوجة الأخ وزوجة الأب فهما السبب في تنغيص حياتها حيث تقول إحداهن:" واش راح نقولك خويا تبدل بسبتها ما كانش هكذا". فالعيب ليس في الضارب لكن في الدخيل الجديد إما زوجة الأخ أو زوجة الأب لكن رغم ذلك كان للتربية الدور الأساسي في جعل الرجل مسيطر حيث كيف يمكن أن نضع في الحسبان وجود علاقات تساوي بين الرجل والمرأة بينما منذ الصغر ونحن نغرس في الطفل أن الرجل هو المتفوق دائما؟

وبما أن الطفل ينمو في هذا الجو فهو بدون تفكير منه يصبح مسيطر إذ يستعمل السوط كوسيلة لذلك إلى يومنا هذا.

3- استنتاج الفرضية الأولى:

بعد تحليل المحاور الثلاثة استخلصنا بأن الرجل يتعامل مع المرأة بالعنف فهو توقف كليا عن استعمال لغة الحوار ولجأ إلى استعمال لغة " العصا" و " المطرق" فقد استنفذ كل الطرق الودية لعلاج المشاكل. وقد استمد ذاك السلوك من مجتمع يسير وفق نظام أبوي يعمل على أن يكون الذكر هو المهيمن الأول والأخير فيه.

ففي المحور الأول وجدنا 21 امرأة من بين 36 حالة اللواتي بين سبب الضرب.

أما في المحور الثاني فقد اتضح أن من بين 36 حالة هناك 30 حالة يعشن المأساة يوميا ومن هنا يظهر لنا جليا أنه لا داعي لمعرفة أسباب الضرب مادام الرجل استنفذ لغة الحوار واندفع نحو" العصا" ليستعمله كوسيلة للتعبير.

فرغم وجود 6 رجال يتمتعون بمستوى تعليمي عالي من بين 36 رجل اللذين يضربون المرأة إلا أن مستواهم التعليمي لم يؤثر فيهم لكي يغيروا من نوع تعاملهم مع المرأة فهم يعيدون إنتاج نوع من علاقات الهيمنة التي كانت سائدة في الوحدة الأسرية القديمة.

ولهذا فالرجل مهما كان سواء متعلم أو غير متعلم فهو عنيف في تعامله لأنه نشأ في مجتمع جعل من العنف مقياس للرجولة.

أما في المحور الثالث فقد استنتجنا أن التربية لها تأثير كبير في جعل الرجل يستعمل العنف الجسدي كوسيلة للتعبير.

ومن هنا يتضح أن تلك السلوكات قد تمكنت فيه منذ الصغر ولهذا فرغم تعلمه ورغم بلوغه مناصب عليا إلا أن ذلك لم يغير من سلوكه اتجاه المرأة ويستعمل إلى يومنا هذا السوط كوسيلة لاستمرارية تفوقه عليها.

إذن كيف يمكننا أن نضع في الحسبان وجود علاقات تساوي بين الرجل والمرأة اليوم بينما منذ الصغر ونحن نغرس في الطفل فكرة أن الرجل هو المتفوق دائما؟ وهو يعيش في مجتمع لا يدين العقوبات الجسدية ، إن الرجل هو الوحيد الذي يتمتع بالقوة النفسية والجسدية لكي يحافظ على استمرار العنف الجسدي.

فطفل الأمس الذي نمى في هذا الجو هو رجل اليوم الذي بدون تفكير منه يصبح مسيطر إذ هو يعيد لصالحه الطريقة العادية للعلاقات بين الرجل والمرأة، ومازال يستعمل "العصا" كوسيلة لذلك إلى يومنا هذا، وهكذا تورث العملية لتصبح مع الزمان تقليدا.

الفصل الثامن

تحليل الفرضية الثانية

1- تحليل الفرضية الثانية:

في هذه الفرضية نحاول التمييز بين رد فعل المرأة المتعلمة اتجاه هذه الظاهرة والمرأة غير المتعلمة أي نربط الرفض بالمستوى التعليمي للمرأة المضروبة وقد قسمنا هذه الفرضية إلى أربع محاور:

المحور الأول: رد فعل المضروبة.

المحور الثاني: كيفية اللجوء إلى الطب الشرعي.

المحور الثالث: سبب اللجوء إلى الطب الشرعي اليوم.

المحور الرابع: الحل لهذه المشكلة.

1-1- المحور الأول: رد فعل المضروبة

في هذا المحور نحاول أن نبين رد فعل المرأة اتجاه هذا السلوك أي الضرب ، ونربط ذلك بالمستوى التعليمي، حيث نحاول إبراز دور المستوى التعليمي ومدى تأثيره في رد فعل المرأة.

رد فعل المرأة اتجاه الضرب

الفئة	محتوى الفئة	التكرار	النسبة%
موقف المرأة من الضرب	ترفض الضرب	60	%90.90
	لا ترفض الضرب	6	%9.10
	المجموع	**66**	**%100**

إن مشكل الضرب الذي تعاني منه المرأة ليس خاص ببلد ما أو منطقة معينة. فحسب الإحصائيات التي قامت بها المنظمة العالمية للصحة فما يقارب من 3 ملايين ونصف من

الناس يموتون كل عام من جراء ظاهرة العنف والنسبة العالية في هذه المجموعة هن النساء[1].

وهذا المشكل لا يعطى أية أهمية وهذا ليس في بلدنا فحسب ولكن في معظم البلدان فكما تقول Millet Kate: "المجتمع لا يدين العقوبات الجسدية، القوة موجودة في حالات منتشرة ومعممة في أغلبية النظم الأبوية المعاصرة ويجب وضع ملاحظة هنا هي أنها من اختصاص الرجل فهو الوحيد الذي يتمتع من الناحية البسيكولوجية والتقنية بالقوة لكي يحافظ غالبا على استمرار العنف الجسدي"[2].

فلهذا غالبا ما لا تتجرأ المرأة عن الكلام عن مشكلتها فكما تقول Erin pizgey :" فعلا المرأة التي تصرخ كانت دائما تعتبر كشيء مضحك"[3].

ونفس رد الفعل نجده عند المرأة الجزائرية وخاصة إذا علمنا أن الأسرة تلعب دور كبير في غرس بعض الأفكار في الأطفال منذ الصغر لكي يشبوا على ذلك فكما تقول سناء الخولي:" الأسرة ليست فقط أساس وجود المجتمع فحسب بل هي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الإجتماعية"[4].

فكل طفل يتلقى الدعائم والركائز التي يسير وفقها المجتمع الذي يعيش فيه، فالتنشئة الإجتماعية التي يتلقاها الطفل الذكر تختلف عن تلك التي تتلقاها الأنثى فمنذ الصغر تربى

---

[1] - Hiroshi Nakajimai*: " attention vie fragile! Refusons La violence et La negligence"in santé du monde, le magazine de l'organization mondiale de la santé, n1,janvier-fevrier 1993,p3.
*Directeur general de l'organisation mondiale de la santé.
[2] - Kate Millet: op.cit p58.
[3] - Erin pizzey: crie moins fort, les voisins vont t'entendre, ed des femmes, Paris, 1975, p13.
[4] - سناء الخولي، المرجع السابق، ص 37.

البنت على تقبل بل حتى الإعجاب بعنف الذكر الذي هو مصدر رجولته المجيدة فهن يبقين خاضعات لكل ظواهر الهيمنة بتصغير أنفسهن قدر المستطاع[1].

وهذا ما ظهر جليا من خلال استجواب 36 حالة حيث لاحظنا عليهن تردد كبير في الكلام فهن لا يصرحن عن معاناتهن ببساطة فالمرأة هي دائما في حالة ذعر وحزن فهي تأتي إلى مصلحة الطب الشرعي خفية عن الضارب الذي هو أحد أفراد أسرتها. فعادة ما تكون قلقة للعودة إلى المنزل لكي لا يلاحظ غيابها، لأنه في حالة ما إذا لاحظ الضارب أو عرف شيء ما عن ذهابها ونواياها فإنه لا محالة سوف يضاعف في سوء تصرفاته معها لكي لا تتجرأ للمجيء مرة أخرى.

إلا أن معظم النساء اللواتي استجوبنهن عادة لا يأتين إلى مصلحة الطب الشرعي بمجرد أن يضربن للمرة الأولى فهن يتحملن ذلك العنف. فكما تقول سناء الخولي:" الأنثى تربي وتكيف عقليا خلال الطفولة والبلوغ على أن تظهر دائما الخضوع والطاعة"[2].

فالطاعة بالنسبة للمرأة هي ميزة أساسية فيها فهي تربي دائما على الإنقياد والسكوت[3].

إلا أن ذلك الإنقياد والسكوت لا يمكن أن يدوم الدهر كله فهي إنسان لها شعور وأحاسيس فلا بد لها من يوم تنفجر فيه وتريد التصريح عن معاناتها وتغيير ولو القليل من حياتها تلك.

---

[1] - Camille lacoste Dujardin, Op.cit, p 144.

[2] - سناء الخولي: المرجع السابق ص 247.

[3] - Sonia Ramzi Abadir, Op.cit, p 146.

وإذا ما حاولنا التمييز بين رد فعل المرأة المتعلمة والمرأة الغير متعلمة لأدركنا أن معظمهن يرفضن ذلك الضرب حيث نجد أن نسبة 90,90% لا تتقبلن الضرب لكن ترين أن هذا هو مصيرهن.

ومن بين النساء اللواتي ترفضن الضرب (33 امرأة) نلاحظ أنه ليس لديهن نفس المستوى التعليمي فنجد من بينهن 9 نساء أميات، 9 نساء لهن مستوى ابتدائي، و 3 لهن مستوى متوسط و6 لهن مستوى ثانوي، و6 لهن مستوى عالي. فمن هنا نلاحظ أنه لدينا مستويات مختلفة ومتعددة وهذا ما يسمح لنا التطرق إلى الموضوع من كل جوانبه وخاصة من ناحية المستوى التعليمي فهذا التنوع يسمح لنا بالمقارنة بين مختلف تلك المستويات.

وإذا ما رجعنا إلى فرضيتنا نلاحظ أننا انطلقنا من فكرة كون النساء المتعلمات هن أكثر رفض للضرب من النساء غير المتعلمات فكما تقول سعاد خوجة:" من العوامل الهامة والحقيقة التي أدت إلى تغيير علاقات الهيمنة والسيطرة التي كانت سائدة بين الرجل والمرأة في الجزائر يمكننا ذكر العمل المأجور والتعليم لأنهما يعطيان الوسيلة لمواجهة بفعالية وبجدية الحياة العامة وأنهما يفتحان آفاق جديدة غير التي كانت تعيشها يوميا في بيتها فالتعليم يعتبر أساسي في تكوين المرأة بصورة جديدة"[1].

إلا أننا وجدنا في الأخير أن من بين 33 إمرأة التي ترفض الضرب هناك 6 حالات يتمتعن بمستوى تعليمي عالي أي جامعي لكن نلاحظ أنه لم يختلف رد فعلهن اتجاه الضرب عن النساء اللواتي يتمتعن بمستوى تعليمي متوسط أو بسيط و نفس الشيء بالنسبة للنساء

[1] - Souad Khodja: A comme Algérienne, ed E.N.A.L, Alger,1990,P91.

الأميات، وهذا ما ظهر من خلال استجوابهن. فهناك إمرأة تبلغ من العمر 38 سنة وهي أمية تعبر بصريح العبارة عن رفضها حيث تقول:" معلوم قعدت 20 سنة مع راجلي لولاني عمرو ماضربني أو هذا قعدت معاه 6 شهور برك ضربني شحال من خطرة بصاح كي ضربني خرجت، كسرت الشراع وشتكيت بيه."

وأخرى تبلغ من العمر 50 سنة وهي أمية أيضا تقول:" مع اللول ما شحنتش والثانية صديت الدار وقلبني أو زاد نزل علي بضرب أو هذي هي المرة اللي خرجت فيها أو درك راه قالي إلا حبيتي ترجعي أرجعي لدارك، أو هذي هي مرة ثانية ألي نصد الدار أو نسمحلوا أو نرجع".

فمن خلال كلام هاتين المرأتين، نلاحظ أنهن أميات وليس لديهن أدنى مستوى إلا أنهن لا يتقبلن ذلك الوضع ويرفضن الضرب بقوة فالأولى تقول مكثت في البيت مع زوجها الأول 20 سنة ولم يضربها ولو مرة واحدة بينما زوجها الثاني هذا لم يمكث معها سوى 6 أشهر إلا أنه ضربها عدة مرات فهي بمقارنتها بين زوجها الأول و زوجها الثاني، تبين لنا أنه لا يمكن لها أن تتحمل تلك الوضعية وزد عن ذلك فإنها لم تبق مكتوفة الأيدي حيث أنها اشتكت به فهي لم تسكت عن حالتها هذه وواجهت الوضع بكل قوة. فتلك المرأة على الرغم من أنها أمية إلا أنها عرفت كيف تواجه تلك الوضعية ولجأت إلى المحاكم لأنها قد ترددت عليها من قبل كونها إمرأة مطلقة سابقا ولم يلعب هنا التعليم دور في كيفية مواجهتها لتلك المشكلة.

والثانية كذلك نلاحظ عليها نفس الشيء فرغم جهلها فهي كذلك لم تسكت عن تلك الوضعية رغم أنها في الأول تسامحت نوعا ما مع الضارب حيث قالت:" مع اللول ما

شحنتش وثانية سامحت وثالثة صديت الدار...". إلا أنها لم تسكت حيث في آخر المطاف تركت المنزل وهذا يعتبر تعبير عن الرفض خاصة إذا علمنا أنه ليس لها مكان أين تذهب إليه فأهلها يقطنون في ولاية بعيدة وبالتالي يعتبر هذا تحدي لأنها لم تتردد وخرجت وعبرت ولو بطريقتها عن رفضها لذاك الضرب.

ونفس الشيء نجده عند النساء اللواتي لهن مستوى إبتدائي حيث كلهن يتفقن على رفض ذلك الضرب حيث تقول واحدة منهن : " كرهت نقلك الصح ماشي هذي هي المرة اللولة اللي ضربني وخرجت نخرج هكذا كل عام ما كاش عام اللي قعدت فيه في الدار".

و تقول أخرى : " ولا عودنا في ضرب لالا".

و تضيف أخرى : " مع اول قلت ما نشتكيش بخويا مي بصاح الخو اللي يجيبلك لبوليس ما شي خو".

وكذلك نفس الشيء بالنسبة للنساء الأخريات اللواتي يتمتعن بمستوى متوسط أو ثانوي فالرفض واحد بالنسبة لهن.

أما بالنسبة للواتي يتمتعن بمستوى تعليمي عالي فكان رد فعلهن كسابقتهن إذ تقول واحدة منهن:" j'en ai ras le bol " حملت هذاك الضرب زمان مي درك كي عاد يضربني باش يزوجني ما نقبلش أنا ما نسكتش كيما خواتاتي لخرين واش يقول إيه."

وحتى إذا ما تعمقنا جيدا في كلام الثلاث حالات في عينتنا اللواتي لا ترفضن الضرب لأدركنا أنهن في الحقيقة يرفض ذلك الضرب إلا أنهن يستسلمن للواقع ولو أنه مر، حيث تقول واحدة منهن : " بصاح نسكت واش تحب ندير". فكأنها تقول لا أستطيع فعل شيء وكأنه شيء مكتوب ومقدر. و نفس الشيء للحالتين الأخرتين.

ومن هنا يمكننا أن نستنتج أن المستوى التعليمي لم يلعب دور كبير في رد فعل المرأة اتجاه هذا الضرب حيث لم نجد فرق بين رد فعل المرأة المتعلمة والمرأة غير المتعلمة فكلهن يرفضن ذلك الضرب.

2-1- المحور الثاني: كيفية اللجوء إلى الطب الشرعي

نحاول أن نبين هنا كيفية لجوء المضروبة إلى الطب الشرعي هل كان بتوجيه أو بدون توجيه ونربط هذا السلوك بمستواها التعليمي.

كيفية اللجوء إلى الطب الشرعي

<table>
<tr><th>الفئة</th><th>محتوى الفئة</th><th>التكرار</th><th>النسبة%</th></tr>
<tr><td rowspan="3">اللجوء إلى الطب الشرعي بتوجيه %91,66</td><td>من طرف الشرطة</td><td>9</td><td>%25</td></tr>
<tr><td>من طرف الطبيب</td><td>15</td><td>%41,66</td></tr>
<tr><td>من طرف بعض أفراد العائلة</td><td>9</td><td>%25</td></tr>
<tr><td>اللجوء إلى الطب الشرعي بدون توجيه %8,34</td><td>لوحدها لأنها على علم بما يجب فعله في حالتها هذه</td><td>3</td><td>%8,34</td></tr>
<tr><td></td><td>المجموع</td><td>36</td><td>%100</td></tr>
</table>

بعدما حاولنا في المحور الأول معرفة رد فعل المرأة المتعلمة والمرأة غير المتعلمة اتجاه الضرب نحاول الآن معرفة كيفية لجوء المرأة سواء المتعلمة أو غير المتعلمة لمصلحة الطب الشرعي وهل كان هذا المجيء نابع منها هي ذاتها مما يعبر عن وعيها، أم أن هناك أناس وجهوها وبالتالي هي ذاتها لا تعرف شيء ما عن ما يجب أن تفعله. وفعلا وجدنا أن هناك نسبة كبيرة من النساء لا يعرفن أنه عليهن الذهاب إلى مصلحة الطب الشرعي للحصول على شهادة طبية ثم بعد ذلك يتم الذهاب إلى مركز الشرطة لرفع

دعوى أو لتقديم شكوى وتقدر نسبة هؤلاء النساء بـ 91,66% وهناك نسبة قليلة جدا تقدر بـ 8,34% أي 3 نساء فقط اللواتي أتين بأنفسهن أو بمحظ إرادتهن دون أن توجهن من طرف شخص ما. وهؤلاء النساء يتمتعن بمستوى تعليمي عالي فهن على علم بما يجب أن تفعلنه في مثل حالتهن تلك.

أما الأخريات فأتين إلى مصلحة الطب الشرعي بتوجيه، فهناك 9 نساء أتين بتوجيه من الشرطة حيث تقول واحدة منهن:" كي رحت كوميساريا قالولي لازم تروحي لطب الشرعي باش ديري سرتافيكا."

وهناك 15 إمرأة وجهن من طرف الطبيب حيث تصرح واحدة منهن: " كي ضربني جاوني ليموراجي روحت للطبيب قالي راكي ما دام طرحتي ومن ثم قالي لازم ديري سرتفيكا في ميدسين ليقال."

و تقول أخرى :" جيت للطبيب الشرعي لخطرش كي روحت لطبيبة عقبت على اولاد قالتلي بلاك ولدك وقيل ميت وقالتلي روحي للطبيب الشرعي باش ديري سرتفيكا."

فنلاحظ أنه رغم خطورة حالة تلك النساء إلا أنهن لا يعرفن ما يجب فعله ولولا أن الطبيب وجههن لسكتن على ذاك الوضع رغم أن هناك 3 نساء يتمتعن بمستوى تعليمي عالي و6 نساء ذات مستوى ثانوي.

بالإضافة إلى ذلك هناك 9 نساء وجهن من طرف أحد أفراد العائلة فمن هنا نستنتج أن تقريبا كل النساء أتين إلى مصلحة الطب الشرعي بتوجيه فهن لا يعرفن ما يجب فعله ولولا ذلك التوجيه لما صرحن عن ذلك الضرب.

وهنا نلاحظ أن المستوى التعليمي كان له دخل في كيفية لجوء المرأة المضروبة إلى مصلحة الطب الشرعي حيث أن معظم النساء غير المتعلمات أو ذوات المستوى البسيط لم يعرفن أنه عليهن اللجوء إلى مصلحة الطب الشرعي على عكس النساء المتعلمات اللواتي أتين إلى مصلحة الطب الشرعي لأنهن على دراية بضرورة المجيء إلى هذه المصلحة، و خاصة أنهن يتمتعن باستقلالية مالية و ذلك بفضل عملهن.

حقيقة لقد غير العمل مجرى حياة المرأة حيث حقق لها الإستقلال الإقتصادي الذي نتج عنه البلوغ الفكري إذ أصبحت قادرة على التصرف دون الرجوع إلى الأب أو الزوج وأصبحت تعرف أيضا أنها عاشت من نفقات الأب أو الزوج يحتم عليها أن تبقى تحت وصايتهما[1].

فحقيقة إن التعليم فتح المجال أمام المرأة المتعلمة إلا أن هذا المجال هو ضيق ومحدد فهي تصطدم دائما بالقوانين الصارمة السائدة في المجتمع والتي تعمل على إبقاء المرأة خاضعة رغم تعليمها.

ويمكننا أن نستنتج أيضا أن مصلحة الطب الشرعي شيء جديد أو محدث عندنا فالمرأة قديما كانت تلجأ إلى بيت أبيها أو لأحد أفراد عائلتها عندما كانت تضرب إلا أن الأمر تغير حيث حلت مصلحة الطب الشرعي محل البيت العائلي وهذا ما يفسر قلة النساء اللواتي هن على علم بأنه عليهن اللجوء إلى مصلحة الطب الشرعي.

1- Sonia Ramzi Aabadir : op. cit P186.

1-3- المحور الثالث: سبب اللجوء إلى الطب الشرعي اليوم

في هذا المحور نحاول معرفة سبب لجوء الضحية اليوم إلى الطب الشرعي لأن كما سبق ذكره أن الضرب متكرر عند جميع الحالات فلماذا اليوم تأتي الضحية إلى الطب الشرعي ونحاول ربط ذلك أي الإجابة بمستواها التعليمي وهل فعلا ستقدم شكوى لدى المصالح المعنية

سبب اللجوء إلى الطب الشرعي اليوم

الفئة	محتوى الفئة	التكرار	النسبة%
اللجوء إلى الطب الشرعي لتقديم شكوى فعلا لدى المصالح المعنيه %50	لكي تتحصل على الطلاق	9	%25
	لكي تبطل الزواج المفروض عليها	3	%8,33
	لكي تشتكي بيه	3	%8,33
	لكي تخرج من البيت	3	%8,34
اللجوء إلى الطب الشرعي بدون تقديم شكوى لدى المصالح المعنية %50	لكي تخيف بها الضارب	3	%8,34
	بدون فعل شيء	9	%25
	الإبقاء على الوثيقة كسلاح للمستقبل	6	%16,66
	المجموع	**36**	**%100**

هنا نحاول معرفة ما ستقوم به المرأة المضروبة بعدما أتت إلى مصلحة الطب الشرعي وهل فعلا سوف تقدم شكوى لدى المصالح المعنية أم لا وخاصة أننا نعلم أن معظم النساء أتين إلى مصلحة الطب الشرعي بتوجيه. ولولا ذلك التوجيه لما صرحت عن معاناتهن وسكتن عن تلك الوضعية كما هو الحال بالنسبة لمعظم النساء المضروبات. ومن خلال استجواب النساء وجدنا أن نصفهن قررن تقديم شكوى والنصف الآخر لا

ينوين تقديم شكوى ولكن تبقى الشهادة الطبية كسلاح في أيديهن. و18 من النساء اللواتي قررن تقديم شكوى لهن مستويات مختلفة فهناك منهن من يتمتعن بمستوى إبتدائي، متوسط، ثانوي أو عالي وهناك أيضا الأميات. فهؤلاء النسوة رغم اختلاف مستوياتهن إلا أنهن يتفقن على فكرة ضرورة تقديم شكوى للتخلص من مشكلتهن فكما صرحت 9 من النساء فإن تلك الشهادة الطبية ستسهل عليهن الطلاق حيث تقول واحدة منهن:" نشكي بيه لوكيل الدولة باش نتهن منو أو نطلق". ونجد واحدة ذات مستوى عالي تستعمل تلك الشهادة لرفض الزواج الذي فرضه عليها أبوها حيث تقول:" جيت باش ندير سارتفيكا باش نواريها للقاضي يوم زواجي ونقولو بلي ضربني باش يسيف عليا الزواج أوهكذا نتهنى من هذا الزواج".

وهنا نلاحظ أنها استعملت تلك الشهادة في مواجهة الأب ولولا مستواها التعليمي العالي لما استطاعت فعل ذلك لكن يبقى ذلك في حدود.

أما 18 نساء الأخريات اللائي لايجدن جدوى من تقديم شكوى لدى المصالح المعنية فقد إجتمعت بينهن المتعلمات والأميات على حد سواء ، ولكن رغم ذلك يحتفظن بالشهادة الطبية لكي تبقى لديهن كسلاح لتخفن بها الضارب وبذلك تصبح الشهادة الطبية كسلاح في يد المرأة لكي لا يتجرأ الضارب على معاودة الكرة حيث تقول واحدة من النساء:" كي جيت ندير سرتفيكا ماشي باش نشتكي بيه باش نخوفو برك".

أو كسلاح يمكن إستعماله مستقبلا حيث تقول واحدة منهن :" تتسمى هذي تبقى سلاح في يدي ماشي راني رايحة نتبلى ولا نشتكي بيه Demain ولا cet après midi مازال ما نشتكيش بيه".

وتقول أخرى :" كي جيت ندير سرتفيكا ماشي باش نشتكي بيه لو كان نشتكي بيه واش من وجه نقابل بيه بابا بصاح تبقى سرتفيكا On ne sait jamais كشما يصرا منا لغدوى بلاك نستحقها".

غير أن هناك أخريات من لا يتجرأن حتى على التخويف الضارب لظروفهن الخاصة حيث تقول إحداهن:" قتلك لو كان ماشي ياما ألي مريضة بالسكر لو كان راني شتكيت عندي بزاف مي بصاح ا غالب...". أما أخرى فلا ترى أية فائدة في تلك الشهادة حيث تقول:" نقولك الصح دوركة مارانيش نحوس عليها (سرتفيكا)."

فمن هنا نتسائل هل لدى هؤلاء النساء حل آخر مادام أنهن ليست لديهن نية الشكوى وهذا ما سوف نحاول الإجابة عليه في المحور التالي.

غير أننا نستنتج في هذا المحور أنه ليس هناك فرق بين المتعلمة والأمية هما على حد سواء مادام إجتمعا في كلتا الحالتين أي في حالة إقبالهن على تقديم شكوى أو إبتعادهن عن فعل ذلك، فهنا التعليم لم يلعب دور كبير في صقل قرارات تلك النسوة حيث لم يختلف قرار المتعلمة عن الأمية.

4-1- المحور الرابع: الحل لهذه المشكلة

في هذا المحور نحاول معرفة الحل الذي تقترحه المستجوبات للتخلص من ظاهرة الضرب. ونحاول التمييز أو وضع مقارنة بين الحل الذي تقترحه المتعلمة والحل الذي تقترحه غير المتعلمة.

الحلول المقترحة لحل المشكلة

الفئة	محتوى الفئة	التكرار	النسبة%
لديهن حل للمشكلة %86,96	الطلاق هو الحل	24	%34,78
	العمل هو الحل	6	%8,69
	السحر هو الحل	6	%8,69
	خروج المتسبب في المشكلة من المنزل	9	%13,05
	الدراسة هي الحل	3	%4,35
	الهروب هو الحل	9	%13,05
	رجوع الزوج من الهجرة هو الحل	3	%4,35
ليس لديهن حل للمشكلة %13,04	انعدام الحل	3	%4,35
	ليس بمقدورها فعل شيء	6	%8,69
	المجموع	**69**	**%100**

من خلال استجوابنا للمبحوثات (36 حالة) وجدنا أن هناك نسبة %86,96 من النساء اللواتي أعطين إقتراح لحل مشكلتهن وهي نسبة عالية إذا قورنت بنسبة تلك الحالات اللواتي لم يقدمن حل لمشكلتهن والتي تقدر بنسبة %13,04 فقط.

حيث وجدنا 12 امرأة متزوجة يرين في الطلاق الحل الأنجح والوحيد للتخلص من مشكلتهن فهن لا يتمتعن بمستوى تعليمي عالي لكن استطعن أن يجدن الحل لكي يضعن

حد لمعاناتهن حيث تصرح إحداهن:" الطلاق اللي يهنيني منو لوكان عندي حل واحد أخر لو كان ما جيتش لهنا كيما قتلك غير الطلاق اللي يهنيني منو".

وتقول أخرى:"بصاح دورك هو ولا أنا نخرج بورقة الشراع كيما حب ياخوتي بصاح الحاجة اللي تجيبلي لي بروبلام أنا نبعد عليها".

فكلهن يؤكدن على أن الطلاق هو الحل الوحيد للتخاص من مشكلتهن لأن الكيل طفح بهن ولا يستطعن الإستمرار في تلك المعيشة.

غير أن هناك من يجدن في العمل أو التعليم عامل من العوامل الذي قد يساعدهن في مواجهة مشكلتهن حيث تقول سعاد خوجة مؤكدة على ذلك:" من العوامل الهامة والحقيقية التي أدت إلى تغيير علاقات الهيمنة والسيطرة التي كانت سائدة بين الرجل والمرأة في الجزائر يمكننا ذكر العمل المأجور والتعليم لأنهما يعطيان الوسيلة للمواجهة بفعالية وبجدية الحياة العامة ولأنهما يفتحان آفاق جديدة غير التي كانت تعيشها يوميا في بيتها فالتعليم يعتبر أساسي في تكوين المرأة بصورة جديدة"[1].

حيث تقول واحدة منهن :" بصاح خلاص كرهت مليت من هذ لمعيشة راني حابة نصيب خدمة باش نخدم على ولادي لخطرش لويقتاش بابا يبقى يصرف علينا أو غير الخدمة اللي تهنيني منو".

فحقيقة أن العمل يغير مجرى حياة المرأة حيث يمنح لها استقلاليتها وخاصة الإستقلالية المالية إذ تصبح قادرة على التصرف دون الرجوع إلى الوصي وكذلك ترى أخرى في

---

[1] - Souad Khodja : oP. cit p91.

مواصلة تعليمها حل لمشكلتها حيث تقول:"راني دايرة بروجي في راسي Il faut que j'ai un diplôme لخطرش الدنيا دوركه راهي تمشي بلي ديبلوم".

فرغم أنهن لا يتمتعن بمستوى تعليمي عالي إلا أنهن استطعن إيجاد حل لمشكلتهن، فلا دخل للتعليم في اتخاذ مثل هذه الحلول.

أما بالنسبة للواتي يتمتعن بمستوى تعليمي عالي، فنجد اثنتان منهما لا تستطيعان فعل شيء وذلك لظروفهما الخاصة التي تتمثل في مرض الأم أوكون الضارب هو المعيل الأول والأخير للعائلة. فهما لا تستطيعان القيام بشيء خوفا على صحة الأم المتدهورة، و الثانية فهي متعلمة ضف إلى ذلك تتمتع باستقلالية فهي أستاذة فهذه الأخيرة في الأول اقترحت حل حيث تقول:" راني نفكر نهرب مع واحد نحبو بصاح راني خايفة". حيث أنها فكرت في الهروب غير أنها تراجعت في الأخير ، فرغم مستواها العالي واستقلالها المادي إلا أنها تبقى دائما تحت سيطرة الأفكار السائدة في المجتمع حيث تقول في الأخير : " بصاح راني خايفة يدور عليا في « franchement je ne sais pas,l'avenir ».

فرغم مستواها التعليمي واستقلالها المادي إلا أنها في الأخير لم تقدم أي حل بيّن وواضح لمشكلتها.

و هناك أخرى ترى في رجوع زوجها من المهجر وعودتها إلى بيت الزوجية حل لمشكلتها لأن هذه الأخيرة تتعرض للضرب من طرف الأخ.

لكن الملفت للإنتباه هو أن هناك 3 نساء فكرن في حل مخالف ولم يأتي لأذهاننا ولو للحظة واحدة حيث تقول واحدة منهن :" عندي واحد الحاجة أومالفة نديرها باش نكسب

الرجل بالسحور درتها ديجا لختي صغيرة وخرجت عليها. أوراني معاولة نروح عند واحد الطالب في شيفالو قالو لي عليه بليك مليح".

فدخول المرأة عالم الشعوذة والسحر موجه من طرف أحساسها بكونها مظلومة. أي أحاسيس شخص الذي يظن أنه غير قادر على تغيير الواقع الخارجي، فعدم القدرة في مواجهة الواقع يتحول إلى قوة في عالم الخيال. ففي عالم السحر المرأة ترى نفسها قوية على جنس الذكر ... فهي تسحر الزوج وتقوم بهذه التصرفات خفية عنه وعن أهله، فهي تستعمل هذه الوسائل لإفساد الظاهر. فالقوي الذي لا نستطيع مواجهته وجها لوجه نستعمل الحيل والمكر معه ولهذا فالسحر يستعمل بكثرة في الأسر المغربية[1].

فهؤلاء النسوة اللواتي قدمن لنا مثل هذا الحل مؤكدات على نجاعته و واثقات من فعاليته حيث أضافت واحدة منهن :" ولا ما أممنتونيش سيبووه".

فمن هنا يتأكد لنا أن الأسرة الجزائرية مازال يغلب عليها الطابع الخرافي مادام مازالت مثل هذه التصرفات سائدة فيها.

لكن ما يمكن استنتاجه من خلال ما سبق ذكره أن التعليم لم يلعب دور في كيفية اتخاذ القرارات المستقبلية أو في اقتراح المستجوبات لحلول لمشكلتهن هاته ، حيث أننا وجدنا معظم اللواتي قدمن حلول لمشكلتهن لا يتمتعن بمستوى تعليمي عالي على عكس اللواتي لم يقدمن حل لمشكلتهن هاته. فالتعليم حقيقة يفتح المجال أمام المرأة لكن يبقى ذلك دائما

---

[1] - Acte du colloque : op. cit pp33-34.

في حدود، فهذه الأخيرة تصطدم بضوابط إجتماعية صارمة التي تعمل على إبقاء الأمور على حالها في المجتمع الجزائري.

2- إستنتاج الفرضية الثانية:

يمكننا أن نستنتج أن المستوى التعليمي لم يلعب دور كبير في رد فعل المرأة اتجاه هذا الضرب حيث لم نجد فرق بين رد فعل المرأة المتعلمة والمرأة غير المتعلمة فكلهن يرفضن ذلك الضرب.

لكن المستوى التعليمي لعب دوره في كيفية لجوء المضروبة إلى مصلحة الطب الشرعي حيث أن معظم النساء غير متعلمات أو يتمتعن بمستوى بسيط لم يعرفن أنه عليهن اللجوء إلى مصلحة الطب الشرعي، على عكس المتعلمات اللواتي هن على دراية على أنه عليهن المجيء إلى هذه المصلحة.

ويمكننا تفسير ذلك إلى أن مصلحة الطب الشرعي شيء جديد أو محدث عندنا فالمرأة قديما كانت تضرب إلا أن الأمر تغير حيث حلت مصلحة الطب الشرعي محل البيت العائلي غير أنه لازالت نسبة قليلة من النساء اللواتي يلجئن إلى مصلحة الطب الشرعي وذلك راجع إلى الحشمة التي مازالت تطبع حياة كل جزائري، فهو لا يتجرأ على البوح بما يسميه بأسراره الشخصية فيبقى الضرب مخفي لأنه يعتبر التصريح عن الزوج الذي يضرب زوجته أو الأخ الذي يضرب أخته أمر سيء وعبر عنه بكلمة "عيب" وكذلك الأمر بالنسبة لتقديم شكوى لدى المصالح المعنية حيث لم يكن الفرق بين المتعلمة وغير المتعلمة إذ من بين اللواتي صرحن عن تقديمهن شكوى لدى المصالح المعنية اجتمع فيهن المتعلمات بالأميات ونفس الشيء بالنسبة للواتي لا يقدمن شكوى ضف إلى ذلك أن الحلول

المقدمة من طرف تلك النسوة لم تختلف فيه المتعلمات عن الأميات حيث أنه فعلا واحدة من المتعلمات قدمت حل و هو الهروب في أول الأمر لكن تراجعت عن ذلك في الأخير.

ويمكن تفسير ذلك بأن المستوى التعليمي يفتح فعلا مجال نفوذ للمتعلمة لكن ذلك المجال يبقى ضيق حيث أن المستوى التعليمي يعطي لها الفرصة لتفكير جديد لكن هذه الأخيرة تبقى تحت سيطرة الأفكار السائدة في المجتمع وتحت ضوابط إجتماعية صارمة التي تعمل على إبقاء المرأة خاضعة فهذه الفكرة متنقلة من جيل إلى آخر.

فوضعية المرأة الجزائرية هي هي سواء كانت خادمة ، عاملة، مزارعة، سكرتيرة، بائعة ، قاضية ، معلمة ، ممرضة... فمهما عملنا فإنها تبقى دائما وأبدا امرأة فهذه طبيعتها والجزائري ينظر إليها على أساس ذلك[1].

---

[1] - Fadela M'Rrabet, Op.cit, p 23.

الفصل التاسع

تحليل الفرضية الثالثة

1- تحليل الفرضية الثالثة:

نظرا لأهمية الحالة المدنية للمرأة المضروبة ارتأينا أن نربط ذلك بمدى رفضها للضرب، حيث نحاول هنا التمييز بين تصرفات المرأة المتزوجة والعازبة اتجاه هذا السلوك، و قد قسمنا هذه الفرضية بدورها إلى أربع محاور. وهي نفس محاور الفرضية الثانية و تتمثل فيما يلي:

المحور الأول: رد فعل المضروبة

المحور الثاني: كيفية اللجوء إلى الطب الشرعي

المحور الثالث: سبب اللجوء إلى الطب الشرعي

المحور الرابع: الحل لهذه المشكلة

و نظرا لأننا نستعمل بالنسبة لهذه الفرضية نفس الجداول الفرضية السابقة أي الثانية ارتأينا عدم إعادة الجداول و ذلك تجنبا للتكرار

1-1- المحور الأول: رد فعل المضروبة

إذا ما حاولنا معرفة رد فعل المرأة اتجاه ظاهرة الضرب، نلاحظ أنه من بين 36 حالة نجد أن هناك 33 حالة ترفض ذلك الضرب، و ذلك بنسبة 90,90%، و حتى الثلاث حالات اللواتي ظاهريا لا ترفضن الضرب، فهن في قرارة نفسهن ترفضنه، لكنهن لا تستطعن فعل شيء، و قد ترين أن الضرب أمر مقدر عليهن و لا تستطعن الهروب منه، حيث تقول: «اللي تغيض هو أن بابا تبدل أو عاد هكذا ملي ماتت ياما و أحنا في حالة ما تتشافش بصاح نسكت واش تحبيني ندير».

و هذه الأخيرة هي عازبة و مضروبة من طرف الأب، و لهذا لا تستطيع مواجهته و تقول أن تعرضها للضرب شيء مقدر و محتوم، و هي لا تستطيع فعل شيء تجاهه.

فصحيح أن الحالات كلهن يرفضن الضرب سواء كن متزوجات أو غير متزوجات ، لكن سنحاول الآن أن نفرق بين المتزوجات و العازبات بقياس أن صح التعبير ذلك الرفض هل هو نفسه عند المتزوجة و العازبة ؟ أي هل هما على حد سواء ؟ و ذلك من خلال التعرض لأجوبتهن عن هذا السؤال. و لقد قمنا بهذه المقارنة على أساس أن المتزوجة أي المضروبة من طرف الزوج لها من يحميها و يعينها على ذلك الزوج المسيطر، و ذلك الحامي يتمثل في عائلتها الأصلية التي سوف تقف لا محالة إلى جانبها على غرار غير المتزوجة و المضروبة سواء من طرف الأب أو الأخ و التي ليس لديها في هذه الحالة من يعينها لأن الضارب هنا يصبح واحد من أفراد أسرتها الأصلية.

الملاحظ أن من بين 21 امرأة متزوجة هناك 3 نساء يضربن من طرف الأخ و ليس الزوج كالأخريات ، فاثنتان متزوجات إلا أن الزوج يعمل في الصحراء أو يسافر إلى الخارج كثيرا، لدى عند سفر أزواجهما فهما تقيمان في بيت أهلهما لأنهما لا تستطيعان المكوث وحدهما في البيت الزوجي، بسبب رفض الزوج لذلك، و المستجوبة الثالثة هي في حالة طلاق (غضبانة).

و كما قلنا سابقا سنحاول المقارنة بين رد فعل المتزوجات و رد فعل العازبات، حيث لدينا 18 امرأة يضربن من طرف الزوج و من بينهن 12 حالة كان رد فعلهن تجاه ذلك الضرب الخروج من بيت الزوجية لعدة مرات لأن كما سبق ذكره أن الضرب عندهن متكرر، حيث تقول واحدة منهن: «كرهت نقل أصح ماشي هذي هي لمرة لولة ألي

ضربني فيها و خرجت، نخرج هكذا كل عام ما كاش عام اللي قعدت فيه في الدار». و تقول أخرى أيضا: «في كل مرة نروح لدارنا غضبانة و اليوم كي جيت نذير سرتفيكا ماشي باش نشتكي باش نخوفو بيها برك لخطرش أكرهت أو كيما يقولو ناس زمان شردودة مردودة ماكي مطلقة ماكي مردودة»

و هن كما سبق ذكره قد وجدن من يعينهن على ذلك الزوج المسيطر، حيث كان بيت الأهل مفتوح أمامهن، فكن يذهبن إلى أهلهن غاضبات و بعد مكوثهن في بيت الأهل لمدة غير محددة يقوم الزوج و حتى أهل الزوج بالمصالحات، و بعد ذاك تعود الزوجة إلى البيت الزوجية و لكن بعد أخذ و رد.

و فعلا كما رأينا فإن هناك 12 امرأة من بين 18 نساء مضروبات من طرف الزوج قد خرجن من بيت الزوجية كرد فعل عن ذلك التصرف ، إلا أن ثلاثة منهن خرجن ليس إلى بيت الأهل، لكن ذهبن إلى المصالح المعنية لأن علاقتهن مع العائلة ليست وطيدة، و لهذا حلت مصلحة الطب الشرعي محل بيت الأهل، حيث تقول واحدة منهن : «معلوم قعدت 20 سنة مع راجلي لولاني عمرو ما ضربني أو هاذا قعدت معاه 06 شهر ضربني شحال من خطرة بصاح كي ضربني خرجت كسرت الشراع أو شتكيت بيه»

أما الستة الباقيات فكن يتسامحن مع الزوج ظنا منهن أن مع تقدم الزوج في السن أو مع طول مدة الزواج يتخلى عن ذلك التصرف معهن، لكن لم يحدث شيء من هذا القبيل، حيث أن الزوج لم يغير شيء من تصرفاته و هذا ما أدى بهن إلى اللجوء إلى الطب الشرعي اليوم. حيث تقول إحداهن: «بزاف شحال يعيا يحمل هاذ القلب لو كان جا بير لو كان راهو فاض كنت كل مرة نسمح و نقول بلاك يتكاكه و يستعقل»

أما الثلاثة النساء المتزوجات و المضروبات من طرف الأخ فإنهن ترين في رجوع الزوج من السفر الملجأ الوحيد لهن للهروب من ضرب الأخ لهن. فهن على عكس الأخريات اللواتي يلجئن إلى بيت الأهل هروبا من ضرب الزوج لهن، فهن تهربن من بيت الأهل إلى بيت الزوج حيث تقول واحدة منهن : «مع لول قلت ما نشتكيش بخويا مي بصاح الخو اللي يجيبلك la police ماشي خو»

و هذه الأخيرة ترى أن الشكوى بأخيها أمر سيء كما تقول هي بنفسها "عيب" ، فالمجتمع لا يرحم و سوف يلومها الجميع إن فعلت ذلك ، لكن هذا الأخ الذي تجرأ هو و أحضر الشرطة فإنه لم يعد ذلك الأخ الذي تولى له الطاعة.

كذلك العازبات الأخريات و المضروبات من طرف الأخ أو الأب يشاطرنها الرأي في ذلك، حيث لا يستطعن تقديم شكوى إلا 6 منهن اللواتي قررن تقديم شكوى فعلا.

فثلاثة قدمن شكوى ضد الأب، فرغم كونهن عازبات إلا أنهن استطاعن أن تواجهن ذلك الأب المسيطر، و ذلك يعود لكونهن متعلمات ، أضف إلى ذلك كونهن يتمتعن باستقلالية مالية. فكما تقول Sonia Ramzi Abadir : «إن العمل يغير مجرى حياة المرأة إذ يعطيها الاستقلالية المالية التي تسمح لها و تجعلها بالغة، قادرة على التفكير دون الرجوع إلى الأب أو الزوج، فشخصيتها تتضح و تتحدد ميزاتها، فهي تعرف أنها إذا عاشت من نفقات الأب يحتم عليها أن تبقى تحت وصايته»

و هذا ما مكن واحدة منهن أن تواجه ذلك الأب، حيث تقول: «J'en ai raz le bol حملت هذاك الضرب زمان mais دوركه كي عاد يضربني باش يزوجني ما نقبلش، أنا ما نسكتش كيما خواتاتي لخرين، واش يقول إيه». فهذه الأخيرة استطاعت أن تواجه الأب

على الرغم من أنها تعلم بأنه ليس لها مكان يأويها، فهي ليست كالمتزوجة التي تغضب مع زوجها فتجد بيت الأهل مفتوح أمامها، فرغم ذلك فعلت ذلك و واجهته و ذلك لكونها مستقلة ماليا و تستطيع أن تدبر أحوالها لوحدها.

أما 3 حالات الأخريات فهن يتيمات الأم و حتى الأب تركهن وحدهن مع الأخوة و أعاد الزواج، و هن يتلقين الضرب من طرف الأخ، إلا أنهن قررن التصدى له رغم انعدام وجود شخص ما يأوينهن. إلا أنهن تفضلن الشارع على أن تعيشن في جحيم مع ذلك الأخ المسيطر، حيث تقول واحدة منهن : «ما يعطينيش الوقت باش نهدر نقلك أصح ما حملتش نعيش هكذا je préfère نروح للزنقى أو لا نبقى معاهم ، ولات الزنقى ارحم»

إلا أن رغم وجود حالات من نساء عازبات لهن نفس تصرفات النساء المتزوجات إلا أن هناك ستة عازبات كان لهن تصرف خاص حيث أن ثلاثة منهن تضربن من طرف الأب و تعبر واحدة منهن إذ تقول : «بصاح كي توصل للضرب هكذا لا لا».

لكنها لا تستطيع فعل شيء حيث تفوض أمرها إلى ا إذ ترجع و تقول: «يعيا و يفرج ربي» ، أما 3 أخريات فلهن ظروف خاصة بهن. فاثنتان أبوهما متوفي و الثالثة أمها مريضة، و هذا الأخ الضارب هو الذي يعيل العائلة و لهذا فهن لا تستطعن فعل شيء. خاصة في حالة تلك المرأة التي لديها أم مريضة، فهذا يعتبر المانع الذي منعها من التصدي للأخ ، فهي تقول : «أكرهت حشمنا ، حشمنا بزاف لو كان ما شي ياما ألي مريضة بالسكر لو كان راني اشتكيت عندي بزاف بصاح ا غالب»

فرغم وجود تلك 6 حالات اللواتي يرفضن فعلا الضرب، لكن تصرفهن اتجاه الضرب كان مخالف للأخريات، فرغم اختلاف تصرفات سواء المتزوجات أو العازبات و ذلك إما

بالذهاب إلى بيت الأهل أو بتقديم شكوى أو الهروب إلا أننا نلاحظ أن ردود أفعال المتزوجات كان أشد إظهارا للرفض من غير المتزوجات. حيث أن 12 امرأة من بين 21 امرأة متزوجة قررن ترك بيت الزوجية، 6 منهن يأملن أن تتغير وضعيتهن و ثلاثة قررن تقديم شكوى، و ثلاثة قررن الخروج من بيت الزوج مع تقديم شكوى. و هكذا فإن رفض ذلك الضرب من طرف المتزوجات كان أكثر بروزا عنه عند العازبات و ذلك لوجود من يعين الزوجة على ذلك و هم الأهل طبعا.

كذلك لأن المرأة بصفة عامة تستطيع مواجهة الزوج لأن المجتمع يسمح لها بذلك نوعا ما على غرار مواجهة الأب أو الأخ اللذان هما أقرب إلى المرأة من زوجها. و كأن تصحيح الأب و الأخ للمرأة لا يدينه المجتمع و يجعله كوسيلة للتربية بينما تصحيح الزوج لزوجته فهو مدان من طرف أهل الزوجة.

و لهذا فإن المتزوجة لها نوعا ما الحق أو الحرية في إظهار رفضها لذلك الضرب على عكس العازبة الذي يرفض منها ذلك و لا يقبل بتاتا.

<u>2-1- المحور الثاني: كيفية اللجوء إلى الطب الشرعي</u>

أما عن كيفية اللجوء إلى الطب الشرعي ، فليس هناك فرق بين المتزوجة والعازبة فمن بين 36 حالة هناك 33 حالة ، جئن بتوجيه إما من طرف الشرطة حيث تقول إحداهن: «كي رحت كوميساريا قولولي لازم تروحي لطب الشرعي باش ديري سرتافيك» و إما من طرف الطبيب ، حيث تصرح إحداهن: «كي ضربني جاوني ليموراجي روحت للطبيب قالي راكي مادام طرحتي و من ثم قالي لازم ديري سرتفيكا في ميدسين ليقال».

و إما من أحد أقاربها ، حيث تقول إحداهن: «ياما قالتلي روحي لميدسين ليقال ديري سرتفيكا أو بابا ثانيك قالي روحي». و ذلك سواء كن عازبات أو متزوجات إلا ثلاثة منهن و هن عازبات جئن لوحدهن و بمحض إرادتهن، حيث تقول واحدة منهن : «كي عاد يضربني باش يزوجني مانقبلش على جال هذي جيت اليوم ميدسين ليقال باش ندير سرتفيكا، جيت وحدي ما حبيتش نقول لحتى واحد». و هذه الأخيرة ليس لكونها عازبة هو الذي يساعدها على اللجوء إلى الطب الشرعي لوحدها و لكن مستواها التعليمي هو الذي عمل على أن تكون على علم بوجود هذه المصلحة و كذلك بوجوب اللجوء إليها في مثل حالتها تلك.

و يمكننا الاستنتاج من ذلك أن مصلحة الطب الشرعي شيء جديد أو محدث عندنا، فالمرأة قديما كانت تلجأ إلى بيت أبيها أو لأحد أفراد عائلتها عندما كانت تضرب إلا أن الأمر تغير، حيث حلت مصلحة الطب الشرعي محل البيت العائلي و هذا ما يفسر قلة النساء اللواتي يترددن إلى هذه المصلحة.

فالعازبة هنا و المتزوجة على حد سواء لم يكن على علم بوجود هذه المصلحة و لا على ضرورة اللجوء إليها في حالتهن تلك ، فلولا ذلك التوجيه لما صرحن عن معاناتهن. فلا زالت الحشمة تطبع حياة كل جزائري، فهو لا يتجرأ على البوح عن ما يسميه أسراره الشخصية و يبقى إذن الضرب مخفي لأنه يعتبر من العيب التصريح عن الأخ يضرب أخته أو زوج يضرب زوجته.

1-3 - المحور الثالث: سبب اللجوء إلى الطب الشرعي اليوم

و فيما يخص قرار المرأة بعد اللجوء إلى الطب الشرعي، و هل سوف تشتكي فعلا ؟ فهذا ما سوف نتعرض إليه الآن.

و يجب وضع ملاحظة هنا هو أن هناك تساوي في العدد بصفة عامة بين اللواتي يقدمن شكوى و اللواتي لا يقدمنها. و لكن بالنسبة للواتي يقدمن شكوى فعلا لدى المصالح المعنية نجد أن من بينهن 12 امرأة متزوجة و 6 عازبات أي أن عدد المتزوجات اللواتي يقدمن فعلا شكوى لدى المصالح المعنية يقدر بضعف العازبات. إذ من بين 50% من اللواتي يقدمن شكوى فعلا هناك 33,36% منهن متزوجات. فالنسبة هنا مرتفعة على غرار العازبات اللواتي يقدرن بـ 16,66%. و من بين النساء المتزوجات هناك تسعة نساء قدمن شكوى في حق الزوج و ذلك لطلب الطلاق بينما ثلاثة منهن قدمن شكوى في حق أخيهن.

و فيما يخص ستة عازبات، فثلاثة منهن قدمن شكوى ضد أبيهن و ثلاثة قدمن شكوى ضد الأخ لكي تحل لهن المصالح المعنية مشكلتهن و تجد لهن مكان يأويهن للعيش فيه بعيدا عن الأخ الضارب.

أما بالنسبة للحالات اللواتي جئن إلى الطب الشرعي ليس بغرض تقديم شكوى فعلا، نجد أن هناك تساوي بين المتزوجات و العازبات فلا فرق بينهن. فثلاثة أتين لمصلحة الطب الشرعي من أجل استعمال الشهادة الطبية التي تقدم لهن كوسيلة لتخويف الزوج لأنهن لا تستطعن طلب الطلاق لأن المجتمع عندنا لا يرحم و سوف يلومهن الجميع إن فعلن ذلك، خاصة اللواتي لديهن أخت مطلقة و لهذا تفضل تحمل "الطريحة" على أن تجد نفسها بين صرامة المجتمع و قساوة الأهل. فهن تفوضن أمرهن إلى ا حيث تقول واحدة منهن :

«كي جيت ندير سرتفيكا ماشي باش نشتكي بيه باش نخوفو برك أو هاذ ليسرتفيكا ماشي باش نستفاد بها والو». أما اللواتي يرين أن تلك الشهادة الطبية سلاح يستعمل في المستقبل، فثلاثة منهن متزوجات و ثلاثة عازبات. لكن كلهن يجعلن من سرتفيكا سلاح ضد المعتدي في المستقبل، حيث تقول إحدى المتزوجات : « تسمة هذي تبقى سلاح في يدي ماشي راني رايحة نتبلى و لا نشكي بيه Demain و لا cet après midi ما زال ما نشتكيش».

أما 9 الأخريات فلا يرين في الشهادة فائدة لأنهن لن يستعملنها لا للتخويف و لا كسلاح للمستقبل ، بحيث نجد من بينهن ستة عازبات و ثلاثة متزوجات حيث تقول إحدى المتزوجات : «أنقاك الح الصح دوركه ما رانيش نحوس عليها (سرتفيكا)». و من هنا يظهر إلى العيان أنه فعلا هناك تساوي بين الشاكيات و غير الشاكيات ، لكن في التمييز بين الشاكيات، فإن المتزوجات هن أكثر إقدام على المواجهة و تقديم شكوى من العازبات اللائي إن قدمن شكوى يعتبر ذلك عيب و عار ، حيث تقول واحدة من بين غير الشاكيات و هي عازبة: «كي جيت ندير سرتفيكا ،ماشي باش نشتكي بيه لو كان نشتكي بيه واشمن وجه نقابل بيه بابا...».

و لهذا فإن المتزوجات هن الأكثر إقدام على تقديم الشكوى من العازبات و حتى المجتمع قد يقبل ذلك التصرف بالنسبة للمتزوجة. لكن تقديم شكوى في حق الأب أو الأخ يعتبر ذلك عيب وعار وزيادة على ذلك يجب أن تعاقب هي عليه بلوم إن فعلت ذلك لأن تصحيح الأب أو الأخ للأخت أو البنت يعتبر كتربية لها، حيث تقول أحدى المستجوبات:" ساعات نقول C'est Normal بابا يضربني باش يربيني في مصلحتي.." ولهذا كان الفرق

بيّن وواضح بين المتزوجات والعازبات في إقدامهن على تقديم شكوى لدى المصالح المعنية.

فالمتزوجة على عكس العازبة لها نوعاما الحق في إظهار رفضها ضد ذلك السلوك.

1-4- المحور الرابع: الحل لهذه المشكلة

هنا نحاول أن نميز بين الحلول المقدمة من طرف المتزوجات والعازبات.

ملاحظة عامة هو أن 21 امرأة متزوجة كان لديهن حل لهذا المشكل المتمثل في الضرب، حيث من بين 21 امرأة هناك 12 امرأة يرين في الطلاق الحل الأنجع لحل المشكلة. فتسعة منهن مدة زواجهن طويلة نوعا ما و لهذا لا يرين إلا الطلاق كحل لمشكلتهن، أما ثلاثة أخريات فإن مدة زواجهن ليست طويلة لكن لا يريدن العيش مأساة الضرب، ضف إلى ذلك فهن عاملات وإن كان عملهن بسيط فهو سد حاجياتهن منظفة و منح لهن الفرصة للعيش لوحدهن.

تقول Sonia Ramzi Abadir :"العمل غير مجرى المرأة إذ ضف إلى الإستقلالية التي تسمح لها وتجعلها بالغة وقادرة على التفكير دون الرجوع إلى الأب أو الزوج فإن شخصيتها تنضج وتحدد ميزاتها"[1].

أما بالنسبة للثلاثة نساء المتزوجات اللواتي لا تستطعن الطلاق وترين في العمل حلا لمشاكلهن وذلك باستقلالهن ماليا عن الزوج. فهن لا يستطعن طلب الطلاق خوفا من نظرة المجتمع الذي لا يرحم، إذ سوف تلام المرأة على فعلتها هاته ولذلك فضلن "طريحة"

---

[1] - Idem P 186.

الزوج على صرامة المجتمع و قساوة الأهل لكن بشرط العمل وذلك لكي يتحصلن على استقلاليتهن الإقتصادية حيث تقول واحدة منهن :" ما نقدرش نطلق على خطرش عندي ختي لكبيرة مطلقة ديجا أو لا زدت أنا أطلقت واش رايحين الناس يقولو أعلينا بصاح خلاص أكرهت مليت من هاد لمعيشة راني حابة نصيب خدمة باش نخدم على ولادي لخطرش لويقتاش بابا يبقى يصرف أعلينا أو غير بالخدمة، اللي نتهن منو." أما ثلاثة متزوجات الأخريات فهن ضعيفات في الواقع لكنهن تحاولن أن تصبحن قويات في عالم الخيال حيث أنهن ترين في السحر وسيلة لجعل الزوج يتخلى عن تلك التصرفات، حيث تقول واحدة منهن :" عندي واحد الحاجة موالفة نديرها باش نكسب أرجل بسحور سبيتها ديجا لخوتي أصغيرة وخرجت عليها أو راني معاولة نروح عند واحد الطالب في شيفالو قالولي عليه بليك مليح."

ففي عالم السحر المرأة ترى نفسها قوية على جنس الذكر...فهي تسحر الزوج وتقوم بهذه التصرفات خفية عنه وعن أهله، فهي تستعمل هذه الوسائل لإفساد الظاهر، فالقوي الذي لا نستطيع مواجهته وجها لوجه نستعمل الحيل والمكر معه، ولهذا فالسحر يستعمل بكثرة في الأسر المغربية[1].

ولهذا فتلك النسوة لجأن إلى السحر و وجدن فيه المعين الوحيد لحل مشكلتهن حيث تؤكدن نجاعته وفعاليته حيث تقول واحدة منهن :" ولا ما أمنتونيش سيووه."

---

[1] - Acte du colloque : op.cit p 34.

أما فيما يخص الأخريات نجد أن هناك تسعة حالات صرحن في الأول على الحلول لكن للأسف في قرارة أنفسهن يعلمن أنهن لا يستطعن تحقيقها فمنهن ستة عازبات و ثلاثة متزوجات، فتقول واحدة من العازبات :" لازم تخرج هذيك لفعة." وتقصد بذلك زوجة الأب التي من المستحيل خروجها، أما اللواتي لديهن حلول ويستطعن تحقيقها فهناك ثلاثة عازبات تأملن في مواصلة التعليم وترين فيه حلا لمشكلتهن، و هناك من ترى في الزواج حلا لمشكلتها فالمهم هو الإبتعاد عن الضارب. لكن إحداهن من فرط تعرضها للضرب من طرف أخيها، هذا ما جعلها تخاف من الرجال لذلك فهي تتراجع عن قرار الزواج لتعوضه بالتعليم حيث أصبحت ترى في مواصلة الدراسة وسيلة لحل مشكلتها، حيث تقول:" شحال من مرة يجو يخطبوني نقول نزوج أو نتهنى من دار بصاح في لخر نرفض لو كان تشوفي خوفني بابا من الزواج عدت نخاف الرجال أو دورك راني دايرة بروجي في راسي Il faut que j'ai un diplôme لخطرش الدنيا دوركه راهي تمشي بـ Les diplômes حيث تؤكد Souad Khadja على ذلك: " أن التعليم يعتبر عنصر أساسي في تكوين المرأة بصورة جديدة حيث مكنها من الخروج من عزلتها الإجتماعية ومن النفي، فالتعليم أعطاها كرامتها ككائن إجتماعي فهو القاعدة الأساسية التي تمكنها من تشكيل الأنا الشخصي.[1]"

وهناك من العازبات من فكرن في الهروب ولكنهن في الحقيقة هن خائفات حيث تقول واحدة منهن :" راني نفكر نهرب مع واحد راني نحبو بصاح راني خايفة يدور عليا في

[1] - Souad Khodja: op, cit p91.

فهن كمثيلاتهن اللواتي قدمن الحلول مع ". Franchment je ne sais Pas , l'avenir معرفة استحالة تحقيقها. و هناك ثلاثة عازبات اللواتي تفضلن الذهاب إلى العيش في مكان آخر كدار إعادة التربية أو دار الشيخوخة ... رافضات سيطرة الأخ، فتقول واحدة منهن : " نروح نعيش في كاش Endroit واحد أخر أو زيد بزيادة رانا عايشين في بيت وكوزينة أو غير أنا طفلة في وسطهم ما تعرفي اليوم ضربني أو غدوة واش رايحين يديرولي نقاك الصاح الصاح نروح لزنقة أو ما نبقاش معهم".

فهذه الأخيرة لم تجد من يأويها ولهذا فضلت الشارع على المنزل ضف إلى تعرضها للضرب فهي خائفة أن تتعرض من أخويها لإي عنف آخر وخاصة أن الإنحلال الخلقي بدأ يستفحل في مجتمعنا.

ومن خلال ما تعرضنا له سابقا يتبين أن اللواتي لديهن الحل هن النساء المتزوجات بينما العازبات فمن بين 15 نساء عازبات هناك ستة عازبات فقط لديهن الحل أما التسعة الأخريات فليس لديهن الحل ، فثلاثة لا يستطعن إخراج المتسبب في تعرضهن للضرب والتي تتمثل في زوجة الأب وبما أنهن لا تستطعن فعل شيء فهن إذن ليس لديهن الحل حيث تقول واحدة منهن :" أوكي ما نقدرش نخرجها ما عندي ما ندير".

أما ثلاثة الأخريات لهن ظروف خاصة حيث أن الأب متوفي أو الأم مريضة وهذا الضارب هو المعيل للعائلة ولهذا فهن لا تستطعن فعل شيء وليس لديهن الحل لهذه المشكلة حيث تقول واحدة منهن :" ما نقدر ندير والو نخاف على ياما إلا تزيد تروح فيها لخطرش عندها السكر". و هناك واحدة فكرت في الهروب لكنها في الأخير تراجعت عن ذلك القرار خوفا من المستقبل والآن هي في حيرة دائمة ولم تجد حل لمشكلتها حيث

تقول:" franchement je ne sais pas راني في واحد الحيرة ما راني نرقد لا ليل ولا نهار ، نهار كامل وأنا نخمم."

ومن هنا يتضح لنا أن هناك فرق بين المتزوجة والعازبة في اتخاذ القرار.

فالقرار الذي تأخذه مرتبط بالظروف المحيطة بها وغالبا ما لا تتردد المتزوجة في اتخاذ القرار على عكس العازبة التي قد تقترح حلا ما لكن في آخر المطاف تتراجع عنه.

2- استنتاج الفرضية الثالثة:

قلنا آنفا أن الزواج لا يحرر المرأة العربية عامة والجزائرية خاصة، حيث يعتبر العبور من سيطرة الأب إلى السيطرة كلية ألا وهي سيطرة الزوج وبأدق عائلة الزوج وخاصة أم الزوج فالمرأة في المجتمع الجزائري هي هي مهما كانت وضعيتها فهي تعتبر قاصرة مدى الحياة فلا بد دائما وأبدا أن يكون لها حام سواء كان هذا الأخير الأب أو الزوج أو الأخ وحتى الأم قد تمثل من طرف أطفالها الذكور منهم طبعا.

من خلال تحليلنا للمحاور الأربع وسعيا منا لمعرفة الفرق بين تصرفات المرأة المتزوجة والمرأة العازبة اتجاه هذا السلوك، حيث توصلنا أن المرأة المتزوجة هي أكثر رفض للضرب من العازبة ولقد ظهر ذلك جليا من خلال تحليلنا السابق.

غير أن في كيفية اللجوء إلى الطب الشرعي لم يكن هناك أي اختلاف بين المتزوجة والعازبة لأن أغلبية الحالات جئن بتوجيه إما من طرف الشرطة أو الطبيب أو أحد أفراد العائلة لأن هذه المصلحة حديثة الإنشاء في بلادنا ضف إلى ذلك أن المرأة في الماضي عندما كانت تلجأ إلى أهلها وهذا ما يفسر قلة النسوة اللواتي يترددن على هذه المصلحة.

لكن الملاحظ أن المرأة المتزوجة على عكس العازبة لا تتردد في اتخاذ القرارات وعندما تصمم فعل شيء فإنها تنفذه لأنها تجد من يعينها على ذلك الزوج المسيطر، بينما العازبة ترفض ذلك الضرب ولكن ليس بنفس شدة وقوة رفض المرأة المتزوجة وخاصة أن هذه الأخيرة لديها من يشجعها ويعينها على ذلك على عكس العازبة التي قد ترى من غير اللائق أن تثور على الضارب الذي قد يكون الأب أو الأخ فاختلاف الضارب من الزوج إلى الأب إلى الأخ يغير من تصرفات المرأة ، فقد تثور ضد الزوج لكن لا تستطيع فعل ذلك أما الأب أو الأخ.

الخاتمة :

بعد تحليلنا للفرضيات الثلاث استنتجنا بأن الرجل يتعامل مع المرأة بالعنف سواء كان هذا الأخير متعلم أم لا، فالرجل يستعمل الضرب كوسيلة للتعامل مع المرأة وهذا السلوك قد استمده من التربية أي من التنشئة الإجتماعية التي تأكدت فيه منذ الصغر.

والجزائري إذا نظرنا إليه من ناحية المستوى التعليمي فإننا نلاحظ أنه لا فرق بين المتعلم والجاهل فهما على حد سواء لأن التعليم لم يغير شيء ما من سلوكه وتصرفاته وهذا لأنه قد ترعرع على فكرة تفوقه على المرأة ولهذا فهو يعمل إلى يومنا هذا على فرض تفوقه عليها ولا يقبل أن تشاطره مكانه ويستعمل إلى يومنا هذا السوط كوسيلة لذلك لأن في قرارة نفسه هناك صوت التنشئة الإجتماعية الذي ينادي بوجوب معاملة المرأة بالسوط لأنها لا تعامل إلا كذلك أو خلقت لذلك.

ومن جهة أخرى إذا ما أردنا معرفة رد فعل المرأة اتجاه ذلك الضرب يمكننا أن نقول أن المرأة بصفة عامة سواء كانت متعلمة أو غير متعلمة فهي لا تتقبل الضرب فالمستوى التعليمي للمرأة هنا لم يلعب دور كبير في رد فعلها، لكن المستوى التعليمي لعب دوره في كيفية اللجوء إلى مصلحة الطب الشرعي حيث أن معظم النساء غير المتعلمات أو اللواتي يتمتعن بمستوى تعليمي بسيط لم يعرفن أنه عليهن اللجوء إلى مصلحة الطب الشرعي على عكس الثلاثة نساء اللواتي أتين إلى مصلحة الطب الشرعي لأنهن على دراية على أنه عليهن المجيء إلى هذه المصلحة. ويمكننا تفسير ذلك إلى أن مصلحة الطب الشرعي شيء جديد أو محدث عندنا فالمرأة قديما كانت تضرب إلا أن الأمر تغير حيث حلت مصلحة الطب الشرعي محل البيت العائلي وهذا ما قد يفسر النسبة القليلة من النساء

اللواتي هن على علم بأنه عليهن اللجوء إلى مصلحة الطب الشرعي. فلازالت الحشمة تطبع حياة كل جزائري، فهو لا يتجرأ على البوح بما يسميه بأسراره الشخصية فيبقى الضرب كشيء مخفي لأنه عيب أن نقول أن الزوج ضرب زوجته أو الأخ أخته.

غير أن المستوى التعليمي لم يلعب دورا بالنسبة لتقديم المضروبة لشكوى لدى المصالح المعنية فقد اجتمع بين اللواتي صرحن عن تقديمهن شكوى لدى المصالح المعنية المتعلمة وغير المتعلمة ضف إلى ذلك أن الحلول المقترحة لم تختلف فيها المتعلمة وغير المتعلمة حيث أنه فعلا ثلاثة متعلمات صرحن في الأول عن حل الهروب لكن في الأخير تراجعن عن ذلك. ومن هنا نستطيع تفسير ذلك كون أن المستوى التعليمي يفتح مجال نفوذ أمام المتعلمة لكن هذا المجال يبقى دائما ضيق وذلك أن المستوى التعليمي يعطي الفرصة لتفكير جديد لدى المتعلمة لكن تبقى هذه الأخيرة دائما تحت سيطرة الأفكار والعادات السائدة في المجتمع التي تعمل دائما على إبقاء المرأة خاضعة للرجل مهما كانت وضعيتها الإجتماعية.

وإذا ما حاولنا التمييز بين رد فعل المتزوجة والعازبة أي إذا أردنا ربط ذلك بالحالة المدنية نجد أن المرأة المتزوجة هي أكثر رفض للضرب من المرأة العازبة لأن العازبة ترى بأن ذلك الضرب هو جزء من التربية أو التنشئة الإجتماعية التي تتلقاها أي فتاة. فالأب أو الأخ يستطيع تأديب أخته أو ابنته والمرأة العازبة لا يرحمها وسوف يعتبرها كناكرة للجميل لأن المجتمع يرى من الطبيعي أن يؤدب الأب ابنته أو الأخ أخته بينما المرأة المتزوجة فهي ترفض ذلك الضرب لكن ليست الوحيدة التي تثور بل كل أفراد أسرتها فهم لا يقبلون بذلك.

وخلاصة القول يمكننا أن نقول أن ظاهرة ضرب النساء في الجزائر تعرج إلى أحقاب عابرة في التاريخ والتقاليد والعادات الموروثة عبر الأجيال حيث أن الأطفال الذين ينشئون أو يترعرعون في هذا الجو الأسري العنيف فإنهم لا محالة سوف يطبقون هم بدورهم ذلك السلوك في المستقبل ولهذا فإن هذه الظاهرة تبقى مستمرة ومتكررة عبر الأجيال وغالبا ما تمر علينا مرور الكرام ولا تعطي أية أهمية سواء من طرف الأسرة أو المجتمع ككل وحتى من طرف الضحية نفسها التي عودت على ذلك. وهكذا تورث العملية لتصبح مع مرور الزمن تقليدا، فهل فعلا أصبح " المطرق" الوسيلة الوحيدة للخطاب؟.

المراجـــع

المراجع :

I- المراجع باللغة العربية :

1- مراجع المنهجية :

ـ إحسان محمد الحسن : الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي، ط 2، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1986.

ـ بوحوش عمار : دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

ـ زيان عمر محمد : البحث العلمي، مناهجه و تقنياته، ط 4، دار الشروق للنشر و التوزيع و الطباعة، جدة، 1983.

2- المعاجم و القواميس :

ـ البستاني فؤاد إفرام : منجد الطلاب، ط 4، دار المشرق، بيروت، 1997.

ـ أحمد رضا : معجم متن اللغة، المجلد الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1959.

ـ بودون (ر)، بوريكو (ف) : المعجم النقدي لعلم الإجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

ـ دينكين ميتشيل : معجم علم الإجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، ط 2، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1986.

ـ غيث محمد عاطف : قاموس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

ـ مذكور إبراهيم : معجم العلوم الإجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

3- المراجع العامة :

- إجلال إسماعيل : العنف الأسري، دار قباء للطباعة و النشر، القاهرة، 1999.

- التير مصطفى عمر : العنف العائلي، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 1997.

ـ الخولي سناء : الأسرة و الحياة العائلية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1984.

ـ الخشاب مصطفى : الإجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1985.

ـ السويدي محمد : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

ـ السعداوي نوال : المرأة و الجنس، ط 2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1972.

- السعداوي نوال : دراسات عن الرجل و المراة في المجتمع العربي ، ط 2، المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، 1990.

- السباعي مصطفى: المرأة بين الفقه و القانون، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر، دمشق، 1962.

- الغزالي أبي حامد : الزواج الإسلامي السعيد و آداب اللقاء بين الزوجين، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، 1987.

ـ بيتر مونيك : المرأة عبر التاريخ، ترجمة هنرييت عبودي، ط 1، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1979.

ـ توماس بلاس و آخرون : العنف و الإنسان، ترجمة عبد الهادي عبد الرحمن، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1990.

- جلبي علي عبد الرازق : أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

ـ حطب زهير : تطور بنى الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الإجتماعية لقضاياها المعاصرة، ط 1، الدراسات الإنسانية، علم إجتماع الأسرة، بيروت، 1976.

- حسن محمد حسن : العنف الأسري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

ـ خليل أحمد خليل : المفاهيم الأساسية في علم الإجتماع، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1984.

ـ خالص جلبي : سيكولوجية العنف، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1998.

- دروزة محمد عزة : المرأة في القرآن و السنة، منشورات المكتبة العصرية للطباعة و النشر، بيروت، 1967.

ـ ريطا الخياط : المرأة العربية في العالم العربي، منشورات زرياب، الجزائر، 2003.

ـ زين العابدين حماد سهيلة : المرأة بين الإفراط و التفريط، ط 2، دار السعودية للنشر و التوزيع، 1984.

- زايد احمد و آخرون : العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، القاهرة، 2002.

ـ سعيد جميل : دراسات في المجتمع العربي، دار الخليج للصحافة و الطباعة و النشر، الشارقة، 1987.

ـ شرف الدين فهيمة : أصل واحد و صور كثيرة، ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان، ط 1، دار الفرابي، بيروت، 2002.

- شكور جليل وديع : العنف و الجريمة، دار العربية للعلوم، 1997.
ـ عبد الحميد أحمد أبو سليمان : ضرب المرأة وسيلة لحل الخلافات الزوجية، دار الفكر، دمشق، 2002.
ـ عمر الجولاني فادية : التغير الإجتماعي، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، 1993.
ـ عبد ا لؤلؤ و آمنة خليفة : الأسرة الخليجية، معالم التغير و توجهات المستقبل، جامعة الامارات العربية المتحدة، 1996.
- عيسوي عبد الرحمن : سيكولوجية الجنوح، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
ـ عوض السيد : جرائم العنف الأسري بين الريف و الحضر، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2004.
- قانون العقوبات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ط 1، وزارة العدل، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1991.
ـ كحالة عمر رضا : المرأة في عالمي العرب و الإسلام، ط 2، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر، دمشق، 1981.
ـ همشري عمر أحمد : التنشئة الإجتماعية للطفل، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2003.

4- الرسائل الجامعية :

ـ بوكابوس أحمد : إنحراف الأحداث و الإدماج الإجتماعي لهم، رسالة ماجستير، معهد علم الإجتماع، سنة 1986-1987.
ـ بن قاسمي ضاوية : الأطفال و العنف العائلي بين المستلزمات التربوية و التصدع الأسري، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، سنة 2001-2002.
ـ معتوق جمال : و جوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن، رسالة ماجستير، معهد علم الإجتماع، سنة 1996-1997.

5- التقارير و الإحصائيات :

- إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني 2007-2008.
- إحصائيات الدرك الوطني 2007-2008.
- تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان 1997/1996.
- تقرير الأمم المتحدة لسنة 2007.
- دراسة وطنية للمعهد الوطني للصحة العامة لسنة 2007.

6- الجرائد و الحوليات :

- العادلي فاروق محمد : التنشئة الاجتماعية الأسرية للطفل، حولية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 7، 1984.

ـ ص.بورويلة : "صمت الضحايا ساعد على اتساع رقعة الظاهرة، أكثر من 10 آلاف اعتداء ضد النساء منها 29 انتهت بالقتل" من جريدة الخبر ، 17 جانفي 2006.

ـ ص.بورويلة : "بمبادرة من الوزارة المكلفة بالأسرة، تنصيب اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة" من جريدة الخبر ، 01 جويلية 2006.

ـ غ.فاروق : "عندما ترفض الضحية مقاضاة المتهم" من جريدة الخبر، 26 نوفمبر 2005.

- محجوب عرايبي الحاج : " المرأة إمرأة إن وجدت رجلا"، الجزائر اليوم، العدد 197، 13 جويلية 1992.

II – المراجع باللغة الأجنبية :

1- Ouvrages de méthodologies :
- Bardin Laurence : L'analyse de contenu, 2ème édit, édition PUF, Paris, 1980.
- Beaud Michel : L'art de la thèse, Casbah éditions, Alger, 1999.
- Ghiglione Rodolphe et All : Manuel d'analyse de contenu, édition Armand Colin, Paris, 1980.
- Grawitz Madeleine : Méthodes des sciences sociales, 8ème éd, édition Dalloz, Paris, 1990.
- Mucchielli Roger : L'analyse de contenu des documents et des communications, 7ème édit, édition ESF, Paris, 1991.

2- Encyclopédie et Dictionnaires :
- Encyclopédie Universalis, corpus 23, Editeur à Paris, France, 1990.
- Gresle François et All : Dictionnaire des sciences humaines, édition Nathan, Paris, 1990.
- Robert (P) : Dictionnaire le Robert alphabétique et analogique de la langue française, Société du nouveau livre, Paris, 1978.

3- Ouvrages généraux :
- Aroua Ahmed : L'Islam et la morale des sexes, Ed O.P.U, Alger, 1990.
- Bailey Ronald (H) : Violence et agression, édition Time life, Paris, 1977.
- Bennai Ghita El Kheyat : Le monde Arabe au féminin, édition L'Harmattan, Paris, 1985.
- Bouhdiba Abdelwahab : La sexualité en Islam, Ed P.U.F, Paris, 1975.
- Boutefnouchet Mostefa : Système social et changement social en Algérie, édition O.P.U, Alger, 1986.
- Boutefnouchet Mostefa : La famille Algérienne, évolution et caractéristiques récentes, édition S.N.E.D, Alger, 1982.
- Bourdieu Pierre : Le sens pratique , Ed, Minuit, Paris, 1980.
- Camilleri Carmel : Jeunesse, famille et développement, édition C.N.R.S, Paris, 1973.
- Chesnais Jean Claude : Histoire de la violence, édition Robert Lafant, Paris, 1982.
- Dujardin Camille Lacoste : Des mères contre les femmes, édition la découverte, Paris, 1985.
- Ferraro K.J. & Johson JM : How Women experience battering, the processus of victimisation Social problem, USA,1983.
- Fisher Gustave Nicolas : La dynamique du social, violence, pouvoir, changement, édition Dunod, Paris, 1992.
- Grawitz Madeleine : Lexique des sciences sociales, édition Dalloz, Paris, 1983.
- Jeneway Elisabeth : La place des femmes dan un monde d'hommes, édition Donoël, Paris, 1972.
- Khodja Souad : Les Algériennes du quotidien, édition E.N.A.L, Alger, 1985.
- Khodja Souad : A comme Algérienne, édition E.N.A.L, Alger, 1990.

- Laurent Alain : Féminin-Masculin, le nouvel équilibre, édition du Seuil, Paris, 1975.
- Mernissi Fatima : sexe, idéologie, Islam, Ed Tiercé, Paris, 1983.
- Michaud Yves : la violence, 2ème ed, édition que sais-je ?, col PUF, Paris, 1988.
- Millet Kate : La politique du mâle, édition Stock, Paris, 1979.
- Milliani Hadj : Conduites et imaginaires sociaux du monde féminin en Algérie à travers l'insulte, réalisé avec le concours de l'ONRS et de l'APW d'Oran, 1984.
- Mosteghanemi Ahlem : Algérie, Femme et écritures, édition L'Harmattan, Paris, 1985.
- M'Rabet Fadéla : « La femme Algérienne » suivi de «Les Algériennes », édition F.Maspero, Paris, 1967.
- Pizzey Erin : Crie moins fort, les voisins vont t'entendre, édition des femmes, Paris, 1975.
- Ramzi-Abadir Sonia : La femme Arabe au Maghreb et au Machrek, édition E.N.A.L, Alger, 1986.
- Toualbi Radia : Les attitudes et les représentations du mariage chez la jeune fille Algérienne, édition E.N.A.L, Alger, 1984.
- Yasmina Nawel : Les femmes dans l'Islam, édition la Brèche, Paris, 1980.
- Zerdouni Nafissa : Enfants d'hier, l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien, édition F.Maspero, Paris, 1970.

4- Thèses :

- Cadi-Mostefai Meriem: l'image de la femme Algérienne pendant la guerre (1954-1962), D.E.A, Institut des langues étrangères, Université d'Alger, 1978.
- Zerguine Rachida : l'éducation familiale traditionnelle, facteur principal de l'inadaptation professionnelle des femmes cadres, D.E.A en psychologie, Université d'Alger, 1983.

5- Revues :

- Acte du colloque : Les relations interpersonnelles dans la famille Maghrebine, in Cahier du C.E.R.E.S, Série psychologie, N° 6, Tunis, 1988.
- Andrée Côté : « Violence conjugale, excuses patriarcales et défense de provocation » in Criminologie, édition les presses de l'université de Montréal, Vol 29, n° 2, 1996.
- Claude Sixou : « Les femmes dans le monde Arabe » in Sou'al, revue quadrimestrielle, Paris, 1983.
- Dogramaci , « Enfant battu et maltraité en orient et en occident », in bulletin de l'association internationale de pédiatrie, 1988, n°4.
- Denzin Norman K. : Toward a phenomology of domestic family violence, Illinois at Urbana- Champain, in American journal of sociology, University of Chicago, 1985
- Ginette Larouche et Louise Gagné : « où en est la situation de la violence envers les femmes dans le milieu familiale, dix ans après les colloques sur la violence » in Criminologie, édition les presses de l'université de Montréal, Vol 23, n° 2, 1990.

- Hiroshi Nakajima : « Attention vie fragile ! Refusons la violence et la négligence » in Santé du monde, le magazine de l'organisation mondiale de la santé, n° 1, Jan-fév 1993.
- Margo Wilson et Martin Daly : « La violence contre l'épouse, un crime passionnel » in Criminologie, édition les presses de l'université de Montréal, Vol 29, n° 2, 1996.
- Micheline Baril et all : « quand les femmes sont victimes…, quand les hommes appliquent la loi » in Criminologie, édition les presses de l'université de Montréal, Vol 16, n° 2, 1983.
- Rosenczveig Jean Pierre : La maltraitance traitée par les professionnels, dossier documentaire, France, 1984.

6- Journaux :

- Ait Ouarabi Mokrane : « la violence contre les femmes reste impunie » in El Watan, 15 décembre 2005.
- Dridi Daikha : « le paradoxe d'un tabou médiatique » in Algéria Interface, 2 novembre 2001.
- Lokmane Samia : « 4000 victimes en six mois » in Liberté, 23 novembre 2005.
- Tlemçani Salima : « une expertise qui tire la sonnette d'alarme » in El Watan, 28 avril 2004.
- Tlemçani Salima : « Autopsie de la violence » in El Watan, 10 décembre 2005.

الملاحـــق

دليــل المقابلــة

المحور الأول : معلومات عن الضحية

1- السـن :...

2- الوضع العائلي : ....

3- المستوى الدراسي : ....

4- الوضعية المهنية : ....

5- نوع السكن و الحي : ....

6- عدد أفراد العائلة : ....

المحور الثاني : تفسير و سرد الوقائع

1- عدد تكرار عمليات الضرب : ....

2- من طرف من تضرب ؟ ....

3- هل هو دائما نفس الشخص ؟ ....

إذا كان لا، من هم الأشخاص الذين يتعرضون إليها ؟ ....

....

4- ما هو السبب الحقيقي لهذا الضرب ؟ ....

....

....

5- ما هي الطريقة التي ضربت بها ؟ ....

....

....

المحور الثالث : رد فعل المضروبة

1- ماذا تفعلين عندما تتعرضين للضرب ؟ ....

....

2- لمن تلجئين ؟ ....

....

3- هل ترغبين في التحدث عن ما يجري لك، أم تريدين أن يبقى سرا ؟ و لماذا ؟

....

....

4- هل تخافين من نضرة الآخرين لك ؟ ....

....

5- هل هناك أحد من أفراد عائلتك يدافع عنك عندما تضربين ؟ من هو ؟

....

6- كيف يدافع عنك ؟ ....

....

المحور الرابع : اللجوء إلى الطب الشرعي

1- كيف فكرت في اللجوء إلى الطب الشرعي ؟ ....

....

2- لماذا الطب الشرعي بالذات ؟ ....

....

3- ماذا تنوين فعله بعد حصولك على الشهادة ؟ ....

....

المحور الخامس : معلومات عن المعتدي

1- من هو المعتدي ؟ ....

2- سنه : ....

3- مستواه الدراسي : ....

4- مهنته : ....

5- هل كنت تتوقعين منه هذا العنف ؟ ....

....

6- هل هو عنيف مع الآخرين ؟ ....

....